الحرية
اسبوعية سياسية عربية

بعد أن حكمت عليه محكمة امن الدولة بالسجن ثلاث سنوات :
نص مرافعة أحمد الربعي إلى الذين يحاكمونني

AL-HOURRIAH • No. 567 – 17/5/1971 – BEYROUTH • بيروت – ١٧/٥/١٩٧١ – العدد ٥٦٧ – السنة الثانية عشرة – الثمن ٢٥ ق.ل

انفجار تناقضات الأجنحة الحاكمة في مصر وانتصار الجناح الأكثر ميلاً للانفتاح على الأمريكيين



■ تهديد الاتحاد العام بالأضراب :
بعد تسوية الضمان الصحي : القيادات النقابية تحاول إحتواء الضغوط العمالية

■ بوليسية "جماعة الشاويين" في كليات الجامعة اللبنانية :
لن يمنع الأرهاب تراجع الأنتهازيين

كلمة

الجماهير المنظمة لا التخاذل هو الجواب على الاستفزاز والتهويل

كان رد الجماهير اللبنانية على زيارة روكفلر للبنان ، منذ أسابيع ، مفاجأة للسلطة . فالزائر الاميركي لم يأت بمهمة رسمية تثير القلق المشروع ، في ظن السلطة . لكن ارتباط اسم روكفلر بالرأسمال الاميركي ، وبالمشاريع العدوانية الاميركية ، كان كافيا لدفع الجماهير اللبنانية الى التظاهر ، بالالاف ، في وجه الرسول المشبوه ، رسول مشاريع النهب والاستعمار الاقتصادي . ولم تخف السلطة انزعاجها ، فهاجمت ، كالمعتاد ، قوى « التخريب » و « الفوضى » ، القوى التي تعمل على قلب نظام الحكم ، واشاعة الفقر ... فأي مظهر من مظاهر العداء للوصاية الاميركية المتزايدة على لبنان ، يبدو للحكام ولاسيادهم الاميركان ، طعنا في « الصداقة » اللبنانية – الاميركية . أي في تبعية لبنان للسياسة الاميركية .

ولا شك يولي الاميركان هذه الناحية عناية فائقة . فلبنان محطتهم الدبلوماسية والاقتصادية ، محطة يرعاها حكم أمين ، كما ترعاها – وهذا الاهم – علاقات سياسية يمكن في اي وقت تعبئتها لتنتصب في وجه الاتجاه التحرري الذي تحمله فئات متزايدة الاتساع من الجماهير اللبنانية . لكن العلاقات السياسية التقليدية التي تشكل درع الحكم اللبناني في وجه الجماهير وحركتها ، تمنع ايضا الحكم من مباشرة القمع . وتلعب مشاركة الجماهير الفلسطينية دورا هاما في كبح جماح السلطة ، في سياستها المعادية للتحرر . اذا كانت السلطة مطمئنة بعض الاطمئنان الى حدود الاحتجاج الجماهيري المباشر ، فان ما تسعى لان توفره للزائر الاميركي هو استقبال هادئ يتفق مع تقاليد « الصداقة » التي تربط الحكم بأول قوة استعمارية في العالم .

يضاف الى ذلك ان المحطة الوحيدة التي تنبئ بالاضطراب ، في الجولة الاميركية ، هي المحطة اللبنانية : فالقمع في المحطات الاخرى كفيل بأن يفرض الصمت ، ولو الدامي ، على الجماهير . وهذا ما يعرفه روجرز نفسه ، وهو الذي سأل ، عند هبوطه في مطار الرياض عن أخبار بيروت !

لم تكن مواقف السلطة اللبنانية الا صدى الرغبة الاميركية . ففي الاستشارات النيابية التي دارت عشية زيارة روجرز كان هاجس عدد كبير من النواب حفاوة الاستقبال المعد للسياسي الاميركي . فبيار الجميل يصر ، على عادته ، ان يشرح موقفه بصورة تكشف بلا موارية عما يقوله الاخرون بتهذيب وتلفيق : « وخلافا لرأي البعض من اخواننا اللبنانيين الذين يتلقون اوامرهم من الخارج والذين يفكرون في استقبال روجرز بالفوغائية والتهويش والاساليب غير اللائقة بشعب مضياف كالشعب اللبناني ، نرى ان نستقبل السيد روجرز بكل ترحاب ... » . فـ « الاخوان » التي يطلقها الجميل على بعض اللبنانيين ، وتصويرهم بصورة الدمى التي تتلقى اوامرها من الخارج ... كلها اشارات تضع الحد الفاصل ما بين اللبنانيين « الحقيقيين » ، المهذبين ، الهادئين ، واللبنانيين « المزورين » . وهو تمييز سوف نرى استعماله « اليساري » بعد قليل .

بينما كان النواب يتمنون على رئيس الجمهورية ان يحفظ الامن ، ويستقبل الضيف بما يليق به ، كانت السلطة أجرت « اتصالات بالاحزاب والفئات اليسارية المتطرفة ، التي تخشى السلطة أن تقوم بأعمال مخلة بالامن لمناسبة زيارة وزير الخارجية الاميركية ، وطلبت منها عدم تعكير الاجواء حرصا على المصلحة العامة ، ومصلحة القضية الفلسطينية بصورة خاصة . وأجرت السلطات ايضا اتصالات بالمنظمات الفلسطينية لافتة نظرها الى عدم القيام بأعمال عنف » (النهار ، في ٣٠–٤–٧١) . وحملت الصحف كلها ، بلا تمييز ، اخبار الاجراءات المشددة التي تتخذها السلطة ، واحيطت مواعيد الزيارة ومراحلها بالسرية التامة ، وبالمناورة .

ان ما سبق الزيارة وجد صداه في الزيارة نفسها : فحديث روجرز مع المسؤولين تضمن نقطة « شرحها باسهاب الجانب الاميركي » (نداء الوطن ، في ٦–٥–٧١) وهي « اليسار المتفشي في لبنان وسكوت الاجهزة عنه » . وطالب المسؤولين بضرورة الحذر « لان الجو يشير الى احداث تفوق طاقة لبنان ومقدرته الحيوية والاجتماعية » . وما الحركة المسرحية التي رافقت انتقال روجرز الى بعبدا ، وقوفه عند ماسح الاحذية ، الا تبديدا رمزيا للاستنكار الجماهيري الذي ووجهت به الزيارة .

بعد أن كانت الجماهير اللبنانية قد استقبلت سيسكو بالاحتجاج الصارخ ، قبيل ايلول ١٩٧٠ ، وبعد أن استنكر الالاف مجيء رجل اعمال اميركي مثل روكفلر ، لا يملك صفة سياسية معلنة ، ماذا كان على الجماهير الوطنية ان تقوم به في وجه روجرز ؟ روجرز : صاحب المشروع الذي سبق المجزرة الاردنية ، كما ذكرت ملصقات المقاومة ، عنوان سياسة « الفانتوم » الاميركية ، صاحب التطمينات المكررة لحسين ولعرشه ... ما كان يمكن للجماهير الوطنية ، الفلسطينية واللبنانية ، أن تستقبل روجرز هذا ، في المحطة الوحيدة التي تستطيع الحركة الوطنية أن تستفيد من القيود النسبية على القمع فيها ، بالمهرجانات المغلقة التي لا تحشد غالبا الا اصدقاء التنظيمات ، ويغيب عنها المواطنون غير المنظمين . ما كان يمكن للجماهير الوطنية ان تقدم هذه الهدية ، الاستقبال الهادئ ، في الفترة التي يقمع فيها النظام الهاشمي ، في الدم ، احتجاج الجماهير الفلسطينية ، وتتوالى مشاريع فتح قناة السويس . كان هذا يعني ، بدون التباس ممكن ، رضوخ الجماهير الوطنية ، من فلسطينية ولبنانية ، لقمع المقاومة ، وللدور الاميركي ، وللتواطؤ العربي .

★★★

لم تكن السلطة العميلة وحدها تهول . ولا كانت الدمى النيابية وحدها تنادي بالويل وعظائم الامور ، وتهدد « المخربين » و « المخيمات » . في ٣٠ نيسان ، وزعت « الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان » بيانا عاما ، وقعه الحزب التقدمي الاشتراكي ، وحزب البعث العربي الاشتراكي (حزب الحكام الحاليين في سوريا) ، الحزب الشيوعي اللبناني ، التنظيم الناصري لاتحاد قوى الشعب العامل ، حول زيارة روجرز التآمرية . يرفض البيان ، ويستنكر ، رفضا « مطلقا » الزيارة ، ويدين التخاذل ، ويعلن العزم على مواصلة النضال .. ويجدد الثقة ، ويجدد الدعم ، وينتهي ، قبل التواقيع الزاهية ، بتعييش التضامن الكفاحي – تمييزا عن التضامن « البياني » لا شك – ووصم الاستعمار الاميركي بالعار كل العار – حتى لا يلحق بعض العار باخرين غير الاستعمار الاميركي – . عند توزيع البيان ، كان « تجمع الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية » ، بالاتفاق مع اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين ، قد أقر مبدأ التظاهر ضد روجرز . وعندما صدرت الاخبار في ٢ ايار – اي فعلا بتاريخ ١ ايار – حملت تلخيصا للبيان نفسه ، بينما كان التجمع قد بدأ يعد للتظاهر . ولم يكن لا في البيان ولا في تلخيصه ، في اليوم التالي ، اية دعوة محددة ، لاية خطوة استنكار للزيارة الاميركية . اكتفى بالتضامن الكفاحي ، وبالعار ، وبالتعييش . تماما كما اسدى النصح ، من قام « بالاتصالات بالاحزاب والفئات اليسارية المتطرفة » ، باسم السلطة . لم توزع الدعوة الى مهرجان الخامس من ايار ، الذي أقيم بعد ذهاب روجرز وحذاؤه يلمع ، الا في الرابع منه ، على صفحات « النداء » ، في قصاصات وزعت في الاحياء . تمت الدعوة في ٤ ايار ، بعد أن انطلقت تظاهرة حاشدة ، في ٣ ايار ، عند مجيء روجرز ، اشترك فيها الالاف من الفلسطينيين واللبنانيين ، لم تشهد حادثا بسيطا ، كما لم تشهد شرطيا واحدا .. الا عند انتهائها !

لقد تخاذلت « الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية » وتراجعت امام تهويل السلطة . قبلت بالرضوخ لكل دلالات الزيارة . قبلت بالتخلي عن المقاومة في هذا الظرف بالذات . وقبلت بأن يقبع الاحتجاج حيث ارادت له السلطة العميلة . والتضامن الكفاحي سخرية تجاه هذا الواقع . أما العار فبقي منه ما يكفي للمتخاذلين . هل في الامر ما يدهش ؟ من هي « الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية » ؟

– الحزب التقدمي الاشتراكي : الحزب الذي هرب صباح ٢٣ نيسان ١٩٦٩ من التظاهرة الحاسمة ، وتنصل منها ، الحزب الذي ظل رئيسه يكرر اشهرا طويلة ان الخلاف بين المقاومة والسلطة كان باستطاعته هو أن يحله « بالتلفون » !

– الحزب الشيوعي اللبناني : لا تذكر القوى الوطنية انه اشترك بتظاهرة دعم للمقاومة الا بعد احراجه ، وتهديده بالعزلة .

– حزب البعث العربي الاشتراكي : او ما تبقى منه بعد انعطاف حافظ الاسد . والذين بقوا عرفوا قبل اليوم انعطافات اخرى ، مناقضة ، امتحنت اخلاصهم للسلطة السورية ، ووجدتهم دوما على ... العهد .

هذه القوى ، مجتمعة ، تمخضت قريحتها عن رسالة الى رئيس الجمهورية « تفضح » اهداف الزيارة ! وتذكر الرسالة الرئيس العتيد ، بالسياسة الاميركية وارتباط الحكم بها في سنوات ٥٤–٥٨ . وتهيج الذكرى بالاحزاب والقوى ، فتكتب الى الرئيس مغرورقة العيون : « ولسنا نظنكم نسيتم ، انتم ايضا ، ذلك ، لانكم بين من عاناها بقسوة » . لم يشرف الرئيس من المقاومة الموقف الذي وقفه . لم يكن الرئيس من المقاومة الذي وقفه . لم يكن الرئيس حليف الحلف الثلاثي ، وموقع بيانه الاول (ولكن ممن يتألف الحلف الثلاثي يا ترى ؟ كميل شمعون ، ٥٤–٥٨ ، ايزنهاور ...) هل هذا سهو ؟ ابدا . جورج حاوي ، « الرفيق » الذي يملك باعا طويلا في كشف المؤامرات على اليسار مثل حرق محطات البنزين ، منذ ٢٣ نيسان على الاقل ، حاوي هذا يخطب في عاليه ، في اول ايار ، قائلا : « فليقل المسؤولون بصراحة اذا ارادوا أن يكونوا على حد ادنى من الانسجام مع ابسط المصالح الوطنية اللبنانية والعربية » . في الامر سر محير ، حتى اليوم : يحتار المرء « الحقيقي » في ما يريد الحكام . رغم ان حاوي ، في كرمه المعروف ، يخير الحكام بين حد ادنى وحد اقصى ، وما بينهما .

ان قوى انتهازية مثل هذه القوى ، تسأل الاسئلة البلهاء التي تسألها ، لا تستطيع الا أن تتراجع امام اي تهويل تقوم به السلطة العميلة والحريصة على راحة ضيفها .

لكنها بحاجة الى ستار يستر تخاذلها . فانتضت ايسر حجة ، كما كان الحكام الرجعيون وما يزالون ينتضون « الشيوعية » تفسيرا لكل مصائبهم وانتكاساتهم ومخاوفهم . هذه الحجة هي « اليسار المغامر » .

بينما المقاومة الفلسطينية اشتركت في تظاهرة ٣ أيار ، اتهم اليسار الثوري بـ « منح السلطة والرجعية اللبنانية مبررات ضرب الحركة التقدمية وافتعال معركة ، مع حركة المقاومة الفلسطينية » . اي أن المقاومة قاصر يغرر بها ، وتدفع الى المعارك رغما عنها ! والدولة حمل وديع لا يقدم على مجزرة الا بمبرر واضح ، لا يرد . مجدل سلم ، شقرا ، الكمائن التي نصبت للمقاتلين طوال تشرين ١٩٦٩ ... « على غرار ما جرى ويجري الان في الاردن » يتابع بيان ٢٠ نيسان . في الاردن ، اذن ، كان حسين وزيد بن شاكر ووصفي التل ، يعدون العدة للانصراف الى شؤونهم الخاصة ، عندما استفزهم « اليسار المغامر » فقفلوا يؤدبون المقاومة ...

ويستعمل البيان ، وحاوي من بعده ، حجة تنضح قذارة وبوليسية . فالحادث المدبر الذي ادى الى تخريب مهرجان ٢٣ نيسان في سينما بيروت يدعى « اصطداما في صفوف الحركة الشعبية » ! عندما يستأجر قبضايات كالذين عمم أوصافهم فيلم « زد » ... عندما يستأجر مخربون من هذا الطراز ، يتحدث « الشاويون – البريجنيفيون » عن صدام في صفوف الحركة الشعبية . ولا يقف الامر بهم عند هذا الحد . فهم يستعدون فئات مضللة على قوى وطنية تخالفهم في الرأي : فاليسار الثوري هو ضد الوحدة العربية ، ويتعرض لاعز اماني الجماهير في التحرير والوحدة والتقدم ... هل نسي الاغبياء الشاويون كيف نظمت الحملة ضد الحركة الشيوعية العربية عام ١٩٥٨–١٩٥٩ ؟ وتحت اية شعارات ؟ ألا يذكرهم بيانهم هذا بتلك الحملة التي شنت تحت الشعارات نفسها التي يرددونها اليوم ، والتي قامت مع التقارب الناصري – الاميركي ، والخلاف المصري – العراقي ؟ ان العودة الى هذه الاساليب في الكذب والتضليل والاستعداء ، بوصم القوى الثورية بـ « الغربة » والعمالة ... هي اساليب العداء للشيوعية في أوسخ مظاهرها . ان لجوء « الشاويين – البريجنيفيين » اليها يقيس مدى انحدارهم وانحرافهم .

أما التظاهرة فقد قامت . لم يقع فيها ابسط حادث ، واضطر رئيس الجمهورية لان يهاجمها ، لا لفوضاها ولغوغائيتها ، بل لكشفها الفعلي لمواقف السلطة ، ولكشفها لعداء الجماهير اللبنانية للمشاريع الامبريالية .

لم يقع حادث بسيط لان الجواب على تخريب المدسوسين هو دائما : الجماهير المنظمة التي تجابه الاستفزاز بانضباطها وهدوئها . الجماهير المنظمة لا التخاذل .

لن يمنع الارهاب تراجع الانتهازيين

لم يكن التصرف الذي أقدمت عليه جماعة الشاويين (الذين يطلقون على أنفسهم اسم الحزب « الشيوعي » رغم تنكرهم الكامل للشيوعية) حدثا معزولا . فاللجوء الى العنف في الرد على مواقف سياسية مخالفة ليس كيلا طفح . ولا هو جواب على « استفزازات » متكررة، لان « الاستفزازات » المعنية ليست سوى المواقف السياسية المخالفة للمواقف الانتهازية التي تقفها زمرة الشاويين .

ما الذي منع الزمرة الشاوية من الجواب على المواقف السياسية بمواقف اخرى ؟ ما الذي جعل الكيل يطفح ؟ اي ما الذي دفع بهذه الجماعة الى التخلي عن المواجهة السياسية ، بالوسائل السلمية العادية ، واللجوء الى القمع الفاشي العادي ؟

في الجواب على هذه الاسئلة ، لا تفيد الخطابات النارية ، ولا الشتائم ولا الادعاءات « التاريخية » بتمثيل الطبقة العاملة اللبنانية . الجواب الوحيد هو تتابع الاحداث وترابطها .

— منذ سنوات ، وارتباط الزمرة الشاوية بالسلطة ، من خلال كمال جنبلاط ، يزداد ويتضح . في هذا « التحالف » ، يشكل جنبلاط الطرف الاقوى الذي يفرض على حلفائه رأي المرتبطين به ، الوجهة التي تتفق مع مصالحه في السلطة . ولا يمكن تصور ان يخرج جنبلاط عن الاساليب السائدة في الصراعات السياسية المحلية ، وهي اساليب المساومة ، والحلول المرسمية الي تستبعد التعبئة اليومية، والشعار الواضح ، والتنظيم الدائب . ولا يمكن ان تخرج الزمرة الشاوية على غطائها الجنبلاطي ، اي على المساومة والحلول الرسمية ..

— لكن الحزب الذي كان شيوعيا ، ليس كمال جنبلاط ، بالطبع . فهو رغم تبعيته السياسية للزعيم الطائفي المحلي — العائلي ، يمثل قوى مختلفة ذات مصالح مختلفة واحيانا مناقضة، لمصالح الحليف التقليدي . فالقوى العمالية والطلابية والشعبية التي تلتف حول تنظيم حمل خلال سنوات طويلة ، ولو بصورة مشوهة ومحرفة مصالح جماهيرية فعلية ، هذه القوى لا يمكن للتنظيم الحالي ، بقيادته الحالية ، أن يمثل مصالحها دون تناقض مع سياسة التحالف الغالبة ومتطلباتها.

وهذا ما يتوالى منذ زمن ، لكنه بلغ في الفترة الاخيرة حدة كبيرة . فالقيادات النقابية ذات الصلة بالانتهازية اليمينية ، لم يتميز موقفها في شيء عن القيادات النقابية العميلة: فهي ، مثلها ، قبلت بتسوية الضمان على حساب مصالح فئات عمالية واسعة ، وهي مثلها ، خاضت معركة الضمان بدون اية تعبئة عمالية ..

وفي ميدان العمل الطلابي ، وقفت الزمرة مواقف انتهازية مماثلة : دعمت مواقف طلاب المعادلات وحاولت حصر المعركة في هذه المواقف ، اعتبرت نضوج المعركة الجامعية مغامرة ، قامت بالتشويش على الحركة الجامعية ..

— في العمل الوطني ، لمتكن الانتهازية اقل وضوحا . لم تجرؤ الزمرة على ادانة قرار مجلس الامن ، وقفت موقف الحذر من تواطؤ الانظمة العربية « المتقدمة » مع عمليات تصفية المقاومة الفلسطينية . وكان اخر هذه المواقف ، رفض المساهمة في تظاهرة الاحتجاج على زيارة روجرز الى جانب المقاومة التي شاركت في الدعوة الى التظاهرة ، وحشدت لها . يضاف اليها ، اخيرا ، الصمت المستمر حول دلالة الوجهة « الجديدة » في الحكم المصري بعد ازاحة صبري ، ومن لف لفه .

— هذه المجموعة من الاحداث والمواقف لم تمر دون فضح . لم تستطع القيادة الانتهازية أن تستر عليها . فقد كانت « الحرية » دوما لها بالمرصاد، وكانت لجان العمل، في مختلف الاماكن ، تكشف معناها العملي : التخاذل في الدفاع عن مصالح الجماهير السياسية والمطلبية .

وكان يصاحب هذا الكشف جهد واضح من قبل اللجان ، ومن قبل « الحرية » ، لاعطاء القضايا الجديدة المطروحة على النضال الاشتراكي في لبنان ، اداة فعالة ، وصياغة واضحة . مما يضرب ادعاء الزمرة الشاوية في تمثيل المصالح الوطنية والديمقراطية المتقدمة ، ان تجاه الجماهير المعنية نفسها ، ام تجاه القواعد الحزبية المضللة . لكن ذلك يهدد ايضا موقف الزمرة الشاوية تجاه السلطة . فما معنى قبول السلطة بحزب « شيوعي » يفترض فيه أن يمثل اليسار ، اذا كان الحزب لا يستطيع أن يحول دون بروز قوى يسارية ، على يساره ؟ ان مبرر قبول السلطة بشرعية الحزب ، يضعف تجاه القوى اليمينية المغرقة في يمينيتها ، والتي ترفض حتى التمثيل النقابي الداجن .

هذا ما لا تستطيع الزمرة الشاوية ان تطيقه . والاستعلاء الظاهر الذي تقابل به مواقف « الحرية » يخفي خوفا حقيقيا . والا فما معنىتجنيد القضبان ، الخشبية والحديدية ، وتجنيد قبضايات « اتحاد الشباب الديمقراطي » ، للرد على مواقف ما استعملت يوما حجة سوى صحتها ؟

ان الصفحة التي فتحتها الزمرة الشاوية في تاريخ اليسار اللبناني هي من أوسخ الصفحات ، وتندرج في « التراث » اللبناني التقليدي الذي استقبل ميليشيا الكتائب ، والقوميين السوريين ، وغيرهم . لكن ما تنساه الزمرة الفاشلة هو أن تراجعها مستمر ما استمرت الانتهازية ، والمساومة على المصالح الحقيقية للحركة الديمقراطية والوطنية . ويتقدم الذين يستطيعون تمثيل هذه المصالح ، وتنكسر القضبان ، ولو كانت من حديد . وتذوب الادعاءات، رغم الخطابة الجوفاء .

« الحرية »

بيان لجان العمل الطلابي

صباح الثلاثاء ١١ أيار ، قامتجماعة من الشاويين في كلية العلوم ، بتمزيق قصاصات جرائد على لوحة اعلانات لجان العمل في الكلية . هذه القصاصات تتعرض بالنقد السياسي لمواقف الجماعة المذكورة وكانت هذه الجماعة استعملت في السابق لوحتها لنشر قصاصات تتعرض بالنقد لمواقف لجان العمل دون أن يلمسها أحد .

في اليوم التالي ، الاربعاء ١٢ أيار، قامت الجماعة نفسها بعد أن حشدت عشرات من اعضائها بالبحث عن عناصر من لجان العمل وتعدت عليها بالضرب ، واستعملت العصي والهراوات وقضبان الحديد في عدوانها الدنيء ..

بعد ظهر الاربعاء ، انتقلت هذه الجماعة بكل أعضائها ، وتحرشت بعناصر من لجان العمل في كلية الحقوق ، واستعملت وسائلها البوليسية ، فجرحت ثلاثة من لجان العمل جروحا بليغة ، لا يقل الجرح الواحد عن ثماني قطب ..

ان سلوك جماعة الشاويين واضح: فهو يحل خلافا سياسيا بوسائل بوليسية .. تلجأ هذه الجماعة الى الوسائل الفاشية لانها عاجزة عن تقديم جواب سياسي مقنع ، لانها تحاول تستير تخاذلها في الدفاع عن مطالب الجماهير .. وهي تفشل في تستيرها لان هناك من يكشف على الدوام تخاذلها ، فتحاول التخلص ممن يفضحها ، وتظن « بسذاجة وغباء » ان الهراوات وقضبان الحديد تصلح لذلك ..

في الوقت الذي تتعرض فيه قوى اليسار الثوري والقوى المستقلة عن السلطة ، بكل اطرافها ، في الحركة المطلبية ، للهجوم من قبل الحكم وبعض العصابات المأجورة ، يقوم الشاويون — الفاشيون بحملتهم المذلة .. وكان التخاذل لا يكفي ، فيضيفون خدمة السلطة ..

ان لجان العمل الطلابي تكرر أن الخلاف سياسي ، وهي تدعو جماهير الطلاب والجماهير الديمقراطية ، للحكم على مواقفها ومحاسبتها على هذا الاساس ..

لكننا لن نسمح للاساليب الفاشية بان تحل محل الحجة السياسية .. لن نسمح للمفلسين بأن ينقلوا المعركة الى صعيدهم المنحط ، ويحرفوا معنى المعركة ..

سنردعهم حتى تستعيد المعركةصعيدها الجماهيري الفعلي ..

بيان الجبهة الشعبيّة الديمقراطية في ذكرى ١٥ آيار

تمر ذكرى الخامس عشر من ايار التي مثلت في تاريخنا المعاصر دليلا صارخا على تآمر القوى الامبريالية العالمية والصهيونية بالتحالف مع الرجعية المحلية والاتفاق معها ضد قضية شعبنا الفلسطيني الوطنية وحقه في تقرير مصيره على ارضه .

ورغم مرور ٢٣ عاما على نكبة ٤٨ فان هذا التحالف غير المقدس بين الامبريالية والصهيونية والرجعية العميلة لا يزال يمارس تآمره المحموم ضد قوى الثورة الوطنية الفلسطينية والعربية . ويحاول اليوم جاهدا تصفية كل المكاسب التي نالها شعبنا بدمائه وتضحياته .

ان شعبنا يدرك اليوم بتجربته العميلة ان مؤامرة ايلول الاسود كانت استمرارا لسلسلة المؤامرات التي نفذتها الرجعية العميلة منذ نكبة ١٥ ايار ١٩٤٨ وبعدها حتى يتحقق لاسيادها الامبرياليين اهدافهم في اخماد ثورتنا الوطنية وتركيع مجموع شعوبنا العربية أمام شروطهم وتحت نفوذهم المباشر . وما عمليات الاضطهاد والقمع الوحشي التي يتعرض لها شعبنا طوال العشرين عاما الماضية ويتعرض لها الان في مخيماته ومدنه وقراه واستمرار عملية الابادة والاغتيال والاعتقال الكيفي للمئات من اشرف واصلب مناضلي شعبنا لتؤكد على محاولات الرجعية الحاكمة في عمان لتنفيذ الحل الاستسلامي المشين مع العدو الصهيوني تصفي بواسطته قضية شعبنا الوطنية وحقه في تقرير مصيره والتآمر بالتالي على مجموع حركة التحرر الوطني العربية من اجل خدمة اهداف الامبريالية في تصفيتها وفرض حل استسلامي عليها .

ان المؤامرة الرجعية الشرسة لم تتوقف فلا زالت عمليات التفتيش والاعتقال وارهاب الشعب جارية ومستمرة ولا زالت الرجعية تحاول محاربة ابناء الشعب في قوت يومهم من خلال طرد مئات العمال والجنود والموظفين وتعريضهم لملاحقة اجهزة المخابرات والقمع البوليسي مما يؤدي الى نشر الخراب الاقتصادي وتهديد قطاعات واسعة من ابناء شعبنا في معيشتهم اليومية كل ذلك من أجل خدمة الاغراض الدنيئة من الخونة والعملاء في تطويق ثورة شعبنا ونضاله ومكاسبه الوطنية .

ان اساليب الرجعية تلقى استنكار كل مواطن مخلص وكل جندي وضابط شريف من ابناء شعبنا رغم تشدق الرجعية الحاكمة بالوحدة الوطنية ووحدة البنادق ضد العدو الصهيوني ، الا ان الواقع يثبت يوميا وامام اعين مئات الالوف من شعبنا وكل الشعوب العربية واحرار العالم ان هذه الرجعية لا تعرف من توجيه البنادق الا تصويبها نحو صدور ابناء الشعب ولا تريد الا أن تخلق المزيد من العداء الاقليمي والاضطهاد ضد ابناء الشعب الفلسطيني والمقاومة الباسلة من اجل خدمة اغراض اسيادها الامبرياليين في تمرير الحل الاستسلامي واعادة الاراضي المحتلة مرة اخرى تحت نير الحكم الرجعي الفاشيستي ومنع شعبنا من حقه في تقرير مصيره على أرضه ووطنه .

ان الوضع القائم الان في الاردن يتطلب من كل جماهير شعبنا وقواه الوطنية تعزيز نضالها وتصعيده من اجل اقصاء حكومة الجلادين ومنظمي المجازر ومن اجل ارغام السلطة على الالتزام بالاتفاقيات التي عقدتها مع المقاومة ونقضتها دائما ولا زالت . فهذا هو الطريق الوحيد الممكن الان للحفاظ على ثورة شعبنا الوطنية ولضمان الاستقرار لقطاعات واسعة من ابناء الشعب . كذلك فان هذا النضال يتطلب توحيد صفوف كافة القوى الوطنية في جبهة وطنية اردنية — فلسطينية تعمل على حصول شعبنا على حريته الديمقراطية ورفع مستوى معيشته واستمرار نضاله الوطني ضد الاحتلال الصهيوني على طريق اقامة حكم وطني ديمقراطي ينظم طاقات كل الشعب ويخلصه من طغمة الخونة والمجرمين الذين نكلوا به مرة واحدة والى الابد . ان طريقنا وطريق كل الشعب الذي لا يمكن ان يحيد عنه وقد علمتنا التجارب ان هذا الطريق غالي التضحيات ولكنه الطريق الوحيد نحو انتصار قضية جماهيرنا وتحقيق مصلحة كل الشعب .

اليوم في « الدستور »

القصة الكاملة لصراع السادات ، علي صبري منذ وفاة عبد الناصر الى زيارة روجرز

الحرية

صاحب الامتياز محسن ابراهيم — المدير المسؤول حسن فخر — مدير الادارة ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة المصيطبة — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

انفجار تناقضات الأجنحة الحاكمة في مصر وإنتصار الجناح الأكثر ميلاً للانفتاح على الأمريكيين

تناقضات الاجنحة الحاكمةفي مصر ليست جديدة ، انما الجديد فيها انفجارها العلني والعنيف مما سيؤثر على تماسك النظام الناصريووحدته السياسية والايديولوجية .

فمن الواضحالفارق بين عملية تعايشالاجنحة او حتى ازاحتها وابعادها في عهد عبد الناصر، وبينها عهد السادات . فلقد كان عبد الناصر يمسك بصراعات اجنحة ويضع نقطة توازن بينها . ومن خلال نقطة التوازن هذه ، كانت الصراعات تظل مخفية ومستترة بعيدة عن الافتضاح امام الجماهير الشعبية التي كانت تعرف عن وجود هذا الصراع ولكنها لا تدرك خفاياه .. وبالاضافة الى ذلك كان عبد الناصر يمسك بنقطة توازن بين السلطة والضغوط الشعبية ، يلجم بها من ناحية انحراف الطبقة الحاكمة (فساد بورجوازية الدولة وتطلعاتها للرفاهية) ، وانحرافها — خاصة بعد هزيمة ٥ حزيران — نحو الاستسلام الكامل ، والانفتاح على أميركا سياسيا واقتصاديا ... ويضع ، من ناحية اخرى ، للتحرك الشعبي حدوده ومداه بحيثلا يستطيع الافلات مستقلا عن هيمنة السلطة . وكانت اجنحة الحكم المختلفة (التي مثلت دور مجموعة « ضباط ارتباط واتصال » عائلية وسياسية بين بورجوازية الدولة والسلطة) قابلة بدور عبد الناصر الحكم بينها ، مستسلمة لزعامته وسيطرته عليها ، فهو « ابوها الروحي » ، وهو الذي أعطاها الانتصارات المتلاحقة .

تغير الوضع بعد وفاة عبد الناصر

هذا الوضع تغير بعد وفاة عبد الناصر . فالسادات هو رجل من مستوى رجالها ، وهو صنيعتها بحكم التوازن المطلوب بينها غداة وفاة عبد الناصر .. لقد جاءت به « كقاسم مشترك » بينها وكانت تعتبر ان رئاسته محدودة بمراكز القوى الفعلية التي تحتلها ، وكانت تريده ان يرأس دون أن يحكم .. أي أن يترك لها الحكم فعليا ، فتترك له الرئاسة عليها ضمن حدود مراكز قواها .

في هكذا وضع كان لا بد من ظهور الاجنحة علنيا ، ومن التعبير عن نفسها بمختلفالتيارات السياسية التي تعكس مركز قوتها الفعلي . ولقد كانتالتياراتالسياسية مضطرة،هذهالمرة، لمجابهة الاختيارات المصيرية التي يتعرض لها النظام الناصري الان : الوضع الاقتصادي الداخلي وازمة التنمية ، ومسألة الاحتلال الاسرائيلي وعلاقاتها الخارجية (العلاقات المصرية — السوفياتية والعلاقات المصرية — الاميركية) .

على هذا الصعيد تبلورت التياراتالسياسية داخل النظام بين الاجنحة المتصارعة ، واخذ السادات يخطط لاحتكار السلطة وابعاد ممثلي مراكز القوى الذين يحدون من سلطته وصلاحياته الفعلية . ولم يكن امام السادات ليقوى ، وهو الذي كان ضعيفا وبعيدا عن مراكز القوى في عهد عبد الناصر وليس عنده الان الا مركزه الشرعي في رئاسة الجمهورية ، لم يكن أمامه الا الاستجابة الكاملة لتطلعات الطبقة الحاكمة وبورجوازية الدولة بمشروع سياسي ترضى عنه ويخرجها من مآزقها .

مشروع السادات السياسي

بدأ السادات مشروعه هذا «بالانفتاح الداخلي» اي المزيد من التراجعات :

— رفع الحراسة عن الاملاك المصادرة ، تقنين الثورة ، تسهيلات استهلاكية كمالية مثل استيراد السيارات والسوق الحرة ، اتجاهات ليبرالية على النمط الاميركي . ومقابل ذلك ولتغطية هذه الاجراءات ارضاء مؤقت وغير فعلي للطبقات العمالية والشعبية من نوع تخفيض اسعار السلع الاستهلاكية الضرورية والافراج عن المعتقلين السياسيين — وعلى كل حال فضح هذا الافراج عن المعتقلين سياسة القمع الخفية المستمرة ومدى التوازن فيها بين اليمين واليسار ، فقد تبين أن عدد الشيوعيين المعتقلين يبلغ « ٢٠٠ » ، بينما عدد المعتقلين من الاخوان المسلمين لم يتعد « ١٥٠ » . والشيوعيون المعتقلون ليسوا ، بالطبع ، من « الشيوعيين الشرعيين »المتعاونين مع النظام في الاتحاد الاشتراكي العربي ، بل من «المشاغبين» الجدد الذين قادوا التظاهرات عام ١٩٦٨ —

وعلى صعيد اخر كان مشروع السادات السياسي يفتح باب التفاهم مع الاميركيين . هذا الانفتاح الذي يؤمن للطبقة الحاكمة مخرجا لمأزق الحل السلمي ، ومخرجا اقتصاديا (مزيد من القروض والاستثمارات ، التعاون في مجال النفط الخ) .

هذا المشروع السياسي اعطاه السادات اكتماله التام متجاوزا حدود التوازن التي كانت له في عهد عبد الناصر ، اي انه قدم في سبيله تنازلا ت اكبر مما كان « المشروع الناصري » قد تصوره في الاصل .

هذا لا يعني أن السادات قد عاكس وجهة النظام الناصري ، بل العكس ، فقد استجاب للوجهة الفعلية للنظام ، ولكنها في عهد عبد الناصر كانت اكثر توازنا ومشدودة الى « الوراء » .. الى عهد الانتصاراتوالانجازات الكبيرة .

من هنا بدا مركز السادات يقوى ، فهو قد استجاب لاكثر التطلعات هيمنة ضمن الطبقة الحاكمة (بورجوازية الدولة المرتكزة على كبار ضباط الجيش ذوي الامتدادات العائلية في الميدان الاقتصادي) ، والتي كان « الانفتاح الداخلي » و « الانفتاح على الاميركيين » هو التعبير الاكثر « صفاء » عن مصالحها بعد هزيمة ٥ حزيران .

هذا ما جعل السادات يمثل التيار السياسي المعبر عن الجناح الاكثر ميلا للاميركيين (الذي كان يمثله ، في السابق ، زكريا محي الدين ، المبعد عن السلطة ، والذي يعبر عنه «الاستاذ هيكل » — يقال أن السادات اجتمع مطولا بزكريا محي الدين ابان الاحداث الاخيرة ، وانه جاء ببعض « وزرائه » في الحكومة الجديدة) .

الاجنحة الاخرى والاتحاد الاشتراكي

مقابل ذلك كانت الاجنحة الاخرى (جناح علي صبري ، و«عائلة سامي شرف» الذين كانوا يعتبرون أنفسهم الورثة الحقيقيين للناصرية) تصارع نفوذ السادات المتزايد من خلال موقع الاتحاد الاشتراكي العربي ، بالاضافة الى نفوذها في المخابرات وبعض أوساط ضباط الجيشالشابة وهو نفوذ كان يتناقض ، على كل حال ، بحكم تزايد نفوذ السادات بالمقابل في أوساط كبار ضباط الجيش .

لذلك وجد هذان الجناحان نفسيهما في تحالف مشترك لتقوية دور الاتحاد الاشتراكي العربي كمركز معارضة للسادات ومشروعه السياسي (خاصة على صعيد الانفتاح على الاميركيين) .. أي للحد من قوته التي بدأت تتجاوز حدود مراكز قوتهم الفعلية .

ومن هنا كان التيار السياسي الذي ارتكزوا عليه ووظفوه لخدمة صراعهم مع السادات ومع الجناح الاكثر ميلا للاميركيين ، هو « المتصلب » تجاه الحوار مع اميركا ، ورفض التنازلات التي قدمها السادات ومعارضة زيارة روجرز الخ ..

وهذه النقاط اخفاها السادات في روايته لقصة صراعه معهم ، وركز على معارضتهم للاتحاد الثلاثي .. فالنقاط الاولى ترتد عليه لتصبح تهمة ضده ، بينما تهمة معارضة الاتحاد أكثر فتكا بهم بالرغم من التطمينات التي قدمها السادات بأن الاتحاد ليس فدراليا، وأن كل دولة ستحافظ على كيانها الخاص .

وكان من الواضح أن اعتراضات عليصبري وجماعة الاتحاد الاشتراكي العربي على اتفاقية الاتحاد الثلاثي كانت شكلية ،فقد كانت الغايةمنها اظهار معارضةللساداتوصلاحياته، فالتعديلات المقترحة كانت بمثابة تعبير عن أن الاتحاد الاشتراكي هو مركز السلطة الفعلي الذي يحاسب وينتقد ويعارض رئيسالجمهورية، ولكن جناحيصبري وشرف — جمعة لم يكونا بدون نقاط ضعف ، فاقطاب الجناحين هم رمز القمع بالنسبة للجماهير في المخابرات ووزارة الداخلية .. (في انتفاضة الاسكندرية عام ١٩٦٨ كانت الجماهير تهتف ضد « شعراوي جمعة السفاح » وزير الداخلية .. وبعد الغارة الاسرائيلية على نجع حمادي ، ذهب علي صبري الى البلدة للمؤاساة فهتفت الجماهير ضده كاشتراكي مزيف) . وقد استغل السادات « نقاط الضعف » هذه عند خصومه ، فوجه حملته على مراكز القوى استنادا عليها ، وواعدا الشعب برفع قبضة المخابرات عنه ، وبالحريات العامة(ونسي انه بعد هزيمة ١٩٦٧ وبعد تحرك جماعة المشير ، قال عبد الناصر ان دولة المخابرات قد زالت بعد سجن صلاح نصر مدير المخابرات ، ولكن المخابرات عادت على يد شعراوي جمعة وسامي شرف ، والان على يد من « ستعود » في عهد السادات ؟) .

ومقابل مركز جناحي صبري وشرف في الاتحاد الاشتراكي العربي لجأ السادات الى الجيش ، واجتمع بكبار الضباط اجتماعين مطولين وطرح عليهم عزمه على تصفية « مراكز القوى » وشرح لهم مشروعه السياسي ، وعندما وجد تجاوبا من الضباط (الذين مدحهم لوعيهم السياسي المرتفع مقابل مناورات وانحطاط اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي !) بدأ بتصفية خصومه .

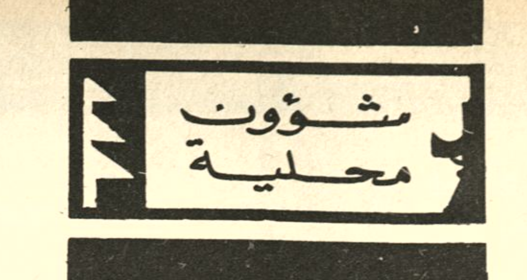
لمن السلطة ؟

وهكذا انفجرت التناقضات — ضمنالملابسات السياسية التي اشرنا اليها — على أساس واضح : لمن السلطة ، ولمن مركز القوة الفعلي ؟.

وانتصر السادات — الان — في ازاحة الجناحين المذكورين ، معتمدا على كبار الضباط والجناح الاكثر ميلا للاميركيين ..

ولكن انفجار التناقضات علنيا ، وبالعنف الذي ظهرت فيه ، وبالشكل الذي تمت عليه واضطرار السادات لكشف الاسرار والخفايا ، كل ذلك فتح ثغرة في النظام الناصري تصيب وحدته وتماسكه السياسي والايديولوجي . لقد بدأت تناقضات الاجنحة تتقيأ ما في داخل النظام من « مفاسد »تعاكس غطاءهالايديولوجي ودعاواه العلنية ، وتصيب التوازن والوسطية التي مثلتها الناصرية بخلل .. فالتيارات السياسية للناصرية اصبحت متعاكسة الى حد ما وليس هنا كمن يوحدها ..

كل ذلك يفتح مجالا للتذمرات الشعبية أن تعبر عن نفسها — سياسيا — باستقلال عن السلطة .



المصالح المستقلة وادارتها

طاقات انتاج متقدمة بادارات وعلاقات اقطاعيّة متخلفة

ناقشنا في اعداد سابقة ، اوضاع الموازنة العامة وخضوعها لمصالح وعلاقات الاقطاع السياسي السائد ، هذا الخضوع المتمثل باستخدامها أداة بيده لتوظيف وتدبير امور ازلامه من جهة ، ولتبادل المنافع والخدمات مع مختلف فئات البرجوازية من جهة اخرى . من هذه الزاوية ، امكننا رؤية الدوافع الكامنه وراء تضخيم اجهزة وادارات الدولة الى حد بات يهدد بابتلاع الموازنة العامة كلها في حدود سنة ١٩٧٦ ، فيما اذا استمرت نسبة تضخيم الادارة بهذه الوتيرة ، خلال السنوات القادمة . كما امكننا رؤية وتفسير الاسباب التي تدفع الحكم دائما للاسراع في لفلفة وتغطية الفضائح التي تثار بين حين وآخر ، دون ان ينتهي التحقيق فيها الا الى طمسها واخفائها . فالمصالح ، مصالحه هي التي تلزمه بتضخيم الادارة وهدر الأموال العامة عليها ، وهي ذاتها التي تملي عليه مختلف اصناف الصفقات المشبوهة ، من تلزيمات واشغال وعقود وهبات وتعهدات ، مع كبار متعهدي وملتزمي البلد . هذه الاوضاع لا تقتصر على ادارات الدولة بل تمتد الى مختلف المصالح المستقلة ايضا ، لتعطيها نفس مظاهرها المتخلفة .

استحدثت المصالح المستقلة اساسا ، خلال فترات زمنية متباينة ولتنفيذ جملة مهام متنوعة ، طابعها الاساسي « المنفعة والمصلحة العامة » . وقد اخضعت هذه المصالح لسلطات الدولة كافة ، تنشأ وتلغى بقانون ، وتنظم اوضاعها وهيئاتها بمراسيم تصدر عن الحكومة ، كتعيين اعضاء مجالس الادارة والمدراء العاملين .. وتخضع لوصاية مستمرة من الوزارة المعنية بمهام المصلحة ، ولرقابة كل من وزارة المال وديوان المحاسبة على مختلف اعمالها : الموازنة السنوية ، الحسابات ، القروض ، الصفقات الخ ... كما ان ارباحها وخسائرها تعود للدولة ، لذلك يمكننا اعتبار هذه المصالح كقطاع عام او قطاع دولة . ومن اهم هذه المصالح :

– المصلحة الوطنية لنهر الليطاني : انشئت سنة ١٩٥٤ لتنفيذ مشاريع ري الجنوب وبعض مناطق البقاع ، مع انجاز بعض المشاريع الكهربائية . واعتبرت السلطة هذا المشروع في حينه « من اهم المشاريع الحيوية ، وتنفيذه العاجل واجب وطني لاسباب سياسية واقتصادية هامة » .

– مصلحة كهرباء لبنان : وخولت منذ انشائها عام ١٩٥٤ امتياز انتاج الطاقة وتوزيعها ، واسترداد الامتيازات الخاصة عند انتهاء مدتها او قبلها .

– مصلحة مياه بيروت : سنة ١٩٥١ .

– مصلحة النقل المشترك سنة ٦١ وعدد من المصالح الاخرى .

١) لماذا المصالح المستقلة ؟

انشئت المصالح المستقلة لعدة أسباب منها ما يتعلق باسترداد امتيازات اجنبية كما حصل بالنسبة لامتياز شركة كهرباء بيروت وشركة المياه ، ومنها ما يتعلق بمشاريع ضخمة يعجز القطاع الخاص عن الاضطلاع بها كمشروعي الليطاني والنقل المشترك ، ومنها ما يتعلق بضرورات تنفيذ بعض المشاريع الكبرى ورعاية بعض القطاعات ، كمجلس تنفيذ المشاريع الانشائية والمشروع الاخضر ... وتتميز كافة هذه المؤسسات والمصالح بطابع الخدمة العامة ، ومنها ما يتصف بالصفة الصناعية والتجارية ، فتتحمل الدولة خسائره وأرباحه .

ومن المعلوم ان المبدأ الاساسي في الاقتصاد الرأسمالي « الحر » هو ترك مختلف النشاطات الاقتصادية للقطاع الخاص . وعدم التدخل فيها بحجة ان المبادرة والمصلحة الخاصة ، تتطابق بصورة دائمة مع المصلحة العامة .. ولكن التجارب الرأسمالية العالمية على مختلف انماطها دحضت هذا « المبدأ » مبينة ان الرأسمالية « الحرة » تنقلب الى نقيضها وهي رأسمالية الاحتكارات ، وتسير متعارضة على طول الخط مع المصلحة العامة ، كما تتمثل في مصالح الجماهير الساحقة .. كما ان هناك بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية ذات النفع العام ، التي تمس مباشرة المصلحة الجماعية لكل المواطنين ، كالكهرباء والمياه والطرقات ... والتي في حال تركها سائبة بيد القطاع الخاص ، تخضع بالضرورة اما لتلاعبه واما لعجزه . فقطاع النقل الجوي على سبيل المثال ، وهو قطاع ذو كلفة مرتفعة ويتطلب رساميل ضخمة ، بقي عندنا قطاعا خاصا (طيران الشرق الاوسط) . وسرعان ما انفتح على الرساميل الاجنبية الفرنسية والاميركية، فاصبحت تملك القسم الاكبر من اسهمه ..

يمكننا من كل ذلك ان نعتبر ان استحداث اشكال المصالح المستقلة ما هو الا طريقة من طرق احتيال الدولة البرجوازية على نفسها ، فهي تحت ستار المحافظة على مبدئها بعدم التدخل بنشاطات اقتصادية تتدخل بواسطة ادارات تزعم لها الاستقلال عنها وهي في حقيقتها مرتبطة بها وخاضعة لها . فالمصالح المستقلة هي قطاع الدولة اذا .

٢) الاوضاع الفعلية لهذه المصالح

رغم خضوع المصالح المستقلة لوصاية ورقابة الدولة مباشرة ، فهي قد انقلبت عن غاياتها الاساسية الى غايات مختلفة :

● فالمصلحة الوطنية لنهر الليطاني احدثت في الاساس لتنفيذ مشاريع ري الجنوب والبقاع وبعض مناطق الساحل الجنوبي وذلك باقصى سرعة ممكنة ، ونحن اليوم بعد مرور اكثر من ١٧ سنة على انشائها وصرف مئات الملايين عليها مع الفوائد المستحقة للبنك الدولي (الاميركي) ما نزال نشهد المسرحية تتابع فصولها . ايكون الري على منسوب ٦٠٠ ام ٨٠٠ متر ؟ وخلال هذه الفترة كلها ما تزال مياهنا تهدر في البحر .. وخوفا من الفضيحة حول القيمون على المشروع اهدافه من ري الجنوب والبقاع الى انتاج الكهرباء الذي لم يكن في الاساس غايته الاساسية .

● ومصلحة كهرباء لبنان الممثلة لقطاع الدولة ، كلفت في الاساس ، بحصر انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ، مع حقها باسترداد امتيازات الشركات الخاصة قبل انتهاء مدتها . ولكن قطاع الدولة لانتاج الكهرباء ما زال يتعايش اولا مع الامتيازات الخاصة دون ان يستردها (شركة قاديشا ، شركة جبيل ، انطلياس ، بيت مري ، برمانا ، زحلة ، بيت الدين) ، وهذا التعايش يتم ثانيا لحساب هذه الشركات الخاصة وعلى حساب قطاع الدولة . فبعض هذه الشركات يشتري الطاقة من قطاع الدولة باسعار مخفضة (شراء قاديشا من الليطاني) وبعضها الآخر يبيع قطاع الدولة باسعار مرتفعة مع اشتراط شراء كامل حجم انتاجه (شراء مصلحة كهرباء لبنان من بعض الشركات الخاصة) مما ادى ويؤدي الى خسارة الدولة اولا وعدم تشغيلها لمعاملها بكل قوتها ثانيا ، والآن وبعد كوارث الليطاني ومعامل الكهرباء ، يعترف المسؤولون بان السبب الاساسي لتلف معامل الدولة ، هو عدم تشغيلها بكامل قوتها .. هذا المثل يبين لنا كيف يستخدم الاقطاع السياسي الحاكم قطاع الدولة لتنفيع ازلامه ومفاتيحه الانتخابية ، وكيف يتبادل المصالح مع الكتل الراسمالية والشركات الخاصة ، على حساب قطاع الدولة ومصالح الشعب .

● ومصلحة مياه بيروت رغم انها تمثل مرفقا حيويا بالنسبة لكافة المواطنين ، فانها لا تحرك ساكنا للحد من ازمات المياه المتلاحقة في العاصمة والمناطق ، كما انها لم تعمل على تجديد شبكات المياه بعد ان استهلكت ، ومختلف التقارير تشير الى تلوث مياه الشرب الناتج عن تلف الشبكة وقربها من شبكة المجارير ، مما يعرض حياة الناس للخطر ! لماذا العجب اذا كان اعضاء مجلس ادارة الشركة ومن فوقهم لا يشربون الا مياه « افيان » الفرنسية التي ازدهر سوقها بالمناسبة .

● ومصلحة النقل المشترك ، رغم تعرضها للخسائر السنوية ما تزال محجمة عن توسيع شبكة سير الاوتوبيس وتغطية مناطق سكنية أوسع ، خوفا من مزاحمة سيارات التاكسي التي يملك اغلبها زعماء الاحياء في العاصمة ، والذين يرتبطون بنواب بيروت ارتباط الزعماء بمفاتيحهم .

ماذا يعني ذلك ؟

انه يعني ، ان سلطة الاقطاع السياسي المتخلفة ، بسبب تكوينها وعلاقاتها وارتباطاتها ، عاجزة عن تغليب مصالح الانتاج الرأسمالي الكبير على مصالح الانتاج الصغير ، عاجزة عن تغليب مصالح قطاع الدولة على مصالح الاقطاعات والامتيازات الخاصة ، وهي بالطبع عاجزة عن تغليب مصالح الشعب العامة على مصالح الازلام والمحاسيب من افراد وشركات وكتل رأسمالية تجمعها معها وحدة المصالح والغايات .

الادارات : تركيبها وعلاقاتها .

يتبين لنا مما سبق ، ان المصالح المستقلة هي قطاع الدولة الاقتصادي ، وان مختلف الاوضاع والتشريعات القانونية لهذه المصالح ، تضعها مباشرة تحت السلطة المباشرة للدولة من رئاسة وحكومة ووزارات وهيئات . ماينبغي تحديده اذا هو طبيعة العلاقات الملموسة التي تشد ادارات المصالح الى ادارات الدولة واقطاعها الحاكم مما اتاح ويتيح ، استمرار الفضائح دون سؤال ..

● ابتدأ العمل بمشروع الليطاني ، مع بدايات حكم شمعون ، فكان ان التزم اشغال السد، المتعهد سليم لحود (ابن الاقطاع العائلي العريق ، وزلمة شمعون ، والنائب وعضو حزب الوطنيين الاحرار حاليا) وفي اوائل الستينات تصدع السد قبل انتهائه ، مما فرض هدمه وضياع عشرات الملايين ، وتبين حينذاك ، ان اشغال المتعهد لحود مخالفة لدفتر الشروط ، وتنطوي على صفقات مشبوهة الحقت اكبر الضرر بالخزينة . ولكن ، وكما جرت العادة ، حقق في الفضيحة ولفلفت تبعا للقاعدة الفلكلورية « لا غالب ولا مغلوب » والمغلوب الدائم على كل حال هو الشعب الذي تجبى منه اموال الخزينة من خلال الضرائب وتهدر عبر هذه المشاريع – الفضائح .

● ولعل مصلحة كهرباء لبنان تصلح لتشكيل نموذج عن العلاقات السائدة بين ادارات الدولة ورؤوس الحكم وادارات المصالح المستقلة ، حيث تتم عبر هذه العلاقات مختلف انواع المسرقات والمهدر . قبل الستينات كان مجلس ادارة المصلحة يتألف من سعدي المنلا وفيليب اده وغبريال الجميل وهم من الوجوه السياسية « اللامعة » والاخيران ينتميان للكتائب والكتلة الوطنية ، ويضم مجلس الادارة وجوها اخرى منها انطوان جدعون (صاحب معمل لمبات اترنا) ... بعد الستين تشكل المجلس من موريس الجميل ، النائب والوزير الكتائبي، ومحمد صفي الدين النائب الشهابي ، وشفيق الحلبي ، وصلاح عيتاني . ويرأس مجلس الادارة فؤاد البزري المستشار الفني في القصر الجمهوري . والمدير العام للمصلحة هو بديع لحود شقيق سليم لحود الذي سبق ذكره . ويضم مجلس الادارة بالاضافة لهؤلاء الاشخاص هنري اده محافظ الجنوب حاليا وجوزيف نجار الوزير السابق وصاحب مشروع الكابل البحري الشهير .

هذا التركيب لمجلس ادارة مصلحة الكهرباء وادارتها – ماذا بامكانه ان يفرخ ؟

– منذ مدة قصيرة قررت مصلحة الكهرباء بناء معمل ضخم لانتاج الطاقة الكهربائية فكان مناسبة « طيبة » للاقتناص والتنفيع .

– اتفق على تعيين المنطقة التي سيشيد عليها المعمل سرا ، فاشتراها ازلام واصدقاء مجلس الادارة باسعار بخسة ، ثم باعوها للمصلحة باسعار مرتفعة ، وعندما اكتشف الملاكون الصغار الذين باعوا اراضيهم في الجية هذا الاحتيال ، فتحوا شكوى ضد من استخدموا مراكزهم لنهب اراضيهم .

– يقوم سليم لحود حاليا بتعهدات الحفريات، ومد البحر ، باعتباره صاحب مكتب تعهدات . ومن الطبيعي ان لا يجد بديع لحود مدير عام مصلحة كهرباء لبنان ، احسن من شقيقه سليم لتدبير الصفقة ..

– يقوم امين البزري بتعهدات بناء المعمل ومن الطبيعي ايضا ان لا يجد فؤاد البزري رئيس مجلس ادارة مصلحة الكهرباء افضل من شقيقه امين يوكله بحراسة « المعبد » .

– استقر رأي أصحاب الشأن على شراء الموتورات من شركة طوشيبا اليابانية فذهب البزري ولحود وشلتهم الى اليابان على حساب الشركة واشتروا الموتور بمبلغ مليون ونصف المليون ، وهم عندما حاولوا تشغيله اثر العواصف التي ضربت المعامل الاخرى ، تبين لهم ان الموتور معطل وغير صالح للاستعمال فاعادوه الى اليابان لاصلاحه ولم يمض على شرائه بضعة اسابيع .

– وتشاء الصدف اخيرا ان يكون النائب منير ابو فاضل هو وكيل شركة طوشيبا المحظوظة !

– قررت ادارة الكهرباء تشييد بناية لها بلغت تكاليفها ١٣ مليون ليرة فقامت شركة سمبليني بتعهداتها الكهربائية ثم تبين ان هذه الشركة يملكها احد رؤساء المصالح في مصلحة كهرباء لبنان .

هذه العينة من الوقائع تبرز التداخل القائم بين الطاقم السياسي الحاكم من نواب ووزراء وأدارات المصالح المستقلة في الليطاني والمياه والكهرباء والنقل وغيرها وتبين الاسباب التي تدفع مختلف الاطراف للفلفة الفضائح التي تنفجر من حين لاخر لانها تطالهم جميعا دون استثناء .

١) ان تركيب مجالس ادارة المصالح المستقلة هو امتداد لتركيب ادارات الدولة ، وانعكاس لطبيعة الاقطاع السياسي الحاكم .

٢) ان ادارات هذه المصالح ومديريها تتصرف بمرافق حيوية وبثروة اهلية ضخمة تبلغ مئات الملايين بعقلية الاقطاعي المتخلف ، الدولة مزرعته ، والمشاريع مشاريعه العائليةومثال آل لحود والبزري نقطة من بحر ...

٣) ان علاقات الاقطاع السياسي المتخلف تقوم على تبادل الصفقات والمغانم ، وعلى تحويل العهود السياسية (العهد الشمعوني ، الشهابي) والاحزاب (الكتائب، الكتلة الوطنية ، الوطنيون الاحرار ، النهج) الى مصدر لهدر الاموال العامة وثروات الشعب وذلك كله تحت ستار النزاعات التقليدية التي سرعان ما تتوقف وتتحول الى شراكة نهب واستغلال بيافطات ووجوه مختلفة .

٤) ان الخلاص من هذه الاوضاع المزرية لا يكون بتصفية المصالح المستقلة وأعادتها للقطاع الخاص كما ترى جريدة النهار ! بل يكون بادخال العمال والمستخدمين ومختلف المنتجين في هذه المصالح كطرف اساسي في عملية الرقابة على ادارات هذه المصالح . اذ لا خلاص من حالات الهدر القائمة الا برقابة المنتجين على وسائل انتاجهم وعائدات هذا الانتاج ايضا .

العقود الخاصة تتكاثر ولو بالاحتيال على القانون

مؤامرة « العقود الخاصة » التي يجري تنفيذها منذ شباط ، بتنسيق كامل بين ادارة الضمان وأصحاب العمل ، وبتواطؤ النقابات العمالية ، قطعت كما يبدو من الارقام التي ننشرها الى جانب هذا الكلام ، شوطا هاما وخطيرا . فحتى الان ، أجرت ٦٤ مؤسسة يبلغ عدد عمالها أكثر من عشرين الف عامل ومستخدم، عقودا خاصة تتولى هذه بموجبها منفردة السلطة الكاملة على مكسب العناية الطبية الذي يقره قانون الضمان .

لماذا سارعت كل هذه المؤسسات لتنظيم عقود خاصة ؟ بالطبع ، لان هذه العقود تؤمن لها وسيلة نهب لحقوق مستخدميها وعمالها . تؤمن لها تضييق نطاق العناية الطبية ولسرقة « المتوفيرات » التي تنجم عن هذا التضييق على حساب صحة المستفيدين . فضلا عن انها تؤمن لها سلفات ضخمة يدفعها الضمان كل ثلاثة أشهر على حساب كلفة العناية الطبية ، فتوظفها في المصارف او تستخدمها لحاجاتها الخاصة . لكن نطاق المؤامرة لا يتوقف عند هذا الحد . انه يتعداها الى ما هو أخطر . ان ١٤ من أصل المؤسسات المتعاقدة لا يبلغ عدد عمالها ٦٠ عاملا كما يشترط قرار مجلس الادارة الذي سمح باجراء العقود . بل ان بعض من هذه المؤسسات لا يزيد عماله عن ١٢ عاملا .

وبينما تستمر المؤامرة ، وتهدد بتوسيع نطاق العقود الخاصة الى جميع المؤسسات بلا أية قيود (سوى القيود التي يفرضها وعي القاعدة العمالية لمصالحها) ، تستمر الاتحادات النقابية في تواطؤها ، وخيانتها للمكاسب التي فرضتها الجماهير العمالية بنضالها وصمودها .

تهديد الاتحاد العام بالأضراب : بعد تسوية الضمان الصحي القيادات النقابية تحاول احتواء الضغوط العمالية

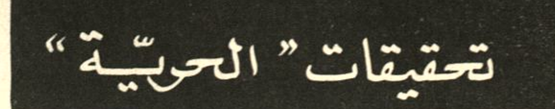
جوابا على الضغوط العمالية المتزايدة ، اعلن الاتحاد العمالي العام عزمه على تنفيذ الاضراب العام في الخامس والعشرين من ايار، وحدد مطالبه بخمسة : حصر استيراد الدواء بصندوق الضمان . زيادة الاجور ١١ بالمئة . تخفيض الايجارات ٢٥ بالمئة . منع الصرف الكيفي . واصدار تشريع للعمال المزراعيين في مهلة ستة اشهر .

يعلن الاضراب العام ، بعد اربعة اشهر من معركة الضمان الصحي التي انتزع العمال فيها تنفيذ القانون ، لكنه يعلن ايضا في ظروف تراجع المكسب الى حدوده الدنيا ، سرقة معظمه من قبل الرأسماليين . من تعويض ايام المرض واجازة الامومة ، الى العقود الخاصة ، الى اسعار الدواء ..طيلة الاشهر التي انصرف فيها اصحاب العمل الى نهش مكسب الضمان الصحي ، كان الاتحاد العام صامتا ومتواطئا . فهو منذ اللحظة الاولى للتسوية التي انهت التهديد بالاضراب ، كان قد اعتبر مهمته منتهية ، والمكسب ناجزا كاملا لا يحتاج الى اي تعميق . مقابل ذلك كانت الطبقة العاملة معبأة بمعظم اقسامها لمتابعة المعركة لو لم ينصرف الاتحاد العام عنها انصرافا تاما .

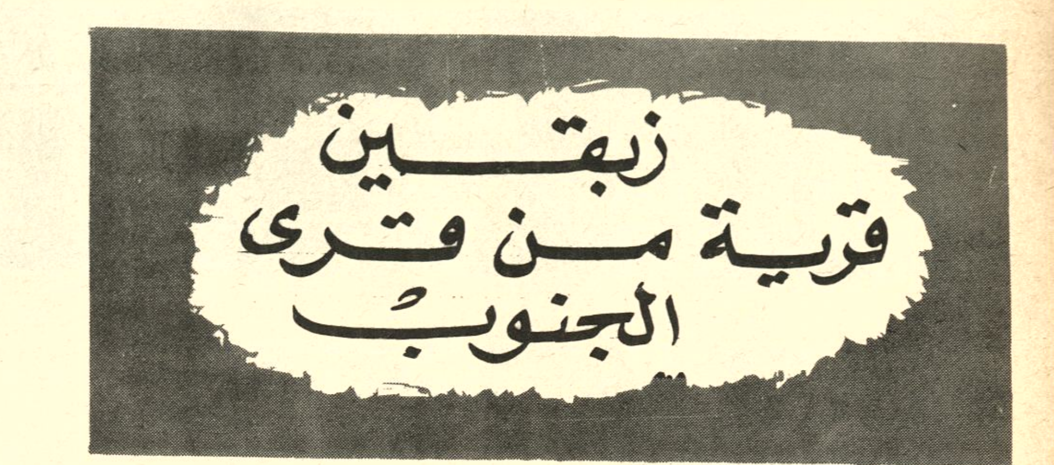
وليس هذا بمستغرب ، فالاتحاد العام لا يمكنه ان يخوض معركة من تلقاء نفسه ، اي من افتراض « تمثيله » لمصالح الطبقة العاملة بمختلف اقسامها . ان ما يقوم به هو باستمرار استجابة ، لكن استجابة ناقصة ومشوهة ، لضغوط الجماهير العمالية ، حتى اذا ما تراجعت هذه الضغوط ، لم يتورع قادته حتى عن خيانة المكسب الذي انتزع في ظروف وعي القاعدة وصمودها . لذلك بالضبط لم يستغل الاتحاد الامكانات التي منحتها معركة الضمان الصحي لمتابعة المعركة على صعيد الدواء والصرف الكيفي ، لذلك تواطأ في مسالة العقود الخاصة ، وتنازل عن تعويض ايام المرض . وهو اذ يعود الان ، وبعد اربعة اشهر ، سرق خلالها العديد من المكاسب لكي يقفز عن كل ما حدث ، ويطرح المطالب الجديدة ، فلأن الطبقة العاملة وجماهير المستخدمين التي اختبرت قوتها في معركة الضمان الصحي ، عادت مجددا للضغط بقوة والتذمر من التدهور المستمر في قوة اجرها الشرائية وتزايد كلفة المعيشة بشكل كبير . لكن كل معركة تخوضها الطبقة العاملة لا بد أن تكشف بصورة متزايدة عن التناقض الصارخ بين مصالحها ووعيها وبين ارث الاقطاع النقابي والقيادات الانتهازية . وان في ذلك لمنفذ أكيد لطرح الحلول العمالية لازمة تنظيم الطبقة العاملة وقيادتها .

المؤسسات المتعاقدة

فندق بريستول	١٧٥	سويس اير	٣٩
دار التوليد الفرنسية	٨٧	الشركة العامة اللبنانية المصرفية	١١٥
البنك العربي المحدود	٢٧٩	شركة خط الانابيبعبرالبلادالعربية	٢٧٩
شركة مصاعد اوتيس	٢١٠	ا.ب.م ورلد كوربوريشن	١٠٠
شركة الترابة الوطنية	٣٣١	فيرست ناسيونال سيتي بنك	١٢٤
مستشفى اوتيل ديو دو فرانس	٣٠٤	الخطوط الجوية الهولندية	٩١
شركةادارةواستثمار مرفأ بيروت	١٢٣٦	الشركة الفينيقية للتأمين	٣٧
البنك البريطاني للشرق الاوسط	٢٠٩	شركة بيمو	٣٨
شركة كيماويات لبنان	٣٠٣	الشركة اللبنانية لادارة مشاريع	
الجامعة الاميركية	١٧٢٤	متعلقة بالسياحة	٢١٠
سبينس	١٠٢	البنك اللبناني البرازيلي	٩٣
بنك سوريا ولبنان	٢٧٦	شركة كازينو لبنان	٥٤٣
البنك الاهلي الاردني	٦٨	مصرف لبنان	٤٠٢
بيروت اكسبرس	١٠١	سكك الحديد والنقل المشترك	٢١٥٠
جمعية خريجي الجامعة الاميركية	١٩	فيليبس	٧٠
المدرسة الثانوية العامة	٤٧	بنك صباغ	١٠٦
المصفورية	١٨٨	منير وبهيج نعماني	١٢
شركة سولاني	٥٠	توتال	١٥٤
شركة نهر ابراهيم	٩٨	اكسلسيور بالم بيتش	١٧١
شركة الترابة اللبنانية	٥٧٧	كوداك	٨٠
شركة ادفيزيون – تلفزيون	١٦٤	مستشفى نيني	٣٦
بنك انترا	٢٠٠	بنك طراد	١٤٠
مؤسسة رجنسي	١٨٣	البنك اللبناني الفرنسي	١٤٠
بيبسي كولا	٣٩٥	بنك الكويت والعالم العربي	٢٨
بنك بيروت والبلاد العربية	١٦٧	البنك الهولندي	٤٥
طيران الشرق الاوسط	٣٢٦٣	يوردان عبجي	٨١
موبيل اويل	٢٤٠	موسكون رودني	٦٧
شركة ناسيونال لماكينات تسجيل النقد	٢١٠	ساس	١٤
ادارة حصر التبغ والتنباك	٣٠٦٥	بنك الاعتماد الشعبي	٥٤
بنك دي روما	١٦٠	شركة لوفتهانزا	٦٩
شركة الميطاليا	٤٢	فؤاد خياط	٣٧
نعماني اخوان	٦٤	المجموع العام	٢٠.ر١٣



العلاقات المحلية والعائلية تفقد مقدرتها على حماية الاستغلال



تقع قرية « زبقين » فوق هضبة جبلية تشرف على البحر وترتفع عنه حوالي ٥٠٠ م على مسافة ٢٠ كلم الى الجنوب الشرقي من صور . ويبلغ عدد سكانها حوالي ثمانمائة نسمة يقطنون بغالبيتهم فيها . وفي الوقت الذي تفرغ فيه معظم القرى المجاورة من شبابها (بلدة قانا مثلا ، وهي من أكبر قرى القضاء ، لا يقطنها أكثر من نصف سكانها الاصليين) تحتفظ البلدة بغالبية أبنائها صيفا وشتاء لاسباب أهمها :

١ ـ تتألف البلدة بمعظمها من فئة من الملاكين ، مع تفاوت نسب ملكيتهم ، تتجه نحو العمل الزراعي رغم وسائله البدائية وقلة انتاجه .

٢ ـ الفقر الذي يمنع الاهالي من ايفاد ابنائهم الى المهجر .

٣ ـ فشل تجربة بعض المهاجرين الذين غادروا البلدة طلبا للرزق وعادوا اليها بخفي حنين نتيجة فشلهم في الاعمال التجارية والصناعية في الخارج .

اما معظم الذين يغادرون البلدة مؤقتا من غير الطلاب ، فهم فئة العمال الزراعيين الذين يعملون في السهول الساحلية المجاورة ، او بعض العمال الذين يعملون في حفريات صور الاثرية لبضعة اشهر في السنة . ولهؤلاء العمال وضع مزر ، فعلى هؤلاء اما أن يقطنوا في صور تاركين عائلاتهم واولادهم وينفقون معظم دخلهم الشهري ، او أن يتوجهوا اليها يوميا في السيارة اليتيمة التي تشبه دبابات الحرب العالمية الاولى ، وبذلك يدفعون ثلث مدخولهم للسائق وحده .

والبلدة تكاد تكون خالية من الموظفين تقريبا لولا وجود موظف عادي في شركة الريجي الاحتكارية ، وموظف في الضمان الصحي وثلاثة مدرسين بالتعاقد مع وزارة التربية . وكفى الله المؤمنين شر القتال !

وقد غادر البلدة منذ حقبة بعيدة اخوان يعملان في صناعة الاحذية وفتحا محترفا صغيرا في بيروت يعمل فيه ثمانية عمال ، منهم اربعة من البلدة نفسها ، ولا يكاد وضعهما فيه يختلف عن وضع العمال انفسهم لاسباب منها الرأسمال المحدود ، ومضاربة المحلات الكبرى في العاصمة كالحذاء الاحمر وغيره . وهناك بعض عمال النسيج والمطاعم والبلدية يعملون في بيروت وضواحيها .

والمقيمون يعملون ، بغالبيتهم في زراعة التبغ حيث لا تتجاوز الرخص المئتين والخمسين دونما . وتشكل هذه الزراعة المورد الرئيسي لاهالي البلدة . والحصول على الرخص كان يتم بناء لمساومات بين الزعماء المحليين وشركة الريجي وكان يجري التوزيع على « ازلام » البك وفقا لمراتبهم لديه ولمدى تاثيرهم الانتخابي . والقسم المحروم من الرخص يلجا الى « ضمان » بعض الدونمات من املاك المطرانية او رخص الاقطاع السياسي التي تتجاوز المئة دونم احيانا ، لقاء مائتي ليرة للدونم الواحد لا يستطيع الفلاح في معظم الاحيان تسديدها لكساد موسمه وقلة انتاجه .

الملكيات الزراعية في البلدة

ويختلف وضع البلدة من حيث نشوء الملكيات وتوزيعها عن الكثير من القرى المجاورة التي كانت ملكيات ابنائها تنشأ عما يجود به الاقطاع وكبار الملاك على الفلاحين الذين يقضون عمرهم في خدمة الارض والعناية بها . ونتيجة لعدم وجود مياه للري وادارة زراعية فعالة ، كان الاقطاعي في تلك القرى يبيع اجزاء من ارضه للفلاح الذي يتكفل بتحسين القسم الباقي والسهر عليه .

ففي مزرعتي « الحنية » والعزية ، مثلا يعيش معظم الاجراء والعمال على فتات خبز آل سلام الذين يملكون الارض بأكملها . ويتعرض هؤلاء الاجراء الى كثير من الاضطهاد والتعسف اذ يستطيع « البك » في كل ساعة رفسهم بالارجل ، وشتمهم وطردهم نهائيا من ارضه .

اما في زبقين فكانت الملكية مستقلة عن الاقطاع السياسي . فقد اقتطعت البلدة ملكياتها منذ زمن بعيد ، وبطريقة استصلاح المشاعات والاراضي المهملة ، واكتسبت الملكية شرعيتها مع الزمن بالاقامة الدائمة والتوارث . وكانت البلدة برمتها لاثنين من آل بزيع الذين تربطهم بآل الاسعد صلة قرابة لا يعرف مداها على وجه التحديد ! وكانت الملكية تتفتت بازدياد السكان ، فبينما كانت مساحة الارض المزروعة ، التي تزيد على خمسة الاف دونم ، تتوزع على اثنين سابقا ، اصبحت الآن موزعة على خمسين حصة تتفاوت ملكيتها بين مئتي دونم للبعض وعشرين دونما للبعض الاخر . ونتيجة للتوارث كانت العائلة الكبرى وهي عائلة بزيع والتي يربو أفرادها على خمسمئة شخص تملك الارض باجمعها دون ان يكون للعائلات الاخرى ، كطعمة ومهنا وبركات أي حق في التملك مقتصرا دورهم على خدمة العائلة المالكة والعمل لديها كاجراء وفلاحين ورعاة . ونستطيع ان نحدد الوضع الطبقي داخل البلدة في ثلاثة وجوه :

١ ـ فئة تملك ولا تعمل . وهؤلاء هم الوجهاء والمفاتيح الانتخابية من عائلة بزيع . وهم يستعينون بفئات عمالية من العائلات الاخرى كي تدير الارض وتزرعها . وتختلف طرق الادارة نتيجة لرغبة الملاك . فاما ان يتخذ له شريكا يعطيه نصف الانتاج ويقدم له الارض ونصف تكاليف الفلاحة والبذار ، وعلى الشريك المسكين ان يجهد وعائلته في فلاحتها وزرعها والعمل فيها . واما ان يعطيه ثلثي الانتاج دون ان يقدم له شيئا من التكاليف اللهم الا حقه في الملكية .

وقد يخطر للملاك ان ينفرد بقطعة ارض يزرعها له الفلاح بالاجرة . ويتقاضى الفلاح يوميا من عشر ليرات الى اثنتي عشرة ليرة مع « بقرتيه » ويكون محصول هذه القطعة التي تسمى « شكارة » للملاك وحده ، ويعتمد عليها في شؤون معيشته الرئيسية .

كما يمكن للملاك ان يقدم رخصته من التبغ للفلاح وعلى هذا الاخير أن يعنى بزراعتها وقطفها وتوضيبها وتبسيطها لقاء ثلث المحصول فقط . ونتيجة لقلة الجهد الفردي عند كبار الملاك من آل بزيع ، وعدم الحصول على مواسم وافرة وفقدان الري والزراعات المنتجة ، يضطر الملاك (تحت وطاة ظروفه المعيشية التي يجب بحكم كونه « وجيها » في القرية أن تكون على جانب من الرفاهية) أن يبيع قسما ضئيلا من ارضه للفلاحين من آل بركات وطعمة ومهنا والفئات المحرومة من العائلة المالكة نفسها ، ويضطر هؤلاء نتيجة حرمانهم من الملكية ان يشتروا الدونم بأسعار مضاعفة تتراوح بين الف واربعة الاف ليرة بحسب بعدها او قربها من القرية او صلاحيتها للاستثمار .

٢ ـ فئة تملك وتعمل . وهم القسم الثاني من عائلة بزيع . وتتراوح ملكياتهم بين ١٠ و ٤٠ دونما . وهم يضطرون لضيق ملكيتهم ، نسبيا ، للعمل في الارض كي يكسبوا قوت يومهم . وقد يعملون بالاجرة أيضا عند كبار الملاك .

٣ ـ فئة تعمل ولا تملك . وهم الاقليات من العائلات الاخرى الذين يعملون عند آل بزيع اما بالحصة أو بالاجرة اليومية . ومنهم أيضا من يعملون كرعاة للمواشي التي تملكها الفئات الميسورة لقاء أجرة سنوية لا تزيد عن الف وثلاثمائة ليرة .

والغريب ان المواشي تشارك في صنع الوجاهات حتى عند الذين لا يملكون الارض . فقد لجأت الفئات المحرومة من الملكية الى اقتناء الماشية التي تدر عليها من الارباح بما يكاد يعادل مواسم الملاكين .

وهناك من لا يملك الماشية وهم الرعاة الذين يشتغلون عند الملاكين بما يكاد يعادل الاربع ليرات يوميا ، وهؤلاء يقدمون لهم مسكنا للقطيع وبقربه كوخ صغير لهم ولعائلاتهم .

ولا يزيد عدد المواشي في البلدة عن الفي راس من الماعز ومئتي راس من الابقار .

زراعة التبغ والزراعات الاخرى

والزراعة الرئيسية في البلدة هي زراعة التبغ وتتوزع معظم الرخص على آل بزيع ، وتتراوح الملكية بين ثمانية دونمات ودونم واحد لكل رب عائلة . وتقوم العائلة نفسها بالعناية بها أو تستأجر عمالا وعاملات لنفس المهمة . وتكلف هذ الزراعة جهدا مستمر على مدار السنة . والعصب الرئيسي في هذ الزراعة هو النساء اللواتي يزرعن مشاتل التبغ ، ثم ينقلنها الى الارض ، ثم يلجأن الى قطفها وتبسيطها والعناية بها حتى تسليمها للشركة . وتتقاضى البنت أجرا سنويا لا يوميا لا يزيد في احسن حالاته على مائتي ليرة ثمنا لاتعابها المتواصلة في الموسم السنوي . ولا يتجاوز بذلك أجرها اليومي الليرة والنصف .

أما الاسعار فتتراوح بين ليرتين وست ليرات للكيلو الواحد . فلا يتبقى بعد دفع تكاليف الاجرة ما يكفيه لشهرين أو ثلاثة ثم لا يلبث ان يستدين على الموسم المقبل وهكذا . وتجري الاستدانة عادة من البنوك التي تسلم المزارع مبلغا يتوافق ومدى انتاجه السنوي . وعند التسليم في السنة المقبلة يجد المزارع موظفا من قبل البنك واقفا بانتظار تسديد ديونه . ويعود اغلب الاحيان الى قريته فارغ الكفين اذا زادت ديونه عما يقبضه من الشركة . وتمارس شركة الريجي نوعا بشعا من الاحتكارات يجد الفلاح نفسه معها ، بعد بذل جهود متواصلة من الدم والعرق معدما لا يملك ما يشتري به ألبسة العيد لاولاده المنتظرين بفارغ الصبر عودة والدهم محملا بالهدايا .

اما المزروعات الاخرى فهي الحبوب باجمعها ، واهمها القمح . وهي لا تكفي لسد حاجات البيت من تامين « البرغل » ، الذي هو المادة الرئيسية للتغذية الريفية ، الى تامين الطحين اللازم للعائلة ، والقلة هم الذين يبيعون ما يتبقى من محاصيلهم .

العلاقات التقليدية

واذاكان التناقض الطبقي لا يبرز على اشده في مجموعة العلاقات المادية والانتاجية فان ذلك يعود لعدم استعمال الوسائل الحديثة في الزراعة ، ولعدم وجود مشاريع للري واضطرار الملاك « الوجيه » لان يدفع للعامل أو الاجير بدل أتعابه (مما يجعله مع أجيره في مستويات مادية متقاربة) . يتبدل هذا الوضع عندما تبرز الهوة عميقة بين افراد عائلة بزيع نفسها من جهة ، وبينها وبين العائلات الاخرى من جهة ثانية .

فعائلة بزيع ورثت مع الزمن معتقدات اقطاعية عرقية كرستها العلاقات العشائرية مع « اقربائهم » آل الاسعد . وورثت العائلة معها الشعور بالتفوق وعراقة المحتد . وكانت ملكية الارض القاعدة المادية لهذا الشعور الذي بدأ يهتز في السنوات الاخيرة ، بقيام عقليات جديدة ترفض المنطق السائد في فهم العلاقات الاجتماعية ، وتسعى الى تقليص التناقض الداخلي القائم على اسس وهمية بالية ، وتحويله الى تناقض رئيسي بديل يقوم بين طرفين احدهما مستغل (بفتح الغين) وآخر مستغل (بكسرها) نتيجة علاقة يكون الفلاح معها هو الخاسر الاكبر والمتعرض لابشع أنواع النهب من قبل الشركات الاحتكارية المتعلقة مباشرة بمصالحه اليومية .

ولقد ظل آل بزيع يعتقدون بان جدهم القديم (وربما كان ذلك صحيحا من الوجهة التاريخية . احضر معه اجيرا من آل بركات لدى قدومه الى القرية ، ليعنى له بالارض ويعمل على استصلاحها ، وان هذه العلاقة يجب ان تستمر عبر الابناء ، لتحتفظ العائلة الاولى بالوجاهة والملكية ويقتصر دور الثانية على رعاية المواشي وخدمة الارض دون ان يكون لها الحق في التملك .

ولم تتبدل جغرافية البلدة مطلقا الا مرتين كانت الاولى عند اضطرار بعض الملاكين لبيع بعض الاراضي ، التي غالبا ما تكون قليلة الانتاج ، لعائلات بركات وطعمة بعد تفاقم اوضاعهم المادية ، والثانية مجيء المساحة الى البلدة عام ١٩٦٥ ـ ٦٦ ولجوء المختار ، بالتفاهم مع موظف المساحة ، الى أعطاء معظم الاهالي الحق في امتلاك بعض المشاعات ، التي هي ملك الدولة ، لقاء مبالغ من المال يجري اقتسامها بين اولي الفضل . وغمرت هذه النعمة ايضا فئة الفلاحين والرعاة والاجراء من غير الملاكين والذين كانوا يدفعون مبالغ تفوق على الالف ليرة للدونم الواحد ، والذي يكلف استصلاحه ضعف المبلغ المذكور . ولكن هذه الملكية لم تكرس بعد نتيجة لاعتراضات قدمت من وزارة الزراعة مطالبة بالغائها واعتراضات أيضا من فئات مناوئة للمختار داخل البلدة نفسها .

ـ أما الصراعات على المخترة داخل القرية فهي انعكاس للوضع الاقتصادي القائم ومحكومة بمجموعة العلاقات العائلية والاجتماعية التي تسيرها .

وقد بقيت القرية حتى عام ١٩٥٨ بعيدة عن مجموعة الصراعات التي تحكمها اليوم ، اذ كانت تسير بنمط قبلي صرف كان يتكرس بوجود رجل طاعن في السن ، الحاج درويش بزيع ، كان يقوم بدور الموجه الاجتماعي والديني ، وتدين له كل الفئات بالطاعة لما كان يمثل بالنسبة لها من قيم خلقية وهيبة واحترام .

وبعد وفاته كان النزاع على المخترة بين اثنين من داخل عائلة بزيع نفسها ، دون ان يكون لعائلات بركات وطعمة وسواهما من الاقليات اي تجاسر على اتخاذ موقف ثالث . بل كان الاختيار قائما بين الاثنين . المرشح الاول ، نعيم بزيع ، وهو المختار الحالي ، والمرشح الثاني مصطفى بزيع ، وهو الجناح الاخر في عملية الصراع العائلي . وكان الشعور العصبي بين « افخاذ » العائلة يحدد مواقف ابنائها من المرشحين ، وقد انقسمت العائلة بالتساوي بين كليهما . ولذا كانت الاقليات قادرة على ترجيح كفة نعيم بزيع الذي يتمتع برضاها نتيجة لعلاقات شخصية صرفة .

وعلى الرغم من ان البلدة برمتها تدين بالولاء لآل الاسعد (باستثناء عناصر الشباب الصاعد) بنوع من القداسة تنعكس في قول احد اهل البلدة : لو رشح كامل الاسعد عصاة لكان علينا تأييدها » وقول بعض العجائز « ان زعامة دار الطيبة هي سر الهي خص الله آل الاسعد به » على الرغم من كل ذلك ، فان الخلاف المصلحي داخل القرية انتقل الى الوضع الانتخابي في المنطقة . فانقسمت البلدة الى فئتين :

١ ـ الفئة التي رشحت مصطفى بزيع للمخترة بقيت علي ولائها لآل الاسعد قولا وعملا ، وأيدت ترشيح اللائحة الاسعدية (القائمة الشعبية سنة ١٩٦٠ ولائحة نصرت ابو خليل وعلي عباس خليل سنة ١٩٦٤) .

٢ ـ وفئة المختار نعيم بزيع التي احتفظت بالولاء الاسعدي ، قولا فقط ، وشقت عصا الطاعة سنة ١٩٦٤ بتأييد اللائحة اللا اسعدية في ذلك الوقت (محمد صفي الدين ، شرف الدين ، عرب) لتكسر بذلك طوق العصا الاسعدية .

الا ان ظاهرة عفوية برزت مرحليا لدى عناصر شابة سنة ١٩٦٠ اذ تبنت ترشيح مرشح القوميين العرب ، محمد الزيات ، في زمن كانت فيه الحركة في ذروة مدها ، وكانت الوحدة المصرية ـ السورية حلما يدفع الشباب المتحمس بالالاف الى تأييد كل الظواهر القومية والوحدوية واعتبار عبد الناصر المثل الاعلى في هذا المجال . ومن بين ثلاثمائة صوت كان ثمانون شابا يصرون على انتخاب الزيات بالرغم من تعرضهم للشتم والضرب من ذويهم لخروجهم على اقدس المقدسات في ذلك الوقت .

الا ان هذه الظاهرة لم تستمر .

وفي الانتخابات الاخيرة كانت البلدة بمعظمها تؤيد قائمة صفي الدين ـ شرف الدين ـ عرب بعد ان استدعت السلطة مفتاح الطرف الاسعدي المتطرف في البلدة ، واجبرته على تاييدها والا حصل ما لا تحمد عقباه .

وعلى الاهالي ان يتعرفوا من حادثة كهذه على حقيقة الاقطاع السياسي ودوره في تضليل الناس والعبث بمصالحهم . وان حق الاختيار ، وان وجد ، فهو حق زائف لا يتعدى التناقضات الثانوية بين وجوه هذا الاقطاع . والذي يدفع ثمنه في النهاية العامل والفلاح وحدهما .

وان الورقة التي يحملها كل أربع سنوات باسم ديموقراطية مزيفة هي في الحقيقة تجيير كل العرق والكدح الذي يبذله لصالح فئات مصلحية مستثمرة لا دور لها الا توزيع ابتسامات الذئاب المزيفة في مواسم الانتخابات ، وشراء العامل والفلاح المعدمين بما لا يتجاوز الخمسة والعشرين ليرة للصوت الواحد . ومن ثم تقبع في ابراجها بعد ذلك لكي تطل بعد اربع سنوات اخرى وهكذا .

أما الوجود الديني في البلدة فيتمثل بوجود شيخ يدعى عبد المنعم شرارة يقتصر دوره على العظة في المناسبات واقامة عقود الزواج والطلاق والصلاة على الموتى .

الا ان هذا الوجود اتسع دوره مع بروز زعامة موسى الصدر الدينية ، واعتباره منقذا « للامة الشيعية المضطهدة » . وخاصة بعد تاسيس المجلس الشيعي الاعلى . وقد تزعزع هذا الاعتبار بعد الخلافات الاخيرة بين الاقطاعين السياسي والديني ووقوف الاهالي الى جانب الاول لصلته الاكثر عراقة بهم ، ودوره التاريخي الواسع في تضليلهم والتغرير بهم .

ولم يكن التاييد العفوي لاي من الاقطاعات السياسية وفاء على صنيع أو ردا لجميل . فالبلدة لسوء حظها كانت اخر من وصلها الشارع والكهرباء والهاتف والمدرسة وهي لا تزال حتى الان بدون مياه للشفة وشوارع داخلية وبناء حكومي ومدرسي .

وفي البلدة مدرستان . الاولى تابعة للجنة تعليم ابناء المسلمين في القرى ـ المقاصد والتي بدأت عام ١٩٥٧ وتخرج منها معظم طلاب القرية الذين لا يزيدون عن أربعة جامعيين وعشرين ثانويا وتكميليا . والمدرسة الرسمية، وهي حديثة العهد ، تضم اكثر من ثمانين طالبا واربعة معلمين (ثلاثة منهم بالتعاقد مع وزارة التربية او مجلس الجنوب) . وقد شارك هؤلاء في الحركة المطلبية الاخيرة التي قام بها معلمو التعاقد في القرى النائية واستطاعوا كسب أهل البلدة الى جانبهم ، بعد اقناعهم بشرعية مطالبهم وطرق تحقيقها . وقد وقعت بالفعل عريضة من قبل جميع الاهالي ، ومن بينهم المختار ، مرفوعة الى المسؤولين تطالب بحقوق المعلمين الشرعية .

الوعي السياسي الجديد ومهامه

الا ان الوعي السياسي بدأ يشق خطاه بعد حرب حزيران مباشرة والتطورات السياسية الوطنية التي شملت المنطقة العربية كلها .

وأمام هذا الواقع الجديد ، ورغم قلة وجود ملتزمين حزبيين ، بدأ التناقض بين هذه العقليات الجديدة وبين ذهنيات سابقة متخلفة يلعب دوره ، ويحتدم مع تغير الظروف الموضوعية ، وتعرض البلدة للخطر الاسرائيلي على الحدود الجنوبية التي لا تبعد عنها اكثر من خمسة عشر كيلو مترا . ومع بروز العمل الفدائي كانت هذه العناصر الشابة تدعمه بقوة ، وتجمع له التبرعات ، ملاقية كل التجاوب من أهل البلدة على الرغم من ان هذا الواقع الثوري الجديد ، كان يصطدم بوعيها السياسي المتخلف ، والقائم على تأييد الزعامات المحلية ، واصطدام المصالح الفلاحية بكل حدث طارىء يشعرها بالخطر ويؤثر على أمنها او ما يظن وعيها المحدود بانه امنها واستقرارها .

وساعد الخلاف القائم في العهد السابق بين الحكومة ومعارضيها (ومن بينهم كامل الاسعد) على استغلال وجود العمل الفدائي في المنطقة ، واللجوء الى المزايدات الثورية والوطنية لكسب نقمة الناس على الحكم المتخاذل واستعمالها كورقة رابحة في ايدي المعارضة « المظلومة » . وقد ظهر كل ذلك في مهرجان النبطية وما تلاه من مظاهرة جنوبية داخل العاصمة ، والتلويح بالثورة والعصيان وتاليف « جمهورية جنوب لبنان الديموقراطية الشعبية » كما حلا للبعض أن يسميها ، تلك « الثورة » التي ازيلت كل معالمها بعد وصول الاسعد الى سدة رئاسة المجلس مع قيام العهد الجديد .

وقد لجأ الاسعد ايضا للحفاظ على جماهيريته التي كانت تسقط حصونها موقعا موقعا ، في الجنوب بعد هزال مواقفه من الاعتداءات الاسرائيلية وتعرض الجماهير لاقسى انواع الارهاب والغدر الصهيوني الى انشاء رابطة عائلية لآل وائل مدعيا ان بضع عائلات جنوبية ومنها عائلة بزيع تنتسب لنفس الجد وعليها توحيد كلمتها تحت لواء « رابطة آل وائل الخيرية الاجتماعية » والتي ما هي بالحقيقة الا تكريسا عمليا للزعامات العشائرية والعائلية . وقد انتسب البعض لهذه الرابطة وامتنع البعض الآخر . والغريب ان المنتسبين يدفعون ليرة في الشهر بدل اشتراك في الرابطة وبما كانت ضريبة فقر جديدة يدفعها الكادحون علاوة على ما يدفعونه للدولة من ضرائب باهظة .

وعلى الرغم من ان شباب البلدة بدأوا يلعبون دورا هاما في تشييع جنازات المعتقدات القديمة البائدة والتسلط العشائري والسياسي فان هذا الدور لم يستطع تجاوز نطاق العمل الفردي الى بناء فكري وعملي موحد يستطيع التاثير الفعال في ذهنيات الاهالي واقناعهم بوجهات النظر السليمة والايجابية . فعليهم في البدء اقامة ناد للشباب تنطلق من خلاله نشاطات فكرية واجتماعية متواضعة تعمد الى كسب ثقة الناس بتبني مطالبهم ، والعمل على تحقيقها وكشف علاقة الاستثمار البشعة التي تمارسها الشركات الاحتكارية على المواطنين ومن بينها شركة الريجي . فبالرغم من العمل السنوي المتواصل في زراعة التبغ لا يكاد المزارع يكسب قوت يومه لان الاسعار لا تتجاوز الخمس ليرات لبنانية للكيلو الواحد ، هذافي حال تدخل النواب والوجاهات في الوساطة الشكلية للمزارع ، والتي ما هي الا تحالف بين الاقطاع والشركة على حق الكادح والفلاح ، لصرفه عن مطالبه الرئيسية وابعاده عن طرق النضال الشرعية التي تتجسد باقامة نقابات عمالية وفلاحية ، تطالب بحق العامل وتعمل من اجله . وحتى لو استطاع النائب أو الزعيم الحصول على زيادة قليلة للمزارعين من انصاره فان هذه الزيادة تكون على حساب مزارع آخر بذل مجهودا كبيرا للحصول على انتاجه . ويكون الوسيط بذلك قد عمل على تقوية مواقعه الانتخابية وتامين فوزه في الانتخابات المقبلة .

وقد ظل الشارع الذي يصل البلدة بالمنطقة ، عبر قانا وصور ، بدون تعبيد حتى العام الماضي وظل السير حتى هذا التاريخ وقفا على سيارة يتيمة يملكها احد «المغتربين» السابقين في البلدة ، يكللها الغبار والاوساخ ، ويكدس السائق فيها ما يزيد على خمسة عشر راكبا طلبا للتوفير والكسب اما انابيب المياه التي مدت منذ عامين فقد جرفتها الالات العاملة في تعبيد الطريق ، وسرق معظمها ، ولا تزال البلدة تشرب من مياه الآبار . والاعتمادات التي تقتطع للشوارع الداخلية تنقل بدون علم احد الى الشمال وتبقى البلدة محرومة من الاصلاحات والمشاريع الانمائية ، علما بانه لم تنشأ فيها بلدية ، مع ان عدد سكانها يسمح بذلك .

وعلى الشباب اليوم يقع الدور الرئيسي في تجاوز عقبات التخلف والجهل السياسي داخل البلدة وكشف قصور الدولة وزعاماتها واهمالهم لمصالح القرى الجنوبية التي تنام يوميا تحت وطاة الرعب والمخوف .

عليهم انشاء ناد اجتماعي وثقافي في البلدة ، يكون من مهماته العمل على ربط الاهالي بالواقع السياسي والوطني ، وعلى انجاح مشروع نقابة مزارعي التبغ في الجنوب في وقت تشتد فيه الدعوة الى مثل ذلك .

وعليهم ابراز حدة التناقض الطبقي والمصلحي بين الاقطاع السياسي القابع في قصوره العامرة في العاصمة ، وبين الفئات الكادحة التي تتعرض يوميا للاستعراضات الاسرائيلية العسكرية وللاستغلال من قبل الشركات الاحتكارية .

بعد تراكم الفضائح والارتكابات على كل صعيد

أجل، انه نظام مفلس ينبغي تغييره!

بقلم
حسن فخر

اصبح معروفا ان الفساد وما ينبثق عنه من فضائح، مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية، هو ظاهرة طبيعية ملازمة لانظمة الحكم الرأسمالية، ولا سيما في البلدان المتخلفة حيث لا يزال الحكم قائما على أسس من التحالف فيما بين الطبقة الرأسمالية وبقايا الاقطاع السياسي وخاضعا لمقاييس فوضوية وعشائرية.

ولبنان هو نموذج فريد في هذا المجال.. فمنذ أن انشئت الدولة اللبنانية غداة الحرب العالمية الثانية وانتقلت مقاليد السلطة من ادارة الانتداب الاجنبي الى ممثلي تحالف طبقة الاقطاع السياسي والطائفي والبورجوازية الصاعدة الوثيقة الصلة بالمصالح الاجنبية، والفضائح على كل مستوى وصعيد يزحم بعضها بعضا من استغلال النفوذ، الى الاختلاسات والسرقات العامة، الى التبعية للاجنبي والتفريط بالسيادة الوطنية، الى تشديد استغلال الجماهير الشعبية الكادحة..

لقد تغيرت خلال هذه الفترة عهود عدة ولكن أسلوب الحكم الذي افرزه النظام لم يتغير، وما كان ممكنا ان يتغير دون تحقيق تغيير جذري في بنية النظام وتركيبه الطبقي. وقد برزت ارادة التغيير لدى الجماهير الشعبية المستغلة منذ السنوات الاولى لاعلان الاستقلال السياسي، وكان التعبير عن هذه الارادة يبرز بالنضالات الجماهيرية المحكومة بدرجات وعي متصاعدة، والتي اندمج فيها النضال المطلبي المباشر بالنضال السياسي والوطني. وخلال هذه المسيرة النضالية الطويلة توطدت باستمرار قناعات الجماهير الشعبية، وفي مقدمتها الطبقة العاملة، بضرورة تشديد النضال من اجل تغيير هذا النظام الذي يمكن فئة قليلة تشكل الطبقة الحاكمة من التمتع بالخيرات والمنافع بالاستناد الى زيادة استغلال الاكثرية الساحقة من الشعب.

ولقد تعرضت حركة النضال الجماهيرية خلال هذه الفترة الطويلة لسلسلة من الحملات المضادة المتراوحة ما بين اساليب القمع والارهاب المباشر، ومحاولات الخداع والتضليل والاجهاض عن طريق ادعاء العزم على الاصلاح وترويض بعض قيادات العمل الجماهيري والنقابي ووضعهما في خدمة اغراض النظام. لقد حدث ذلك بالنسبة للعديد من القادة النقابيين اليساريين، كما حدث بالنسبة للحزب الشيوعي الذي ادت مواقف قيادته الى صرفه عن دوره في قيادة نضال الطبقة العاملة والحركة الجماهيرية في الطريق المؤدي الى التغيير الثوري، والاكتفاء بتأمين الاعتراف به كقوة سياسية مرخص لها بالعمل العلني تمارس دورها ضمن لعبة « الديمقراطية » المزيفة وتنجر الى المشاركة في صراعات النظام الداخلية.

وخلال الفترة القصيرة الماضية تكشفت فضائح كثيرة ضخمة بفعل اشتداد التناقضات فيما بين اجنحة النظام المتصارعة على السلطة والمغانم. وكل ذلك قدم البرهان القاطع على استشراء الفساد في جسم نظام الحكم بشكل لم يسبق له مثيل، والابرز اكثر فاكثر، ضرورة تشديد النضال من اجل تغييره.

ويتسم الصراع القائم حاليا فيما بين القوى المتنافسة بضراوة على جني المنافع والارباح واقتسام المغانم، باشكال وقحة من استغلال النفوذ وارتكاب المخالفات واعتماد شريعة الغاب في تصفية الحسابات.. وتدفع الجماهير الشعبية ثمن هذا التنافس اللصوصي بين اجنحة النظام، سواء المشاركة منها مباشرة في الحكم أم تلك التي تقف في المعارضة، من مستوى معيشتها وحقوقها ومتطلباتها وحرياتها.

وليس ادل على انهيار هذا النظام وتهافته من انشغال اعضاء مجلس النواب الذي يمثل واجهته « الديمقراطية » المزيفة، بقضية زيادة مرتباتهم. وقد اعدت الحكومة مشروع قانون لزيادة تعويضات النائب بمبلغ ٥٠٠ ليرة بالشهر. كما اقرت لجنة المال والموازنة يوم الاربعاء الماضي مشروع قانون بمنح النائب الف ليتر بنزين مجانا كل شهر، اي ما يعادل مبلغ ٣٦٢ ليرة. ويترتب على هذه الزيادة اعتماد مبلغ اضافي في الموازنة قدره ٤٠٠و١٦٠ر٥ ليرة في السنة. وقد جاء في الاسباب الموجبة لمشروع القانون هذا « ان النائب بحكم وكالته عن الشعب يضطر الى التنقل في المدن والقرى القريبة والبعيدة للقيام بواجبات اجتماعية وسواها مما يترتب عليه نفقات واعباء متزايدة. ومساهمة من الدولة في تحمل بعض تلك النفقات اعدت هذا المشروع ».

هذا ويجري البحث كذلك في تقديم مشروع قانون باعفاء النائب من رسوم الهاتف والكهرباء والبلدية، كما طالب بعض أعضاء مجلس النواب بمنح النائب تعويض عن كل جلسة يحضرها مبلغ ١٠٠ ليرة بالاضافة الى مرتبه الاساسي وقدره حاليا — قبل اقرار الزيادات — ٢١٨٠ ليرة. وفوق كل ذلك يدرس فريق من النواب — وكلاء الشعب — مشروع قانون اخر بمنح النائب الذي يتقاعد بعد انتخابه ثلاث مرات، مرتبا تقاعديا دائما، هذا ونسبت صحيفة « النهار » الى رئيس الجمهورية بانه طلب من الحكومة اعداد مشروع قانون يقضي بمنح مرتب تقاعدي شهري لكل رئيس سابق للجمهورية يتراوح ما بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ ليرة بغيةتأمين « العيش الكريم » له بعد انتهاء ولايته.. كما لو أن ثمة خطرا يهدد مستوى حياة الرؤساء السابقين ومن سياتي بعد منهم وهم الذين يملكون الملايين..

هذا الاهتمام العاصف الذي يبديه اقطاب النظام وممثلوه بمصالحهم ومستقبلهم يقابله اهمال شامل لمصالح الجماهير الشعبية ومطالبها الملحة وحقوقها المهضومة وحرياتها المهدورة.

اجل لم يعمل النظام شيئا لتلبية المطالب

سليمان فرنجية

الملحة للعمال والفلاحين والمستخدمين وجميع ذوي الدخل المحدود.. فموجة الغلاء التي تشمل جميع المواد والحاجيات الضرورية للمعيشة ما زالت تتصاعد والحبل متروك على غاربه أمام التجار والمحتكرين الذين يرفعون الاسعار باستمرار ناعمين بحماية نظام « الاقتصاد الحر » أو حرية الاستغلال والنهب.

وقضية الطبابة والدواء باقية بدون حل شامل حيث لا يزال عشرات الالوف من الفئات الكادحة ولا سيما العاملون في الزراعة خارج نطاق نظام الضمان الصحي الذي يخضع هو نفسه أيضا لاستغلال مستوردي الادوية وأصحاب المستشفيات.

والمدارس الرسمية لا تزال حتى الان عاجزة عن استيعاب أكثر من ١٠٠ الف طفل في سن الدراسة كل عام بسبب النقص الفادح في عدد المؤسسات التربوية وافراد والهيئة التعليمية.

وأزمة السكن تستفحل باستمرار حيث يعجز ذوي الدخل المحدود عن تحمل البدلات المرتفعة التي يفرضها الملاكون، وقد وضعت الحكومة مشروع قانون جديد للايجارات هو مثال صارخ على التحيز المكشوف ضد مصالح جماهير المستأجرين الصغار.

وتجابه الدولة والمؤسسات وارباب الاعمال مطالب العمال والمستخدمين بزيادة الاجور لمواجهة موجة الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة بالرفض التام. وخلال السنوات الـ ٢٥ الماضية ارتفعت الاسعار أكثر من ١٢ مرة بينما لم يرتفع مستوى الاجور اكثر من ثلاث مرات.

وفوق كل ذلك يعيش أبناء الفئات الكادحة في خوف وقلق دائمين وسط أمن فالت حيث تتزايد حوادث القتل والاعتداء والسرقة وقطع الطرق في الوقت الذي تجابه فيه السلطة نضالات العمال من اجل مطالبهم بالقمع والتهديد.

ووسط كل ذلك يسرح اللصوص الكبار أبطال الفضائح التي تتناول مئات الملايين من الليرات ويمرحون دون أن تسألهم السلطة عما ارتكبوه.. وهذا ينطبق على « ابطال » فضائح الليطاني وراديو اوريان وتوسيع المطار والكابل البحري ومحطة العربانية ومعمل الجية الكهربائي والسجن الحديث ومشروع تقويم نهر بيروت والريجي والمستشفيات، وعشرات الفضائح الاخرى سواء التي كشف النقاب عنها أم بقيت مطموسة.

وفي الواقع ان كل مؤسسة من مؤسسات الدولة وكل مرفق هو ميدان للفضائح والارتكابات.

وفي الاسبوع الاسبق رفضت هيئة قسم ادارة المصارف العشرة الموضوعة عليها اليد تزويد مدعي عام بيروت بتقرير مفصل عن أوضاعها بحجة ان نظام سرية المصارف يمنع ذلك.

وقد تبين أن وراء رفض هذه الهيئة التابعة لبنك التسليف الذي يرئس مجلس ادارته الملياردير بطرس الخوري، وجود مخالفات جديدة ارتكبت بعد وضع اليد عليها لصالح بعض أركان النظام، وهو الامر الذي يخشى القيمون على هذه الهيئة كشفه اذا ما رفعت السرية عنها. مع العلم ان نظام النقد والتسليف ينص على امكان رفع الحصانة عن المصارف لجهة سرية العمليات اذا ما تعرض المصرف للافلاس او وضع اليد..

كما كشف النقاب مؤخرا عن قيام مكتب المهندس هنري اده، رغم كونه وزيرا للاشغال، بالتزام وضع الدروس الخاصة ببناء مستشفى بيروت الجديد مقابل مبلغ قدره ٣٩٠ الف ليرة. وقد جاء اعلان ذلك على لسان الدكتور عاطف زكريا في معرض دفاعه عن صفقة بيع المستشفى المعروف باسمه في بيروت الى وزارة الصحة بمبلغ يقارب الخمسة ملايين، وهي الصفقة التي ثارت في العام الماضي ضجة كبرى حولها.

وهذه الوقائع هي جزء بسيط من جدول الفضائح الطويل الذي ما زال بازدياد مستمر دون أن تتخذ الدولة اي تدبير او اجراء بحق مرتكبيها لانهم ينعمون بحماية النظام، وقد انتهى الامر بجميع هذه الفضائح الى اللفلفة والتسويات. كما ان الضجة المثارة حول المرتكبين لم تمنعهم من معاودة الكرة عن طريق التعاطي بصفقات المشاريع وهم مطمئنون الى أنهم في منجى من كل عقاب، وقد ذكرت بعض المعلومات ان ما حصل بالنسبة لكابل بيروت — مرسيليا قد تكرر في موضوع تلزيم كابل بيروت — الاسكندرية.

وقبل اسبوعين ابدى رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء استياءه الشديد لان بعض الشعارات التي حملها المتظاهرون بمناسبة ذكرى حوادث ٢٣ نيسان تضمنت المطالبة بتغيير النظام، واعتبر ذلك عملا خطيرا لا يمكن للدولة ان تقبل به.. وعقب ذلك حملة قامت بها بعض الاقلام المعروفة ضد القوى اليسارية والتقدمية التي تظاهرت ودعت للنضال ضد نظام الفضائح والارتكابات والعمل على تغييره. وصورت هذه الاقلام في حملتها الموحى بها هتاف الجماهير ضد النظام بانه دعوة الى الثورة وحمل السلاح لاسقاطه.

بالطبع ان مبادرة الدولة الى التصدي بعصبية لكل مطلب يتناول النظام ويدعو للنضال من أجل تغييره هو أمر مفهوم من وجهة نظر حماته والمدافعين عنه، لانهم بذلك ينسجمون مع واقعهم ومصالحهم. ولكن ذلك لا يغير في قناعة الجماهير بضرورة النضال من اجل تغيير هذا النظام المفلس والعاجز عن مواجهة الازمات والذي هو مصدر جميع ما تعانيه من استغلال وكبت.

تعديل برامج التعليم الابتدائي

اعداد ثقافة البلد السياحي

ان اي تعديل يقوم به الحكم القائم لمناهج التعليم وبرامجه لا يمكن أن يتعدى الغايات الاساسية المتوخاة منها: توطيد ايديولوجية الطبقة المهيمنة بشكل يكرس العلاقات الاجتماعية السائدة التي تدعم ركائز سيطرتها وتسلطها.

لا يشذ عن ذلك تعديل الدولة الاخير لبرنامج المرحلة الابتدائية من التعليم (١). بل انه يؤكده. هذا التعديل، كحلقة من سلسلة تعديلات أخرى تطال المرحلتين المتوسطة والثانوية، جاء ردا من الدولة على تحرك طلابي واسع ومزمن، وصل الى اوجه خلال العام الدراسي الحالي. وشكا التحرك من البرامج الموجودة وطالب بتعديلها. هذا الى جانب تحرك طلابي لاحق، لا يقل اتساعا، اذ شمل جميع المدارس المهنية والجامعات في لبنان، يقوم على مسألة التعديل، قضية تأمين مجالات عمل للخريجين. والدولة في تعديلها للبرنامج الابتدائي تعطي صورة اولية عن منحى تكيفها مع هذه الظروف المستجدة، كخادم أمين لمصالح التجار وأصحاب المصارف والوكالات.

أمام تزايد وعي فئات اجتماعية واسعة لمصالحها، واصطدامها في دفاعها عن هذه المصالح بمواقف للنظام معادية تفضح مواقعه ومصالحه المتميزة المتعارضة مع مصالح هذه الفئات، كان لهذا الوعي ان يتبلور في ادانة واضحة لهذا النظام ومؤسساته، زادتها حدة أساليب القمع التي استغلها، وعجزت محاولات التمويه والتدجيل التي لجأ اليها عن تخفيف وطأتها. لذا تسارع الدولة الى مواقع القوة التي تملكها، فتلجأ الى البرامج تحاول من خلالها أن تؤمن موالين لنظامها في عملية تدجين ايديولوجي مركز. اذ ان سيادة مفاهيمه عن النظام واحترام العلاقات والمؤسسات الموجودة.. عن طريق التعليم، تشكل ضابطا ايديولوجيا للفئات التي تتلقاه، يحول بينها وبين وعي صحيح لمصالحها، وللدور الذي يلعبه النظام حيال هذه المصالح. وتعديل البرنامج الابتدائي يتم في هذا الاتجاه، فمنذ الروضة الثانية (هذه الروضة التي لا وجود لها في المدارس الرسمية لتبقى احتكارا للمؤسسات الخاصة وابتذال دكاكين العلم) يباشر تدريس الاجتماعيات، لتبدأ « المدنيات » من السنة الابتدائية الثانية. فاذا كان على الطفل ان يعرف في الروضة أنواع الطعام والشراب والملبوسات حسب الفصول (حتى ولو لم يكن لديه غير بدلة واحدة من الثياب.. فالمعرفة هنا ضرورية لذاتها.. كالثقافة العامة اللبنانية..) فان بين الاشياء الاساسية التي يجب أن يعرفها في السنة الابتدائية الاولى الادارة والشرطي.

من سن الطفولة يبدا الترويض، والا صعب لاحقا أو استحال. لذا على طفل عمره بين ٤ و ٦ سنوات أن يتعلم ما يلقنه معلموه عن دور الادارة والشرطي كما يفهم ذلك القيمون على التعليم والفارضو مواده من عمدة ادارة النظام وحراسه.

وهكذا من بين ثلاث مواد يقتصر عليها برنامج السنة الابتدائية الثانية تبرز مادة المدنيات المادة الاكثر تشويقا، مقابل تاريخ وجغرافيا عامين (في الجغرافيا: اليابسة والماء والهواء..)، فيتعلم التلميذ من بين ما يتعلمه « المحافظة على النظام. التعاون في المجتمع ومراعاة أنظمة المدرسة والسلطة». وترتاح الدولة: ان « النبهاء » من التلامذة الذين سيتركونها غدا او الذين سيكملون دراستهم في المرحلة التكميلية او الثانوية لن يتصرفوا كعمال المغازية أو كاولئك الطلاب الذين اضربوا وتظاهروا أسابيع عدة هذا العام.. انهم — أو هكذا تامل — سوف يحافظون على النظام، ويطيعون اداراتهم والسلطة..!!!

وتجاه ضيق مجالات العمل وما يخلقه من مشاكل وأزمات سياسية واقتصادية في مجالات عدة، وتجاه وضع تعليمي يتواطأ مع وضع اجتماعي ليلقي خارج المدرسة باكثر من ٨٠٪ من التلامذة الذين يبدأون الدراسة الابتدائية (وذلك بين المرحلتين الاولى والمتوسطة من التعليم)، تحاول الدولة في برنامج التعليم الابتدائي أن تؤمن الكفاءات التي يتطلبها نظامها الاقتصادي: نظام الخدمات. والنص التالي من مادة المدنيات في السنة الخامسة الابتدائية يوضح هدف التعليم الابتدائي الى حد كبير: « لبنان بلد سياحي: السلوك السياحي ».

بمعنى اخر: ان الطبقة المسيطرة والمستفيدة من النمط الاقتصادي السائد، تحاول أن تجعل من كل مرحلة تعليمية مرحلة مقفلة تكتفي بذاتها، لتمدها بالخبرات والكفاءات التي تحتاجها. فاذا التعليم في لبنان تراكم حلقات تتسع من مرحلة الى اخرى دون أن يعني الاتساع جدة في المواد بل تكملة للسابقة واسهابا فيها..

هكذا تتناول مادة التاريخ في السنوات الابتدائية الاربع انسان ما قبل التاريخ حتى العائلة الاولى مرورا بانسان الصيد والوسائل الحجرية.. كما تتناول لبنان ما قبل الفينيقي حتى الاستقلال.. ولن يكون تاريخ المراحل اللاحقة في التعليم الا توسيعا لموضوعات المرحلة الابتدائية..

ذلك ان نظام الخدمات لا يتطلب مهارات متخصصة بقدر ما يحتاج الى مهارات لغوية تدعمها ثقافة عامة هي امتطاط مشوه لاستيعاب الحضارة والتاريخ العالميين والمحليين.

ملاحظتان اساسيتان:

الملاحظة الاولى التي تبرز لدى مطالعة تعديل البرنامج الابتدائي هي أن ليس هناك من تعديل فعلي.

واذا كنا أوضحنا معنى البدء المبكر بدراسة الاجتماعيات والمدنيات، وسوف نتعرض لاحقا لمادة اللغة العربية، واذا لم يات تعديل مادتي الجغرافيا والتاريخ باي جديد، فان ما حاول تعديل العلوم أن يثيره من ضجة حوله يستحق التوقف بعض الشيء. ولنلاحظ أولا أن تعديل الموضوعات يكاد يكون معدوما. كل الجديد ينحصر في التشديد على الظواهر المعينية، واستخدام الملاحظة والتجربة، ومشاركة التلامذة في ذلك كله. واذا بقينا على صعيد النص لن نجد الكثير من الثغرات (مثل عن هذه الثغرات، لتوضيح مسألة العيش في الشتاء لتلامذة السنة الثانية تعرض « مشكلة حصول الحيوان على غذائه في فصل الشتاء ».. وكيفية معالجته لها وتؤخذ امثلة على ذلك: السلحفاة والدب القطبي..! هكذا.).

انما المشكلة ليست في النص بل في الواقع. فحين تنعدم وسائل الايضاح في المحافظات، وتفتقد ٤٠٪ من المدارس الى شروط الرعاية الصحية، وتندر المدارس المكتملة التجهيز لتصبح استثناءات محصورة في المدارس المؤسسية ذات الكلفة التعليمية الباهظة..

وحين تعطي دكاكين العلم طابعها الكتابي (نسبة الى الكتاب: مدرسة القرن الماضي) للتعليم الابتدائي في لبنان وهي التي ٩٥٪ من ابنيتها غير صالحة للسكن.. امام هكذا واقع، يصبح الحديث في البرنامج الابتدائي المعدل عن « وضع احد الحيوانات في القفص والاعتناء به من قبل الاولاد باشراف المعلم، وملاحظته من حيث السلوك والاكل والنمو الخ.. والتفتيش على حشرات في جوار المدرسة » (في برج حمود والشياح والمصيطبة ؟!) او استعمال المجهر لملاحظة بعض النباتات او اعداد لوحة لاظهار نمو كل تلميذ بالطول وتسجيل القياس أول كل شهر.. يصبح الحديث عن امور كهذه في واقع تعليمي كالسائد حاليا من المهازل البائسة.

ان الدولة هنا لا تقوم باكثر من عملية مسخ لمناهج التعليم الاوروبية المتطورة حين تنقل النظريات الحديثة في التعليم وأساليبه الشائعة في الدول المتقدمة دون أن تؤمن الشروط الضرورية لفعاليتها: ابنية واجهزة مدرسية صالحة، وهيئة تعليمية متخصصة، وامكانات احتكاك ومشاركة (في نشاطات البنى الانتاجية في المجتمع (في المزارع والمؤسسات المرتبطة بانتاجها للتلامذة في الريف، وفي المصانع والشركات المنتجة لتلامذة المدن...)

اذ ان وضع الهيئة التعليمية يتمتع بمستوى من الانحطاط يثير الشفقة. فاغلبية معلمي المدارس الخاصة المجانية لا يحملون الشهادة التكميلية، وعليهم مع ذلك أن يتبعوا طريقة لامارتينيير في الاملاء.. او أن يعلموه لغة اجنبية لا يتقنونها..!!

كما أن تسمية ملاحظة التلميذ لصوص (كي لا نقول لدب قطبي..!) مشاركة منه في التعليم هي تشويه حقير لواقع مشاركة فعلية تتم في فرنسا مثلا (كي لا نستعمل امثلة عن بلاد اشتراكية..) حيث ينتقل التلاميذ الى مواقع المادة التعليمية الحية (المصنع، المزرعة، المرفأ..) ليحصلوا على المعارف التي يحتاجونها، وحيث يتم تفاعل دينامكي بين وحدات التعليم (الصفوف والشعوب) بنقل التجارب والاستنتاجات، وحيث يقوم التلاميذ بشكل مستقل بعمليات تعليم وادارة واعلام..

الملاحظة الثانية التي يستدعيها التعديل هي انعدام الترابط بين مواده. فتتناول مواد العلوم مسائل متعلقة بالحيوانات والنبات وبالطقس والمناخ واضحة الارتباط بمادة الجغرافيا، دون أن يكون هناك قاسم مشترك بينهما في الموضوع. فبدل أن تعالج مواد الدراسة موضوعا معينا (استقلال ١٩٤٨ مثلا) فتتناوله من جانبه التاريخي والجغرافي الانساني والطبيعي وتتعرض بعض نصوص القراءة له والمحادثة.. الخ بحيث تشكل الدراسة وحدة معرفة منطقية الصلات، سهلة الاستيعاب، بدل ذلك نجد ان على التلميذ في السنة الثالثة الابتدائية أن يدرس علم الفلك في الجغرافيا واساطير عن لبنان (عشتروت وادونيس..) في التاريخ، في حين تدور المحادثة عن دمى مختلفة الاشكال والالبسة..!

ملاحظات سريعة حول بعض المواد:

لا يتسع المجال هنا للتفصيل في الحديث عن جميع المواد أو احداها بشكل كامل، سنكتفي فقط بالتلميح الى ابرز نقاط الضعف في بعضها:

— في اللغة العربية: تقدم وزارة التربية تعديلها لهذه المادة بمقدمة بعنوان « توجيه عام » توضح فيها « فلسفتها » اللغوية. وتعرف اللغة مركزة على دورها في التعبير الانفعالي والوجداني أكثر من أي دور اخر.. كما تشدد على غاية واحدة من بين الغايات التي ترى أن القراءة والاستظهار يسعيان لتحقيقها وهي مد التلميذ بالجراة على مواجهة الجمهور واعداده للمواقف الخطابية.. وهي حين تتعرض للقواعد تعترف بان هذه ليست « غاية في حد ذاتها، لذلك يخطىء من يدرسها في شكل منفصل عن بقية فروع اللغة » ولكنها ما تلبث أن تقع في هذا الخطأ بعينه حين تضع القواعد مادة مستقلة منذ السنة الابتدائية الثالثة ولتزيد الصرف الى جانب النحو في السنة الرابعة..!

أما التشديد على المحادثة والقصص فله مغزاه، يكفي أن نذكر قصة الاسكافي والمصيرفي جاره التي لا بد لمن يمر في المرحلة الابتدائية أن يعرفها ويشغف بها، لنقدر الى اي حد تشوه ايديولوجية الحكم فهم التلميذ واحكامه.. بشكل « ادبي »!

— اما مادة التاريخ فنشتت مواضيعها واضح، بحيث ينبغي الا يعجب الاهل ان اتاهم ابنهم في نهاية العام الدراسي للسنة الثالثة وهو يحكي أساطير كاذبة، تمجد السياحة والتجارة اللبنانيين وتبارك الاقطاع السياسي والديني، فمن المواضيع التي يكون قد حكوها له: « أدونيس وعشتروت.. الفينيقيون والبحر.. الامام الاوزاعي وجراته في الدفاع عن الحق.. فخر الدين والعمران، بشير الشهابي الثاني والامن.. » !!

البديل:

اذا امسكنا انفسنا عن الهزء من بعض ما تنص عليه مواد البرنامج الابتدائي المعدل ونشاطاته (« كتربية صوص في صف » أو « وضع حبات من الفاصوليا على دريكة.. ») في مقارنتها بالواقع التعليمي المهلهل، نتبين أن خط المجابهة بين الطلبة والدولة اوسع مما تعرض له هؤلاء في حركتهم الاخيرة، وان الدولة هنا تحاول فيما تسميه تعديل البرامج أن تكبل الطلاب منذ الروضة حتى التعليم العالي بمواد تخدم هيمنة المصالح التي تحميها.

ان محاولة الدولة هذه تذكر بترابط حلقات التعليم جميعا وبان أي رد على مشاكل حلقة دون غيرها هو رد ضعيف ومجزوء في أحسن الحالات، وبالتالي فان على الطلاب الذين يناضلون من أجل تحسين الوضع التعليمي نحو ديمقراطيته ووطنيته أن يقدموا برنامجا تعليميا بديلا لمختلف مراحل التعليم.

١ — نشرت « النهار » في الاسبوعين الماضيين قسما كبيرا من هذا التعديل على سبع حلقات (لم ينشر شيء عن اللغة الفرنسية والدين والفنون...) يكفي وحده للدلالة على الاتجاه الاساسي للتعديل ولمواد التدريس. وهذا ما سنقتصر عليه هنا دون التعرض الى أهم مسألة في التعديل: التعريب، ذلك المطلب البارز في اضرابات الثانويين الاخيرة..

ظفار

الخليج العربي

شهادة ضابط بريطاني عن الحرب في ظفار :

أحرقنا الأكواخ وأطلقنا النار على الماشية

ومن المؤكد أننا عاجزون عن كسب الحرب

ننشر فيما يلي، ولاول مرة بالعربية، شهادة عسكري بريطاني يتحدث عن مساهمته في حرب الابادة الاجرامية التي يشنها الاستعمار البريطاني وسلطنة عمان العميلة ضد سكان وثوار ظفار بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل .

والشهادة هي المقاطع الرئيسية من مقالة كتبها الكابتن س. ف. هيبورث بعنوان « الحرب المجهولة » في احدى الصحف البريطانية . قضى هيبورث سنتين (١٩٦٧ — شباط ١٩٦٩) منتدبا من قبل الجيش البريطاني للخدمة في جيش السلطان ، قضى معظمها في ظفار . والفترة التي يتحدث عنها شهدت حملة بريطانية واسعة للسيطرة على المنطقة الغربية من ظفار ، المتاخمة لليمن الجنوبية ، في محاولة لقطع طرق تموين الثوار، خاصة بعد أن انتصر الكفاح المسلح في الجنوب وتبنت حكومته الوطنية الثورة في ظفار . وكما يتضح من هذه الشهادة ، فقد منيت هذه الحملة بفشل ذريع ، اذ راحت القوات المرتزقة تخلي الموقع تلو الاخر أمام هجمات جيش التحرير الشعبي الذي أنجز تحرير المنطقة الغربية بأسرها في أيلول ١٩٦٩ .

« منذ ما يزيد بقليل عن العامين ، كان لي الشرف في أن انتدب للخدمة في جيش السلطان. وسرعان ما وجدت نفسي في « فوج الحدود الشمالية » العامل في ظفار . وبما اننا كنا في « الخريف »(١) والجبل مكسو بالضباب والمطر الغزير ، فقد انسحبت السرايا الى المنحدرات الشمالية للجبل على حدود الصحراء . التحقت بسريتي ، التي كانت تبعد مسيرة يومين عن اقرب سرية مجاورة ، في ما كنا نسميه المنطقة الغربية ، وهي منطقة قبائل المهرة المتاخمة لجنوب اليمن .

كل شيء هادىء . فالثوار يستغلون الغطاء الكثيف الذي يوفره لهم « الخريف » لتسيير قوافل الجمال المحملة بالاسلحة والذخائر والالغام من قراهم في جنوب اليمن . لذا قضيت الاسابيع الاولى من اقامتي في سلسلة من الدوريات والكمائن لقطع طرق التموين التي كانوا يستخدمونها . وقد استنحت هذه الفرصة لتحسين لغتي العربية والتعرف الى الجنود . كان جيش السلطان مكونا من ثلاث كتائب وسلاح جوي صغير من نصف دزينة من طائرات « بروفوست » المخلخلة ، المحملة بالرشاشات والصواريخ ، بالاضافة الى قوة بحرية من دهوين خشبيين قديمين (٢) . وكان على هذه القوة الصغيرة ان تسيطر على منطقة بمساحة الجزر البريطانية ، ولكن تنقصها وسائط النقل التي تملكها هذه وطرقاتها الممتازة . ان ثلثي الجنود من المرتزقة البلوش — من منطقة الحدود بين ايران وباكستان — الذين يعبرون الخليج العربي للانضمام الى جيش السلطان . والثلث الباقي من رجال القبائل العمانيين . لغة الجيش الرسمية هي العربية التي لا يتكلمها معظم البلوش الا بصعوبة بالغة ، وغالبا ما يستعينون بالمترجمين . ولكل سرية ضابطان بريطانيان او ثلاثة . أما باقي الجنود فمن العرب او البلوش . وأما الفصائل فهي بقيادة رقباء محليين . كان الجنود بالغي الخشونة وفكهين في آن معا ، وهم من النوع الاكثر ملاءمة لحرب الغوار التي تخوضه . ويمكن القول ، بشكل عام ، ان العرب كانوا يوفرون الاندفاع والحماس ، اما البلوش فيقدمون الثبات والتماسك ، وكانت حصيلة الاثنين قوة مقاتلة فعالة ومتوازنة الى حد مثير للاعجاب حقا . كنا مجهزين ببندقيات رقم ٤ ، وبمسدسات « برين » ٣٠٣ ، ورشاشات « فايكرز » ومدافع الهاون من عيار ٨١ مم . وسائط النقل سيارات « بدفورد » و « لاندروفر » ، لكننا كنا نضطر ، عادة ، الى استخدام الحمير لان عدد الامكنة الصالحة لسير السيارات قليلة جدا .

خلال الشهر الاول من اقامتي ، كانت المنطقة من الهدوء بحيث ظننت ، خطأ ان لا وجود للقبائل الثائرة . وتبدد ظني هذا عندما اختبرت اول عملية لي في منطقة تدعى جدريت على مسافة بضعة أميال من حدود اليمن الجنوبية . كنت عائدا في سيارة « لاندروفر » مع فصيلة استطلاع عندما انهالت علينا نيران البندقيات الاوتوماتيكية من كمين يحوي ما يقارب الثلاثين ثائرا . أصابت الطلقات الاولى سائقي فانحرفت السيارة حتى اصطدمت باحدى الشجيرات ، قاذفة بنا الى الخارج . لسوء الحظ ، اصيب الجنود الثلاثة الذين كانوا جالسين في مؤخرة السيارة بينما هم يزحفون بحثا عن الحماية . كان الكمين منصوبا في مكان ملائم لا يبعد اكثر من مئة متر عنا . لكن الضباب الكثيف وصعوبة الرؤية كانا يؤثران على تهديف الثوار الذين واصلوا اطلاق النار لعشرة دقائق اضافية ثم انسحبوا بعد أن تمركزنا في مواقع حصينة . وقد تمكنا من تشغيل السيارات وكانت اثنتان منها مصابتين في عدة أمكنة ، وعدنا الى المعسكر بتأن حاملين جرحانا الاربعة . كانت هذه عملية نموذجية رغم ان الغلبة كانت عادة للجيش . لكن المناسبة كانت منعطفا هاما في تاريخ الحرب لانها المرة الاولى التي يستخدم فيها الثوار البندقيات الاوتوماتيكية . وقد تبين لنا من الرصاصات الفارغة التي التقطت فيما بعد أن كل افراد الكمين تقريبا كانوا مسلحين ببندقيات اوتوماتيكية سوفياتية الصنع من طراز «س.ك.س» ٧٦٢ . وقد اخذنا احتياطاتنا بعد ذلك ، وكنا الطرف المنتصر في معظم الاشتباكات اللاحقة . ثم بدأ الثوار باستخدام مدافع الهاون المتوسطة لاول مرة . وبالرغم من أن تهديفهم كان سيئا ، فان قنابلهم كانت تقع احيانا على مساحة قريبة جدا من تحصيناتنا .

ان الفترة التي اعقبت الخريف مباشرة اثبتت لنا أن قبائل القرى عن بكرة ابيها تقريبا ، ومعظم عرب الساحل ، يؤيدون النضال ضد السلطان ، هذا اذا لم يكونوا يشاركون فيه فعليا . صارت الاشتباكات حدثا يوميا اذ كان الثوار يهاجمون باستمرار حصون السلطان القليلة المبنية من الطين في القرى الساحلية ويقصفون المعسكرات بمدافع الهاون كل ليلة تقريبا ، بحيث استحال علينا السيطرة على هذه المنطقة الوعرة التي تبلغ مساحتها مساحة مقاطعة « وليز » البريطانية . الماء شحيح ، وتموينا صعب للغاية . وغالبا ما كنا نضطر الى نقل المصابين على الحمير . وبالرغم من اننا قادرين على احتواء العدو ، الا انه من المؤكد اننا عاجزون عن كسب الحرب .

وما أن انتهى الخريف حتى غير قائد الحملة خططه التكتيكية فغادرنا تحصيناتنا في تلك الهضبة العطشى الواسعة في شمال ظفار . كنت متعلقا بهذه المنطقة المليئة بالذباب حيث نظمنا غارات ناجحة جدا على غابات جبل القمر (٣) الكثيفة وقتلنا العديد من بيت الشماس ، احد بطون قبيلة القرى .

وكانت مهمتنا الجديدة الانتقال بحرا واحتلال موقع على ساحل قرية مهرية صغيرة تدعى ضلكوت تقع على مقربة من رأس خربة علي(٤) في محاولة للسيطرة على خطوط تموين العدو من قرية حوف الامنة عبر الحدود في اليمن الجنوبية. وقبل الاقدام على هذه المغامرة قضينا اسبوعين ممتعين قرب حصن برتغالي مهجور في ريسوت حيث تعلم افراد سريتنا السباحة وتدربنا على عمليات الانزال . كان بحوزتنا دهوان ، الاول ملك للسلطان والثاني لشيخ عماني من صور كان يسيره عبيده . وكانت وسائط الانزال ثلاثة قوارب مطاطة من طراز « جيميني » مع محركاتها ، تستطيع كل منها أن تحمل حظيرة واحدة من الجنود .

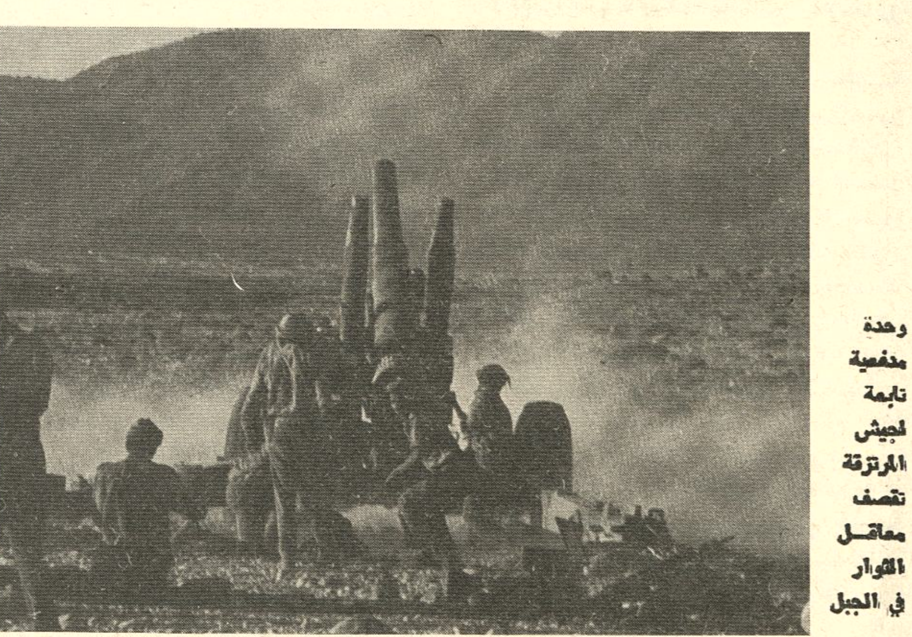
تم الانزال في ضلكوت دون حادث يذكر ، ولكن عندما اخذنا نفتش القرية ، اتضح لنا أن كل ما كان في سن حمل السلاح قد صعد للجبل . فبدأنا بانزال امتعتنا عندما انهالت علينا زخات كثيفة من نيران الاسلحة الاوتوماتيكية وقذائف الهاون من المنحدرات السليطة الكثيفة الاشجار حيث تختبىء قوة من خمسين ثائرا . لازمنا ذلك المعسكر طيلة ثلاثة ايام ، ولكن هجمات العدو المتتالية بينت لنا استحالة الاستمرار باحتلال ذلك الموقع . فدمرنا ابار المياه في القرية ، واخلينا المعسكر ليلا وقفلنا عائدين الى ريسوت . واضطررنا الى تغيير خططنا التكتيكية مرة ثانية ، فقضينا الاشهر الاربعة التالية في عمليات انزال بحري ليليا على طول ساحل ظفار من راس خربة علي غربا الى قرية سدح شرقا . نجحت بعض هذه الغارات نجاحا باهرا ، قتلنا خلالها عدة ثوار واستولينا على كمية صغيرة من البندقيات الاوتوماتيكية والرشاشات . كما احرقنا قرى الثوار المعروفين واطلقنا الرصاص على الماعز والبقر . أما جثث الثوار التي كنا نعثر عليها ، فكنا نجمعها في زاوية من سوق صلالة كانذار لكل من تسول له نفسه الانضمام الى الفدائيين . ولعل الادعى على الدهشة أن خسائرنا كانت طفيفة طيلة تلك الفترة ، رغم اننا كنا محظوظين جدا لاننا خرجنا بقتيل واحد وعدة جرحى عندما اطلق الثوار النار على دهونا بينما كنا نقترب من الشاطىء ، فاضطررنا الى الانسحاب بسرعة الى عرض البحر والدفاع عن انفسنا ونحن مختبئون وراء الحواجز الخشبية المنخفضة . كنا دائما نقوم بعمليات الانزال في الليالي الحالكة ونغير بعمق داخل الجبل قبل طلوع الصباح . اما العودة للمراكب فعملية صعبة ، وكنا نستنجد بطائرات الـ « بروفوست » عندما نضطر للانسحاب خلال النهار ... » .

١ — الخريف في ظفار (الصيف عندنا) هو موسم الامطار . والجبل المعني هنا هو جبل القرى (بفتح القاف) اكبر سلسلة جبال في ظفار واعلاها .

٢ — الدهو : مركب شراعي مألوف في شواطىء الجزيرة العربية .

٣ — جبل القمر امتداد لسلسلة جبال القرى في غرب ظفار .

٤ — يشكل راس خربة علي نقطة الحدود بين ظفار واليمن الجنوبية .



وحدة مدفعية تابعة لجيش المرتزقة تقصف معاقل الثوار في الجبل



جريح من مرتزقة السلطان مع ثوار ظفار



الكويت

بعد أن حكمت عليه محكمة أمن الدولة بالسجن ثلاث سنوات :

نص مرافعة احمد الربعي الى الذين يحاكمونني

نشرت « الاتحاد » ، وهي مجلة طلابية يصدرها الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ، نص المرافعة التي ادلى بها احمد الربعي امام محكمة أمن الدولة وكان المناضل الربعي معتقلا في سجون قابوس ثم سلم الى الكويت وحول الى محكمة أمن الدولة « بقضية المتفجرات » التي حكمت عليه بالسجن مده ثلاث سنوات :

سيدي القاضي ...

انني على استعداد تام لان يحكم علي بالسجن وبالموت ، ولكني لست على استعداد لان ارى الحقيقة تغتال امامي ، ونظل انت .. وانا ، القاضي والمتهم متفرجين حياديين في قضية لا ناقة لنا فيها ولا جمل .

سيدي القاضي ...

ان أي عمل يمارسه الانسان لا بد ان ينطلق من خلفيات موضوعية لان تشكيلة التاريخ تختلف عن تشكيلات تخضع للبشر الذين يعيشون على هذا الكوكب ، والذين وصل طموحهم الى ما هو ابعد منه .

ولا بد لي لكي اكون امينا مع نفسي وتلميذا متواضعا للانسانية التقدمية ان اؤكد لكم أن ما قمت به ينبع عن ايمان غير محدود بان ما قمت به لم يكن جريمة ، وفي الوقت ذاته فانني كنت اعرف مسبقا أن ما يقوله الانسان وما يمارسه لا بد ان يدفع ثمنه من دمه .. ودموعه .. واعصابه .. واذا كان لحياتي من قيمة فانها تنبع من قيمة ذلك النوع من البشر المعذبين فوق الارض والمشنوقين على مانشيتات الخطب الاخلاقية العصماء .

ان الانسان يرى نفسه مدفوعا لان يقف احد موقفين : —

اما مع معسكر التقدم والسلام .. واما مع معسكر التخلف والدمار . اما مع الذين يملكون كل شيء ولا يعملون شيئا الا اجترار البطالة تحت الاضواء الخافتة في اجوائهم النرجسية واما مع الذين يعملون كل شيء ولا يملكون ادنى مقومات الاستمرار في الحياة.

واقسم لك يا سيدي ان ما رايته بام عيني في سجون الاستعمار البريطاني وعملائه قد رسم فوق قلبي بالسكين قصة الصراع الذي لا بد ان ينشب ولا بد ان يكون عنيفا ، وباختصار .. فان ايماني بمعتقداتي يجعلني اشعر دائما بان الحياة هي اساءة للحضارة والاخلاق اذا لم تكن هذه الحياة ملكا للبؤساء في الصراع الناشب ضد اعداء الحضارة ومزيفي الاخلاق ، ولذا يا سيدي فانني على استعداد تام لتحمل اي حكم تصدره محكمتكم الموقرة .

سيدي القاضي : —

لا اريد هنا أن اتعرض للنواحي القانونية من قضيتنا هذه ، فهذا ما اتركه للمحامي الاستاذ خالد ، ولكن ارى لزاما علي ان اؤكد باختصار ان القضية التي نبحثها الان قام بها شباب كويتيون من ابناء هذا الشعب وبالتحديد من ابناء الطبقات التي يقع عليها الحرمان والظلم كل يوم ، واؤكد هنا ان لا علاقة للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بقضية المتفجرات في الكويت كما قيل في المحكمة السابقة .

ورغم الموقف النقدي الذي اتقه من هذه القضية فانني اعتبرها تعبيرا عن حالة طبقة مظلومة كان المتهمون جزءا منها ، وخاضوا معركتها تحت شعار « الخبز والديمقراطية للشعب » .

ولكن ما الذي حدا بهؤلاء الشباب ان يعلنوا رفضهم للزيف واحترامهم للحقيقة بكل نقائها ؟ ان ما دفعنا لهذه القضية يمكن تلخيصه بالتالي : —

اولا : — لقد رأينا جميعا أن ثرواتنا النفطية ودخلنا القومي تتحكم فيه الاحتكارات الراسمالية وتحوله لمصلحة قوى الحرب والارهاب ، وببساطة فان بترول بلادنا يتحول الى طائرات فانتوم لعدونا ، وقنابل محرقة تقتل الاطفال وتحرق سنابل القمح التي يمكن أن تتحول الى خبز للجياع في الخليج العربي وفلسطين وفيتنام .. وكل أرض وطأتها ارجل الاستعمار، والاستعمار الجديد .. وفي الوقت ذاته فان هذه الشركات الاحتكارية تشكل دولة داخل الدولة ، وتضع قوانينها فوق القانون ، وتمارس النهب في وضح النهار ضد الطبقة العاملة ومؤسساتها النقابية .

ثانيا : لقد راعنا أن نرى « الديمقراطية » تغتال على أيدي من يتحدثون عنها ، ويضرب بارادة الشعب عرض الحائط .

لقد راعتنا قوانين الارهاب المفروضة ضد المؤسسات الشعبية والنوادي والنقابات والصحافة حتى أصبح اتهامنا بالعمل الغير مشروع لا مبرر له مطلقا في بلد لا تحترم العمل المشروع ، ولا تسمح به ، وفي الوقت الذي تدعم فيه الدولة غرفة التجارة والصناعة وغيرها من مؤسسات التجارة ، فانها تحارب وبنفس الحدة المؤسسات العمالية والطلابية..

وحتى لا نحلق بعيدا فانه لا بد يا سيدي انك قرأت تقرير الطبيب الشرعي في هذه القضية لتتاكد بان الانسان لم يزل يجلد بالطرق البدائية في بلد تتحدث عن الديمقراطية وحرية الانسان .

ثالثا : ان ما قام به رفاقي ما هو الا انعكاس كما قلت لحالة الطبقات العمالية والفقيرة في هذا البلد ، تلك الطبقات التي لم تزل تسكن ببيوت الصفيح والعشش في « اغنى دولة في العالم » .

انها مأساة انسانية عظيمة ان ينمى افراد معدودون عظمتهم المزيفة على حساب الالاف من الفقراء وتحت سمع وبصر الدولة . ان الطبقات الدنيا من الشعب تعيش تحت كاهل وعبء الحياة وتحت رحمة نفر من الراسماليين المستغلين والذين لا تتضارب مصلحتهم مع مصلحة الدولة . فراحوا يتحكمون بالقضايا الحياتية للمواطن ، وعاشت الطبقات الفقيرة ولم تزل تعيش تحت ضغط غلاء المعيشة الرهيب حتى اصبح الاولاد يرثون قوائم القروض والاقساط من ابائهم وحتى تدنت القوة الشرائية لجماهير الفقراء الذين لا يحميهم القانون .

رابعا : ان ما حدث ايضا ينبع من الرفض الطبقي لجماهير ذوي الدخل المحدود لاسلوب الحياة في هذا البلد الذي تتحكم فيه الوساطة والمحسوبية حتى اصبح المواطن العادي ياكل بالوساطة وينام بالوساطة ، وشغل الكثيرون مناصب هامة وحساسة على اساس وضعهم العائلي وبواسطة المحسوبيات ، ومن الغريب ان المواطن لا يعترف به رسميا بواسطة الجنسية الا اذا بحث له عن احدهم ليتوسط له ، او ليدفع له وحتى ظلت البادية بدون تجنس ، ويكفي أن من شهدائنا الابطال الذين استشهدوا على قناة السويس من مات وهو بلا جنسية ، ولقد أصبح المواطن لا يستطيع الحصول على سقف يستظل به من بيوت الدخل المحدود الا بالوساطة من الاسياد .

ان هذه الحقائق ليست اختراعا ممن يحاولون « الاصطياد بالماء العكر » على حد تعبير البعض ، ولكنها الحقيقة التي يعرفها الجميع ويراها الانسان العادي.. وباعتراف المسؤولين بالدولة الذين لم يفكروا في تجاوز هذه الاوضاع، لان هناك الكثير من الطفيليين الذين يعيشون تحت مظلة المحسوبية والوساطة .

خامسا : — ان ازمة الوضع تبدأ برغيف الخبز وتنتهي بمناهج التعليم كما يتضح من أزمة العلم والثقافة في بلادنا ، ويكفينا ان الجامعة تحولت الى مؤسسة في يد عناصر متخلفة تخرجت من جامعات الغرب وعادت بفكرها ونمط عقليتها لتتحكم في العلم في عصر العلم وارتياد الفضاء ولقد فرضت المناهج المتخلفة والعقول المتخلفة على شبابنا في جامعة الكويت ، وصار هم الجامعة محاربة التنظيم النقابي المتمثل بالاتحاد الوطني لطلبة الكويت ، وما زالت الجامعة تحبو في طريق التعليم ، ولم تستطع التقدم خطوة واحدة في مجال العلم رغم الامكانيات المادية الهائلة التي ملأت الجيوب وتركت العقول فارغة ، ان العلم والثقافة في بلادنا في حالة يرثى لها وذلك نابع من استيراد الثقافة الرجعية وفرضها بالقوة على الواقع .

سيدي القاضي : —

ارجو ان تفتح لي صدرك لاطرق على مسمعك شيئا عن حالتي في المدة الاخيرة ، وهذا ما اعتقد أنه ضرورة .

لقد كنت في سجون المخابرات البريطانية في مسقط ، ولقد عوملت كما عومل رفاقي الاخرين بوحشية لا تطاق . لن استطيع أن أصور المأساة لانها اكبر من الحروف والكلمات وسيظل ما اقوله عاجزا عن حقيقة ما يدور . ان شعبا هناك يموت .. انها ابادة جماعية لكل ما هو حي . وفي الثلث الاخير من القرن العشرين في عالم يتحدث عن السلام بطلاقة ، فان ما رايته بام عيني هو ادانة فاضحة لاولئك الذين يتحدثون عن السلام ، اولئك الذين يعيشون عالم التخمة وفائض القيمة ..

ان الاستعمار يعني الابادة والوحشية ، انه الزيف الذي يرضع من ثدي الجريمة ، لكنه رغم كل شيء مرحلة من التاريخ وجزء من حركته ، والتاريخ لا يرحم ، والبشر لا يستسلمون .

سيدي القاضي : —

لقد اصيب احد رفاقي بالجنون نتيجة للمعاملة التي عومل بها ، ونقل رفيق اخر الى السجن وجراحه لم تزل غضة ودمه لم يزل ينزف من جراء ثلاث رصاصات اخترقت جسده النحيل لترسم عليه وساما تعجز كل الاحتفالات الكلاسيكية أن تعطيه للذين يستجدون العنتريات والبطولة .

وكم كنت اتمنى أن تكون معي لترى بنفسك ذلك الفلاح الذي ضربه الضباط الانجليز بكعوب مسدساتهم أمام زوجته واطفاله واهل قريته، ان صرخات ذلك الفلاح الفقير ستظل تدق في اذني صباح .. ومساء ، وتقلقني حتى اجد نفسي في موقف الذين لا يهادنون ولا يستسلمون، لقد كنت اتساءل ترى اين هي منظمات الصليب والهلال « والنجوم والشموس » بل ان الامر قد وصل معي الى درجة التساؤل .. ترى اين هي منظمات الرفق بالحيوان ، لقد شعرت يا سيدي اننا نعيش في عالم الغاب وان الذين يعذبونني ورفاقي كانوا يعذبون ضمير الانسانية « المحايدة » الذي تراكم على سطحه جليد الدولار والاسترليني .

سيدي القاضي : —

لا اريد الاسترسال بعيدا لان ما دعاني الى كتابة هذه العجالة هو ايماني بعدالة محكمتكم وبضرورة مشاركتكم لي في ما تحاكمونني من اجله . وانني على ثقة لو انكم رايتم ما يفعله سلاح الجو الملكي البريطاني في ريف « ظفار » لعرفتم لماذا كانت الحركة الثورية الشعبية التي تحاكمونني بتهمة الانضمام اليها .

سيدي ...

اشكركم وكلي امل في ان تأخذ العدالة مجراها مؤكدا ثقتي بعدالة محكمتكم .. وشكرا .

احمد عبد الله الربعي

الكويت : ١٤ (مارس) ١٩٧١

بيان صادر من الهيئات الشعبية حول المطالبة بالافراج عن أحمد عبد الله الربعي

اصدرت الهيئات الشعبية الكويتية التالية :

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت — الهيئة التنفيذية ، الاتحاد العام لعمال ومستخدمي الكويت ، جمعية المعلمين الكويتية ، نادي الاستقلال الثقافي — الاجتماعي ، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ، رابطة الادباء الكويتية ، رابطة الاجتماعيين ، بيانا طالبت فيه بالافراج عن المناضل احمد الربعي .

وقد جاء في هذا البيان :

ان الهيئات الشعبية ترى انه من غير الطبيعي ان يستمر اعتقال وسجن أحمد الربعي سنوات ثلاث اخر مع الحكم عليه بالاشغال الشاقة بعد صدور حكم محكمة امن الدولة بشانه .

لا لشيء الا لانه رفع صوته عاليا بالرفض لمحاولات انتهاك الديمقراطية ، مطالبا باوسع الحريات العامة للشعب ورافضا استمرار سيطرة شركات الاحتكار الاجنبية على موردنا النفطي ومطالبا بضمان مستقبل افضل للشعب الكويتي .

ان الهيئات الشعبية تطالب بالافراج عن احمد الربعي ..

واضاف البيان :

لهذا فالهيئات الشعبية تطالب باتخاذ الخطوات العملية السريعة للافراج عن الطالب احمد الربعي باعتبار ان ذلك يشكل مطلبا شعبيا عادلا ، كما تستنكر الهيئات الشعبية الاعتقالات التعسفية التي تمت في صفوف المواطنين العمانيين والظفاريين وتطالب بوضع حد لهذه الاجراءات اللاديمقراطية .

وجهة نظر

الخلفية السياسية للحركة الطلابية المغربية ٣

النقابة والحزب

هذا هو الجزء الثالث والاخير من الدراسة التي وصلتنا من المغرب — وهي تعبر عن رأي مجموعة من الثوريين الذين خرجوا من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية — وكان الجزء الاول قد عالج علاقة الحركة الطلابية بأزمة القوى التقدمية وناقش مواقف هذه الاحزاب المغربية بالنسبة للثورة الفلسطينية . والجزء الثاني عالج المسألة الوطنية على ضوء المؤتمر الثالث عشر للحركة الطلابية ...

الحزب والنقابة

من بديهيات التعاريف ، أن الحزب منظمة سياسية ، تعبر عن مصالح هذه الطبقة او تلك ، والحزب يعمل من اجل أخذ زمام السلطة ، كما يشترط في عضويته الالتزام ببرنامجه السياسي والايديولوجي .

بينما النقابة منظمة مهنية عريضة ، تعبر عن مصالح الجماهير المهنية في تحسين شروطها المعاشية أو المهنية ، وتضم لعضويتها كل من يرغب في النضال من اجل شروط أفضل لمهنته .. هذه التعاريف العامة صحيحة تماما ، الا انها لا تعبر بالمطلق عن العلاقة بين النضال السياسي والنضال النقابي ، فهذه تأخذ مضمونها من الشروط التاريخية والحقوقية — الخ للبلد المعني — ونحن حينما نطرح تجاوز الاحزاب السياسية البورجوازية على الصعيد النقابي نفسه ، فاننا ناخذ ذلك من تقديرنا للشروط التاريخية التي تجتازها العلاقة بين النضال السياسي والنقابي في هذه المرحلة من مراحل نضالنا .. ولقد سبق لنا أن أكدنا ان الحركة الجماهيرية الطلابية قامت بدور مماثل الى حد ما في موقفها تجاه سياسة وايديولوجية البورجوازية المتوسطة (حزب الاستقلال) وهي مقبلة اليوم على أخذ دورها من جديد في ظروف موضوعية أخرى أمام احزاب البورجوازية الصغرى .

حقا ، ان النقابة لا تستطيع أن تتجاوز الاحزاب السياسية على المستوى الاستراتيجي العملي ، لان مهامها النقابية وتركيبها المهني لا يسمحان لها بذلك ، الا ان هذا لا يعني أن النقابة لا تملك خطا سياسيا عاما تنطلق منه في تحديد مواقفها النقابية والسياسية ..

وتجربة الاتحاد المغربي للشغل ، وتجربة اليسار الاتحادي مع البيروقراطية النقابية غنية بهذه الدروس . يستحيل في بلد متخلف أن تجد النقابة استقلالها الكامل عن النضال التحرري السياسي الذي تخوضه الجماهير الكادحة ، فليس في بنية أنظمة التبعية للامبريالية ما يبرر الاتجاهات النقابية الضيقة .. اننا في نهاية الامر ، لا نؤكد على الجهاز النقابي بحد ذاته ، بقدر ما نؤكد على دور الثوريين في هذا الجهاز النقابي ، فالذي يعطي الارضية السياسية والايديولوجية ليس هو الدور النشيط الذي يقوم به الجهاز النقابي من اجل تحسين مستوى شروط المهنة ، بل الثوريون الذين ينصرفون في هذا الجهاز لتثبيت مفاهيمهم الثورية السياسية والايديولوجية ، الشيء الذي يعني في نهاية التحليل أن الطابع العام للحركة الطلابية مستخلص من نوعية القوى السياسية التي تتحكم في تاطير جهاز النقابة .

فاذا وصلت اليوم الحركة الطلابية الى نقطة « الحياد السياسي الميتة » تجاه القوى الوطنية والتقدمية ، وبالتالي الثرثرة اللفظية تجاه الحكم ، واذا انتهت الحركة الطلابية الى نقطة « الحياد الايديولوجي » الانتقائية والمعادية للماركسية ضمنا أو علنا ، واذا سقطت الحركة الطلابية بحكم هذه الشروط في النزعة النقابية الضيقة رغم الربط اللفظي بين النضال السياسي والنقابي، فليس مرد ذلك الى الوضع الطبيعي للنقابة، بل الشروط الطبيعية لممارسة القوى السياسية المؤطرة للحركة الطلابية ، هذه القوى السياسية « الاتحادية — أو التحررية » التي لا تختلف ازمتها وممارستها مطلقا عن طبيعة أزمة وممارسة أحزابها السياسية ..

فالصراع اذن ، ليس بهذا الطرح الديماغوجي « تحويل المنظمة الى حزب سياسي » بل هو بين قوى لها وجهات نظر مختلفة سياسيا وايديولوجيا ، ولها بالتالي مفهومين متناقضين لدور الحركة الطلابية والمنظمة النقابية في هذه المرحلة من مراحل نضالنا السياسي . وحتى لا نسقط من جانبنا في ميدان الديماغوجية الخلفية بالقوى المحافظة العاجزة ، فاننا نطرح بصراحة أن مهمة الثورة اليوم ، وشعارها الاساسي، هو الحزب الطليعي القادر على تنظيم حركة الجماهير على أسس ثورية نحو الظفر بالسلطة واقامة الديمقراطية الشعبية . الا أن رؤيتنا لتكوين ونشاة هذا الحزب تختلف مطلقا مع الطرح المشوه والمقصود من طرف القوى المحافظة .

ان الحزب الثوري لا يتكون بحكم ارادة مجموعة من الافراد ، أو بمخطط زمني يقرره مجموعة من المثقفين الطيبي الارادة ، ان عملية تاريخية (موضوعية وذاتية) مشروطة بطبيعة النظام نفسه ، وباحتمالات وبامكانات الصراع الطبقي بداخله..

ومن جملة هذه الشروط ديناميكية الطبقات الكادحة ووعي الثوريين لقوانين الثورة ..

اما ما هو الخط السياسي وأساليب النضال التي تنسجم وهذه القوانين ، فهي مسالة لا يمكن مناقشتها في هذه المقالة السريعة ، بل لا زالت في حاجة الى طرحها من البداية ، وبدايتها مراجعة التجربة الاصلاحية ونقدها حسب ما برهنت عليه ممارستها بالذات .. هذه الف وباء الخط الصحيح .

ان ما يجب تسجيله في هذه المرحلة هو فشل الاصلاحية كجسم سياسي ، وكتجسيد لحركة الجماهير ... هذه الحقيقة يلامسها كل من عايش الحركة الجماهيرية في أواخر الستينات ، الا أن فشلها هذا ، لم ينته بعد في المناطق الاساسية لتجمع الجماهير ، في مراكز متقدمة في الصراع الطبقي — اليوم — بحكم شروط سياسة متعددة ، هذه المراكز هي النقابات و « النضالات المطلبية البسيطة للجماهير الشعبية » .. وقد لا تخلو مناقشتنا لهذه القوى في الحركة الطلابية من فائدة سياسية في المستقبل .

خلاصات وآفاق

حول هذه التناقضات العربية والوطنية استند كل من الاختيارين : اتجاه يفهم من « جماهيرية المنظمة » معطى تاريخي وسياسي، ويبذل جهده لتعميق هذه الجماهيرية على أساس الايديولوجية الماركسية — اللينينية، ويقدم المنظمة نحو موقف متقدم من الاحزاب الوطنية والتقدمية باعتبار الظروف والشروط التي تعيشها هذه الاحزاب أمام حركة الجماهير واضعا قاعدة الانطلاق هي «التضامن مع النقد » كرافعة لنضالية الجماهير ، ولبث ونشر الوعي السياسي الثوري ، ونشر وتعميق الوعي الماركسي — اللينيني لتجربتنا التحررية .. كما يناضل من أجل فهم القضية الفلسطينية ضمن جدلية الثورة العربية ، واخذ زمام المبادرة من اجل وضعها كاحدى المحاور السياسية للنضال ضد الحكم القائم المرتبط بالامبريالية والصهيونية ، والنضال ضد الرجعية العربية ، وانظمة بورجوازية الدولة المتخاذلة .

● واتجاه محافظ يريد أن يجعل من « جماهيرية المنظمة » مفهوما تجريديا ، وسدا مانعا أمام كل تطور جديد .. راكنا الى الايديولوجية الانتقائية السائدة في الحركة الطلابية والتي تعبر عن تجربته الايديولوجية منذ أربعة عشر سنة من الممارسة الاصلاحية ويقاوم من أجل وضع خط الاحزاب الاصلاحية كسقف سياسي أعلى للحركة الجماهيرية محاولا بذلك البقاء على الحركة الطلابية في الجو الانتظاري الذي تعيشه احزاب الاصلاح، حتى يمكن التحكم في الحركة النضالية ضمن ممارسات نقابية ضيقة غالبا مع تنتهي بتوسط هذه الاحزاب بطريق ممثليها المقربين الى الطلاب بمساومة الحكم على حساب الجماهير الطلابية .

وفي واجهة النضال العربي ، ياخذ هذا الاتجاه بفصم الثورة الفلسطينية — نظريا وعمليا — عن سياقها الطبيعي وسط الثورة العربية ممهدا بذلك لوضع القضية الفلسطينية ، كقضية تحرر وطني « مستقلة » عن الوضع العربي .. غير واع لخصائص الثورة الفلسطينية ولارتباطها الجدلي بالثورة العربية وبذلك يتم الحفاظ على الدور الذي تراه الاحزاب الاصلاحية للجماهير المغربية تجاه الثورة الفلسطينية « المستقلة » وذلك بالمساعدة المادية الشحيحة والتاييد المعنوي العاطفي ، والتذبذب السياسي بين مواقف الثورة الفلسطينية الجذرية ومواقف انظمة بورجوازية الدولة المستسلمة .

... هذه تناقضات الحركة الطلابية المغربية ، وخلفيتها السياسية ، وسياقها التاريخي ، فهل أعطى الخط اليميني انعكاسا له في الواقع النقابي ؟

ان أي حركة نقابية تاخذ طبيعتها ومضمونها السياسي والنقابي ، ومناهج عملها ، من القوى السياسية التي تتحكم في تاطيرها ، وعلى هذا الاساس يمكن أن نحصر الجواب في ثلاثة مظاهر لازمة الحركة الطلابية المغربية :

أولا :

عجز المنظمة الطلابية منذ خمس سنوات عن خلق حركة طلابية مناهضة لسياسة الحكم ، ومتضامنة مع حركة الجماهير ، لا بالربط اللفظي في المنشورات بل على صعيد الممارسة العملية .. وهذه الظاهرة كما أوضحنا سابقا انعكاسا مباشرا للموقف السياسي الانتظاري الذي تعيشه أحزاب الاصلاح .

ثانيا :

قوة الحركة الجماهيرية الطلابية ووعيها الجنيني المتقدم في السنتين الاخيرتين ، في مقابل نتائج نقابية هزيلة اذا ما قورنت بالنتائج التي يقطفها الحكم من الحركة الطلابية الشيء الذي ينخر الحركة الطلابية من داخلها ويؤخر وعيها الجنيني ، ويطفيء شعلة حماسها . (التجربة النقابية في السنتين الاخيرتين وخاصة في معركة ايفران) . كان يجب علينا أن نقف أمام هذه الظاهرة لولا ضيق المقام ، وخاصة عن المعركة التي سميت بمعركة « ايفران » وذلك لانتهائها بمناظرة بين الحكم والطلاب ورجال التعليم في مدينة ايفران ..

ونبين من هذه التجربة كل خصائص هذه الظاهرة : حركة طلابية عارمة وصامدة ، وعي سياسي جنيني ومتقدم ، نتائج نقابية هزيلة اذا ما قورنت بمستوى التضحية الطلابية ومكاسب الحكم من خلال المعركة. فمن جهة استطاع الحكم أن يلغي — في جو المعركة — المدرسة العليا للاساتذة التي تعتبر المنفذ الوحيد لابناء الطبقة الكادحة ، ولتكوين الاطر التعليمية ، ومن جهة أخرى ، قرر اللغة الفرنسية — في جو المعركة — كلغة رسمية لمواد العلوم ، واعلن تراجعه الرسمي عن تعريب التعليم — كما استطاع ان يفصل بين نضال التلاميذ ونضال طلبة التعليم العالي .

كما يمكننا أن ندرس من خلال هذه المعركة سلوك وتصرف كل من القوى السياسية الاصلاحية ومواقفها الانتهازية وخاصة دور الاساتذة الاتحاديين والتحرريين .. واخيرا ، الكيفية التي قيمت بها التجربة من طرف المسؤولين الاتحاديين على رأس المنظمة الطلابية ، فبدل الاعلان عن فشل المعركة ، وتقديم لنقد ذاتي جذري لها ، الشيء الذي كان يلمسه كل طالب مشارك في المعركة ، لجات القيادة الاتحادية الى تقييم انتهازي للمعركة ، يقسمها الى ايجابيات وسلبيات دون الافصاح عن المصلحة العامة لهما ، الشيء الذي يفسح المجال لردود فعل انتهازية وانقسامية في الحركة الطلابية ، في نفس الوقت الذي يجعل الحركة الطلابية لا تعي كل أبعاد أزمة المنظمة الطلابية .

حقا ان هذه الازمة ترجع في احدى الجوانب الرئيسية الى ميزان القوى العام الذي يحكم بين الجماهير والحكم ، والذي يميل لصالح الحكم ، الا ان هذه الحقيقة لا تبريء ذمة الاحزاب الاصلاحية ما دامت المعركة قد وصلت الى قمتها كمعركة وطنية ، وسنعود من جديد عند تحليل مواقف احزاب الاصلاح الى عجزها وتخاذلها ، ولو أن المعركة قيمت بالطريقة الصحيحة ، رغم فشلها ، لامكن للحركة الطلابية أن تستنتج احدى خصائص هذه الظاهرة ، وهي عجز التنظيمات الطلابية الحالية عن استيعاب وتعبئة كل الزخم الذي تعطيه امكانية الحركة الطلابية .. وفي هذه النقطة بالذات سنجد عند تحليلها أن الخلاف ليس بالخلاف التنظيمي بل هو من الخلافات السياسية الاساسية .

ثالثا :

عجز المنظمة الطلابية عن أن ترفع من نضالية الجماهير الطلابية نحو نضالات ملموسة ومنهجية في مواجهة الازمة التعليمية العامة ، والتي تتلخص مطالب الجماهير فيها بـ « جامعة عربية ديمقراطية وشعبية » وعلى أساس الازمة السياسية التعليمية بـ «توحيد التعليم ، وتعريبه » وديمقراطيته وتكوين الاطر العليا » .

ومرجع ذلك حدود الوعي النقابي الضيق الذي لا زال يحاصر المنظمة في اطار النضالات النقابية ذات المردود المباشر رغم تقاليد المنظمة النضالية ، ورغم تراكم تجربتها النضالية مدة أربعة عشر سنة .. ان هذه الظاهرة تفسر من جديد بالوعي النقابي الذي مارسته القوى الاصلاحية خلال تجربتها الطويلة ، رغم الربط اللفظي بين المعارك النقابية الجزئية والازمة التعليمية العامة .. وهذا يرجع بدوره الى التركيب الايديولوجي والسياسي الذي شكل طبيعة الحركة الطلابية المغربية طوال التجربة الاصلاحية .

ان الدرس الاساسي لمعركة يناير ١٩٧١ التي دامت اربعين يوما تضامنا مع اضرابات تلامذة الثانوي ، تفيد بلا جدل عجز المنظمة في الشروط الاصلاحية الحالية ، عن خوض نضالات تبتعد عن المفهوم النقابي الضيق اي انها تتجاوز المطالب ذات المردود المباشر على مصالح الجماهير الطلابية .

وهكذا ، عجزت الاصلاحية عن النضال تحت الشعارين الاساسيين لمضمون المعركة وهما : ارجاع المدرسة العليا للاساتذة ، والحق النقابي في تنظيم تلامذة الثانوي .. واستبدلت هذه الشعارات بشعارات انهزامية جعلت المنظمة تلعب دور المؤخرة بدل المقدمة في المعركة — وكانت النتيجة بعد الاضراب الطويل التخلي عن الاستمرار في المعركة مع تلامذة الثانوي ، والرجوع الى الدراسة حتى بدون تحقيق المطالب الدنيا — وحتى لما راجعت الاصلاحية دروس التجربة لم تر فيها الا انها ضعفت شعار الاضراب اللامحدود في معركة ذات طبيعة تضامنية بينما المفروض كان هو تحديد مدة الاضراب ثم الاستمرار في المعركة على أساس المطالب الملموسة للكليات .. حتى لو كانت هذه الخطة تعني تشتيت الجهود ، وتضييع الهدف الرئيسي من المعركة ، الشيء الذي يعني بالضرورة أن المطلبين النقابيين « المدرسة العليا ، والحق النقابي » لا يمكن للمنظمة أن تأخذ فيهما نضالا ملموسا ، لانهما لا يعطيان فوائد مباشرة للجماهير الطلابية .

من هذه المخلاصات الاساسية نستنتج ان مرحلة المد الجماهيري المتصاعدة (٥٩ — ٦٥) الذي قادته البورجوازية الصغرى ، والذي أعطى انعكاساته في الممارسة على الحركة الطلابية في ربط جدلي بين النضالات السياسية (رغم بعدها الاصلاحي) التي كانت تقودها على الصعيد العملي والنضالات النقابية الجزئية والعامة .. انقلبت في ظروف فشل الاحزاب البورجوازية الصغرى الى انفصام عملي بين النضال السياسي والنضال النقابي على مستوى الممارسة ، وأدى بالتالي الى السقوط مباشرة في النقابية الضيقة مهما كانت الادعاءات الذاتية بالربط اللفظي المباشر بين مختلف النضالات ، ورغم قوة « الحركة الطلابية » .

في السنتين الاخيرتين .. وأخيرا : ان القانون الذي يحكم المنظمات السياسية الاصلاحية هو نفس القانون الذي لا زال يحكم المنظمة الطلابيه .

ما هو دور اليسار الطلابي — وآفاق النضال؟

لقد تغير ميزان القوى بشكل ملحوظ داخل الحركة الطلابية في الاشهر الاخيرة ، وكان هذا التغيير لصالح اليسار الطلابي .. كما دأب اليسار الطلابي ، ولاول مرة ، في تقييم التجربة النقابية داخل المؤتمر الرابع عشر من وجهة نظر نقدية سياسية ، ورغم الاخطاء والنواقص التي كانت تختلط بهذا الاسلوب ، ورغم بقاء الرواسب الفكرية للتجربة الاصلاحية ، الا أنه يعتبر فهما متقدما لنوعية النقد ولدور التجربة النقابية .

ان دلالة المؤتمر الرابع عشر الاساسية ليس هو انسحاب اليسار من المؤتمر ، وليس بالتصفية الكاملة لكل المكاسب السياسية التي حصل عليها المؤتمر الثالث عشر بل تكمن دلالته العميقة في كون القوى الاصلاحية تريد أن تتمسك بجهاز المنظمة مهما كان الثمن ولو على حساب ديمقراطية المنظمة ووحدتها.. ان الاحزاب الاصلاحية ترغم الحركة الطلابية على التمزق والانقسام من أجل كسب سياسي رخيص .. ومع ذلك فان اليسار الطلابي يناضل وهو متمسك بالوحدة الطلابية وديمقراطيتها ، وواضع في حساباته ايضا منطلق الضعف التي تنطلق منه القوى الاصلاحية وفشلها الحتمي وسط الحركة الجماهيرية الطلابية .

اما آفاق المعركة فهي :

أولا : نحو علاقة ديمقراطية بين المنظمة والجماهير الطلابية

لقد قلنا سابقا أن الخلاف في هذه النقطة ليس بالخلاف التنظيمي كما يظهر من الوهلة الاولى ، بل هو خلاف سياسي أساسي ..

ان تنظيمات المنظمة الفوقية (اللجنة التنفيذية — المجلس الاداري — التعاضديات) لم يعد بامكانها بالمرة أن تتحمل عبء تاطير الحركة الطلابية وزخمها .. فوق كونها ليست مطلقا بالعلاقة الديمقراطية مع الجماهير الطلابية ، وحتى يتبين ذلك فاننا سنوضحه بالشكل التالي :

بقلم : أ.. الريفي

ان المنظمة حينما تريد أن تتخذ موقفا نقابيا فهي تتخذه بمراعاة كل الشروط السياسية والتنظيمية لاوضاع المنظمة والاوضاع الوطنية .. بينما تنطلق في اعلان هذا الموقف او ذاك ، من القاعدة التحتية الوحيدة للمنظمة وهي التجمع العام بالكلية .. فهل التجمع العام في الكلية قادر على استيعاب كل حسابات المنظمة في الموقف المعني .. وهل التجمع العام — أخيرا — قادر على تادية كل الواجبات التنظيمية والنضالية التي تقتضيها المعركة ؟؟ اذا استثنينا لجان الاقسام التي لا تستدعى لا في المناسبات ، والتي تفتقد الصيغة القانونية في التقرير والتنظيم ، وهي بالتالي عاجزة عن تادية واجبتها ، نجد أن الشكل الوحيد والمقاد للتنظيمات التحتية أصبح لا يتمشى ومقتضيات المعارك الطلابية ، ولا يعبر في العمق عن علاقة ديمقراطية في مفهوم جماهيرية المنظمة ، سابقا ، وذلك في مرحلة المد البورجوازي الصغير ، كانت المنظمة قادرة على أن تسير بهذا الاسلوب التنظيمي نظرا لنمو تنظيمات الاحزاب السياسية داخل المنظمة ونظرا للقاعدة العامة التي تستند عليها ديمقراطيتها مع الجماهير وهي الولاء السياسي لهذه التاطيرات السياسية .

اما اليوم ، وفي ظروف التراجع ، وكذلك في ظروف تهديد المنظمة بالتحول الى العمل اللاشرعي ، فاننا بحاجة الى علاقة ديمقراطية جديدة ، بحاجة الى مفهوم « العضو العامل في المنظمة » وذلك في صيغة مجالس للمناضلين داخل الكليات لهم صيغة قانونية في العمل والتقرير داخل المنظمة « ان العمل بهذه الصيغة لا يعمل استنادا على الولاء السياسي القديم بل على وعي جديد وجنيني عند الحركة الطلابية ، والذي يتجاوز الى هذا الحد أو ذاك تنظيمات الاحزاب الاصلاحية .. لهذا السبب نجد المعارضة له أو الاهمال من طرف القوى الاصلاحية .. اما ما هو جوهري في طرح صيغة مجالس المناضلين فهو ليس التغير التنظيمي الديمقراطي بحد ذاته ، بل أساسا النشاط السياسي والايديولوجي والنقابي الذي ستعمل به هذه المجالس بشكل منهجي.

ثانيا : التمسك بخط الجماهير

باعتبار أن التناقض بين الحكم من جهة والاحزاب الاصلاحية من جهة أخرى تناقضا ثانويا — وباعتبار ان التناقض الاساسي هو بين الطبقات الحاكمه والجماهير الشعبيه الكادحة المعزولة ، باعتبار — أيضا — بوادر المد الجماهيري التي تلوح في الافق السياسي ، والتي تلعب فيها كوادر الاصلاح اما دور المتفرج أو المعرقل أو الوسيط المجهض .. فان هذه الشروط تملي علينا واجبات متعددة الاتجاهات :

أ — اتجاه الحكم ، يجب النضال مع كل القوى الوطنية والتقدمية من أجل فضحه وعزله جماهيريا .. والنضال أساسا من أجل اثبات الحريات السياسية وافشال « برلمان المعمرين الجدد » .

ب — اتجاه الاحزاب الاصلاحية ..وذلك بفضح خطها الانتظاري . وتقديم ممارستها أمام الجماهير الطلابية من وجهة نظر نقدية تراعي افاقها الاصلاحية .

جـ — اتجاه نضالات الجماهير القاعدية والعفوية في الغالب ، العمل بمختلف أساليب التوعية السياسية لاخذ موقف مساند تضامني وعملي مع المطالب الجماهيرية .. يجب أن يكون لكل معركة جماهيرية صداها داخل الجامعة على صعيدي الوعي والممارسة . ونعتبر أن هذا الخط سيعزز تحالفنا مع الجماهير الشعبية وسيحل في طريق الممارسة احدى المشاكل المطروحة : تحالف الطلبة والعمال .

ثالثا : فتح حوار سياسي وأيديولوجي داخل الحركة الطلابية

ان الهدف الاساسي لنضالنا هو قلب البنية الفكرية السياسية والايديولوجية للحركة الطلابية ، وهذا لن يتأتى أساسا الا بفتح حوار عميق مع الجماهير الطلابية حول كل القضايا الثورية المطروحة سواء على الصعيد العربي او الاممي او الوطني .. هذا الحوار يجب أن يستند الى نشر وتعميم الايديولوجية الماركسية — اللينينية ، ومحاربة كل الاتجاهات الايديولوجية السائدة، وخاصة منها الايديولوجية الانتقائية الجديدة التي تحارب الماركسية باسم « عدم الجمود المذهبي » و « الظروف الوطنية الخاصة » .. هذا التيار الايديولوجي المسيطر على اليسار الاتحادي ، وكاننا نعاني في معركتنا الوطنية ،كتناقض رئيسي، من الجمود المذهبي ، بينما تعاني التجربة الوطنية الامرين من الاندفاع النظري والتجريبية الانتقائية — وهذا الاتجاه يعتبر انتقائية جديدة مغلفة بالصيغة الماركسية الوطنية والتحرر العقائدي .. أما الاتجاه الثاني فهو « الماركسية المخزية » وهي ماركسية حزب التحرر والاشتراكية ، والتي تلتقي في الاخير مع نفس الارضية السياسية للايديولوجية الانتقائية .

ان مستقبل الصراع في الحركة الطلابية يتوقف أساسا على مقدار وقدرة اليسار الطلابي على تادية هذا الدور السياسي والايديولوجي ..

رابعا : مساندة الثورة الفلسطينية ..

نشر الفكر الثوري للمسالة الفلسطينية .. وأخذ زمام المبادرة السياسية من طرف الجماهير الطلابية وذلك في دعم ومساندة الثورة الفلسطينية ، وفضح ارتباطات الحكم الرجعي بالصهيونية ومخططات الامبريالية لتصفية الثورة الفلسطينية.

فضح الفكر والممارسة الاصلاحية تجاه الثورة الفلسطينية ، والدعوة الى تكوين لجان جماهيرية شعبية على انقاض الممارسة اليمينية البورجوازية « لجمعية مساندة كفاح الشعب الفلسطيني » ..

التركيب الطبقي للمجتمع الاسرائيلي

«الهستدروت» والطبقة الحاكمة

ننشر فيما يلي القسم الثالث والاخير من مقالة مجموعة ماتزبن عن «التركيب الطبقي» للمجتمع الاسرائيلي .

أزمة الثقة بالهستدروت

ومع انشاء دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨ ، اصبح اندماج الهستدروت بالنظام الصهيوني الحاكم اكثر وضوحا . فالقطاع الاقتصادي للهستدروت بمؤسساته الاقتصادية وثرائه الفاحش يشكل جزءا من القطاع العام الذي كان يتوجب عليه أن ينمو بسرعة لاستقبال المهاجرين الجدد في الوقت ذاته الذي كان فيه رأس المال يتدفق على الدولة الجديدة .

وان وجود الهستدروت هو الذي سمح بقيام قطاع اقتصادي عام . ومع الاستقلال انهارت النظرية التي نشرها قادة الهستدروت سنين عدة والتي تقول ان القطاع الاقتصادي للهستدروت يشكل أساسا لبناء الاشتراكية . كما ثبت بطلان حجة ترددت كثيرا وهي أن العمال يملكون القطاع الاقتصادي للهستدروت . وهذا ما اضطر وزير الزراعة حاييم جفاني ، وهو احد القادة الاساسيين للهستدروت الى الاعتراف به حين قال في مؤتمر الهستدروت عام ١٩٦٤ : « اننا لم ننجح في تحويل هذه الثروة الطائلة الى خلايا اقتصادية اشتراكية . اننا لم ننجح في الحفاظ على الطابع العمالي لقطاعنا الاقتصادي فليس هناك في الحقيقة اي مميزات تميزه عن سائر فروع القطاع العام وفي بعض الاحيان حتى عن القطاع الخاص . ان جو قطاعنا الاقتصادي وعلاقات العمل والعلاقات الانسانية فيه تختلف اي اختلاف عن تلك التي تسود اي مشروع صناعي اخر (١) .

ويجد المرء ما يكمل ويوضح هذه الملاحظات في موقف العمال الاسرائيليين انفسهم من الهستدروت . ومن بين الشواهد على ذلك ما ورد في الكتاب السنوي للهستدروت لعام ١٩٦٩ : « لا يكاد عدد كبير من العمال يلحظ نشاطات الهستدروت النقابية فهم يعتبرون أن وضعهم لم يكن ليتغير لو لم يكن هناك هستدروت» . ويبين استفتاء اجراه الهستدروت ونشرت نتائجه في الكتاب السنوي ان عددا متزايدا من العمال يعتقد ان الفروع المحلية لاتحاد العمال في اماكن العمل (المسماة «لجان العمال» في اسرائيل) يجب ان تكون مستقلة عن الهستدروت . وقد اشار ٢٠ بالمئة من العمال المأجورين الى أن اضرابات نشبت في المؤسسات التي يعملون فيها بدون موافقة الهستدروت ، وابدى ٤٧ بالمئة من العمال موافقتهم على القيام باضرابات ، في حالات محددة ، دون اذن من الهستدروت . ويمضي الكتاب السنوي قائلا : « اما نتائج الاستفتاء في لجان العمال فهي اكثر خطورة » . (هذه هي اللجان التي شكلت دون تخويل من الهستدروت بهدف اعلان اضرابات « غير شرعية ») . « فمقابل ٨ بالمئة من العمال المأجورين الذين قالوا ان الاضرابات التي نشبت كانت ضد نصيحة الهستدروت ، كان ٢٩ بالمئة من العمال يعتقدون أن اضرابات كهذه مبررة في بعض الحالات . وباختصار فان الميل الى الانفصال عن النظام القائم آخذ في الازدياد فيما يتعلق بعلاقات العمل ... » ويبين الكتاب ذاته ان غالبية الاعضاء الهستدروت يعتبرون ان مؤتمر الهستدروت ليس له تأثير كبير على الهيئة المركزية . وبين الاقلية التي تعتقد ان العمال العاديين يمكن أن يمارسوا بعض التأثير ، يعتقد العدد الغالب ان هذا التأثير ليس كافيا . ويقول المصدر الرسمي أن ٧٠ بالمئة ممن اجابوا على سؤال « لماذا انت عضو في الهستدروت » قالوا ان ذلك تم « بطريقة اوتوماتيكية » او « لانهم نسبونا » او « لان ذلك كان أمرا مقررا » او « بسبب الضمان الاجتماعي » . أما الاقلية (١٦ بالمئة) فقد اجابت بانها انضمت الى الهستدروت لاسباب ايديولوجية ، بينما قال ١٥ بالمئة انهم اصبحوا اعضاء لان الهستدروت يدافع عن مصالح العمال .

وينتهي الكتاب السنوي الى القول « ان غالبية اعضاء الهستدروت ، اي ٥٥ بالمئة ، انضمت بمحض ارادتها ، وان الثلث (٢٤ بالمئة) انضم اوتوماتيكيا بمجرد الهجرة الى اسرائيل ، وان الخمس (٢٠ بالمئة) وجدوا انفسهم اعضاء اوتوماتيكيا لانهم نسبوا كأعضاء وقت توظيفهم » . واليوم يعبر قادة الهستدروت والدوائر الصناعية واعضاء الحكومة علنا عن القلق تجاه ما يسمونه «ازمة ثقة» بين العمال والهستدروت . وتتفاقم هذه الازمة يوما بعد يوم . وهي في الحقيقة سبب تغيير القيادة العليا للهستدروت في ١٩٦٩ ، عندما استبدل الامين العام السابق أهارون بيكر باسحق بن اهارون المعروف باسلوبه الخطابي القوي واستعماله المعتاد للتعابير العمالية ، والامين العام السابق وكذلك الجديد عضوان في الحزب الحاكم .

الاضرابات غير المرخص بها ولجان العمل

عرف التاريخ القصير للنضال العمالي في اسرائيل بعض الاضرابات الهامة . اولها اضراب البحارة عام ١٩٥١ — اي بعد وقت قصير نسبيا من تاسيس الدولة — ثم جاءت سلسلة من الاضرابات غير المرخصة عام ١٩٦٢ بعد تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية ، وجاءت الموجة الثالثة عام ١٩٦٩ باضراب عمال البريد وعمال ميناء اشدود .

كان اضراب البحارة انعف الاضرابات في تاريخ اسرائيل . وكانت ساحة المعركة في ميناء حيفا والسفن الراسية فيه او في الموانيء الاجنبية . والذي يميزه ان قادته كانوا من البحارة الشبان الذين يفتقدون للتقاليد النقابية وان الصدام دار حول وسيلة انتخاب البحارة لمندوبيهم النقابيين . ولم يستغرب العارفون بأمور الهستدروت ان يعبيء كل قواه فورا ضد المضربين ، فجر قادة الاضراب الى المثول أمام « محكمة داخلية » اعدها الهستدروت ثم اقتيدوا للخدمة في الجيش ، ودخلت قوات بوليس ضخمة في معارك عنيفة ضد المضربين. أما موجة اضرابات عام ١٩٦٢ فقد ولدت للمرة الاولى نوعا من التنظيم يعرف الان باسم « لجان العمل » وبذلك تحددت الجبهتان بوضوح تام : العمال على احد جانبي المتراس ، والهستدروت على الجانب الاخر . وفي هذه الفترة جرت محاولة لتجميع لجان العمل على نطاق وطني عام أو على الاقل نطاق اقليمي ، ولكن هذه المحاولة لم تحظ بالنجاح . واما اضرابات عام ١٩٦٩ فقد كانت تحذيرا للحكومة ولاصحاب الاعمال بأن الاضرابات ممكنة برغم حالة الحرب و « الوحدة الوطنية » . وخلال اضراب عمال البريد اصدرت الحكومة الاسرائيلية اوامر التجنيد ضد المضربين بموافقة الهستدروت ، لاجبارهم على العودة للعمل كما تسمح القوانين المرعية الاجراء . خالف المضربون قوانين الدولة فمثلوا أمام المحاكم ، ولكن المحاكمة لم تنته ابدا . أما اضراب اشدود فقد كان يميزه عامل اخر ، اذ هدد الهستدروت بأن يحاكم القادة النقابيين المحليين امام « محكمة داخلية » ، ولكن النقابيين المحليين ثبتوا على موقفهم بدعم من العمال . وافتتحت المحاكمة بحضور كاميرات التلفزيون وانتشرت اخبارها في طول البلاد وعرضها . وهوجم العمال باعتبارهم عملاء لفتح « ومخربين » . وكانت تهديدات قيادة الهستدروت كالتالي : « اذا وجدتم مذنبين فان اقصى العقوبات ستتخذ بحقكم ، وهذا يعني طردكم من الهستدروت وبذلك تخسرون وعائلاتكم كل فوائد الضمان الاجتماعي » . وواصل العمال نضالهم وانتقلوا من موقع الدفاع الى موقع الاتهام . وكان ذلك دعاية سيئة لقيادة الهستدروت ، فسارعت الى وضع حد لمسرحيتها دون ان تصدر حكما .

اضراب اليمين الصهيوني

اذا كانت احزاب اليسار الصهيوني هي التي تسيطر على الهستدروت ، فان مركزي السلطة الرئيسيين الاخرين ، الحكومة والوكالة اليهودية ، يعبران عن فئات أوسع من الراي العام الصهيوني . فالنظام الانتخابي قائم على التمثيل النسبي ، اذ يقدم كل حزب للانتخابات قائمة من المرشحين على نطاق الدولة كلها ، وتقسم المقاعد المئة والعشرون في الكنيست بالتناسب بين الاحزاب التي تحصل على اكثر من ١ بالمئة من الاصوات .

كان اليمين الصهيوني من الثلاثينات حتى الستينات يتكون من حزبين ، «الصهيونيون العموميون » وحزب « حيروت » (الحرية) . وكان الصهيونيون العموميون يمثلون رأس المال الصهيوني في فلسطين . اصحاب مزارع الحمضيات وغيرهم من ملاك الاراضي والصناعيين . وكانوا حزبا رأسماليا نموذجيا له الشعارات ذاتها التي ترفعها الاحزاب الرأسمالية في الغرب ، سوى أن هذا الحزب كان يرفع شعار تحديد سلطات الهستدروت بدلا من شعار تحويل الاقتصاد كله الى اقتصاد خاص تماما . اما حيروت فلم يكن قائما على مصالح اقتصادية كحزب الصهيونيين العموميين ، بل على الصهيونية المتطرفة المتصلبة . وكانت شعاراته منذ الثلاثينات « للاردن ضفتان واحدة منهما لنا والاخرى لنا أيضا » و « بالدم والنار سقط الخليل وبالدم والنار تستعاد » ، كما كان يطالب بانتهاج سياسة الغزو العسكري ، بدلا من سياسة الاستيطان الاستعماري التي كان يتبعها اليسار الصهيوني . وقد استعمل حيروت في الثلاثينات تكتيكات فاشية بما في ذلك ارتداء القمصان البنية والارهاب المسلح ، ويستمد حيروت اعضاءه ومؤيديه من بين اليهود الشرقيين الذين تجتذبهم شعاراته القومية الفظة . وفي منتصف ١٩٦٠ اندمج هذان الحزبان بقيادة زعيم حيروت ، مناحيم بيغن ، وشكلا كتلة حيروت للمرة الاولى — الليبراليين — غاحال (في اسرائيل كلمة « ليبرالي » تعني « محافظ ») . وقد قبل حيروت للمرة الاولى في تاريخ اسرائيل في مجلس الوزراء عشية حرب حزيران حينما تشكلت ما تسمى بحكومة الوحدة الوطنية ، ولكن الحزب ترك وزارة مئير في اب ١٩٧٠ لقبولها بمشروع روجرز الذي يدعو الى انسحاب اسرائيل من خطوط وقف اطلاق النار لعام ١٩٦٧ . وغاحال ، مثله كمثل اليسار الصهيوني ، يتلقى معظم دعمه المالي من الوكالة اليهودية .

معضلات اليسار الصهيوني

لقد كان اليسار الصهيوني منذ أوائل القرن العشرين وحتى اليوم العمود الفقري للمشروع الصهيوني في فلسطين وعلى الاخص اولئك المهاجرين الذين اتوا من اوروبا الشرقية بين ١٩٠٤ و ١٩١٤ . وكان هذا اليسار على الدوام اصلاحيا وقوميا ، ولكنه بالرغم من ذلك كان ينشق المرة تلو الاخرى نتيجة التناقض الكامن بين صهيونيته وبين اشتراكيته . ويمكن تقسيم النزاعات التي مر بها هذا اليسار الى مجموعات ثلاث :

١ — السياسة الخارجية : الموقف الذي يجب تبنيه تجاه الامبريالية في الشرق الاوسط وغيره ، وتجاه الحركة الاشتراكية في العالم اجمع خاصة عندما يكون النضال ضد الامبريالية والتعاون مع الحركات الاشتراكية متعارضا مع المطامع الصهيونية .

٢ — الصراع الطبقي : السياسة الواجب اتباعها تجاه أصحاب الاعمال اليهود في فلسطين وتجاه القطاع الرأسمالي ضمن الصهيونية .

٣ — الاممية الاشتراكية : ما اذا كان يجب القيام بنضال مشترك او منفصل مع الفلاحين والعمال الفلسطينيين ضد الرأسماليين في فلسطين ، وما اذا كان يجب دعم الحركات الثورية الاخرى .

ان جميع الذين اختلفوا حول هذه المسائل ظلوا صهيونيين اي انهم ظلوا يعتبرون ان هدفهم الرئيسي هو اقامة دولة قومية يهودية مغلقة استدرار الهجرة اليهودية من جميع ارجاء العالم . وكان هناك على الدوام بضع جماعات تقف خارج اليسار الصهيوني لتقوم بالدعاية ضد اليسار الصهيوني ، وبذلك لم يواجهوا المعضلات السياسية التي اوردناها هنا ، وقد كانت خلافاتهم مع بعضهم البعض تدور حول قضايا استراتيجية وتكتيك النضال ضد الصهيونية ومن اجل الاشتراكية في فلسطين. وسنتعرض لهذه الجماعات هنا . ان اهم هذه الاحزاب الصهيونية حزب ماباي (حزب العمل الاسرائيلي) الذي تأسس عام ١٩٣٠ نتيجة اندماج حزبين صغيرين ، والذي ظل الحزب المسيطر على كل الحكومات الائتلافية في اسرائيل منذ ١٩٤٨ . وقد اتفق الحزبان اللذان كونا ماباي منذ البداية على ان الانغلاق اليهودي يجب ان تكون له اولوية على التعاون مع العمال والفلاحين العرب في فلسطين . غير انهما اختلفا حول درجة التعاون الطبقي مع اصحاب الاعمال الصهيونيين ولم يندمج الحزبان الا بعد أن توصلا الى اتفاق حول هذه المسألة يقضي باخضاع المصالح الطبقية للمصالح الصهيونية داخل الجالية اليهودية ذاتها ، واصبح ماباي المدافع الرئيسي عن سياسة « العمل اليهودي فقط » . وقد عنت هذه السياسة الضغط على أصحاب الاعمال اليهود لتشغيل العمال اليهود فقط ، وجرى ارهاب اصحاب الاعمال اليهود والعمال العرب معا ، بواسطة العنف احيانا كثيرة ، لاجبارهم على تطبيق هذه السياسة .

لقد كانت هذه هي المسألة الرئيسية داخل الجالية اليهودية في الثلاثينات او في النهاية انتصر رأي ماباي ضامنا بذلك استمرار دوره المسيطر .

بقي القادة من امثال بن غوريون واشكول وجولدا مئير اوفياء لهذه السياسة حتى اليوم وهم لا يزالون مسيطرين داخل اسرائيل . ولم يعتبر ماباي نفسه يوما ماركسيا او ثوريا ، بل اشتراكيا واصلاحيا ، وعلى الرغم من أن السيدة مئير كانت تتحدث عن « الاشتراكية في عصرنا » عام ١٩٥٠ الا ان الحزب لم يعد يدعي الالتزام بالاشتراكية اطلاقا . وفي كل الصراعات بين القوى الامبريالية والقوى المضادة لها في الشرق الاوسط ، اتخذ هذا الحزب عن وعي موقف التعاون مع الامبريالية وحتى التخطيط السري معها (حرب السويس) . فلهذا الحزب مصلحة واضحة في استمرار النفوذ الامبريالي في المنطقة وهو يعتبر أي نصر تحرزه القوى المضادة للامبريالية تهديدا لاسرائيل ذاتها .

حدثت بعض التغييرات في هذا الحزب بعد ٢٢ عاما من استلامه للسلطة ، واهم هذه التغييرات ظهور تكنوقراطية تتكون من ضباط الجيش الذين دخلوا الاقتصاد كمديرين واختصاصيين ، وهذه المجموعة على تناقض مع القادة القدامى وهي تمثل النفوذ المتزايد للجيش على السياسة الاسرائيلية ككل ، ويعود ذلك في آن معا الى المهارة التقنية التي تمتلكها والى ثقل العسكريين المتزايد في فترة ما بعد حرب حزيران . وعندما اطيح ببن غوريون عام ١٩٦٥ انضم الكثيرون من هذه المجموعة اليه ليشكلوا « رافي » (قائمة عمال اسرائيل) ولكن عندما ادرك هؤلاء التكنوقراطيين انه لم



يعد بمقدور بن غوريون ان يعود الى السلطة ، سارعوا الى العودة الى الحزب الحاكم . ويسمى الحزب الذي اعيد توحيده حديثا حزب هاعفودا (العمل) ، ويمكن للمرء ان يتوقع أن تسيطر هذه المجموعة الجديدة على السياسة الاسرائيلية عندما يختفي القادة القدامى خلال بضعة السنوات القادمة .

الحزب الصهيوني اليساري التالي هو « المابام » (حزب العمال المتحد) الذي تأسس في أواخر الاربعينات ، وكان مكونه الرئيسي «هاشوميرهاتزير» (الحرس الشاب). وكان المابام يعتبر نفسه في البداية ماركسيا وثوريا يدعو الى قيام دولة ثنائية القومية في فلسطين ، على أن تكون هناك غالبية يهودية يضمنها الدستور . وحتى يتم تحقيق هذه الغالبية من خلال الهجرة تظل فلسطين تحت الوصاية الدولية . لكن الحزب تخلى عن فكرة الدولة الثنائية عام ١٩٤٧ عندما قبلت الامم المتحدة ومعها الاتحاد السوفياتي تقسيم فلسطين . كان المابام على الدوام الى يسار الماباي قليلا فيما يتعلق بالكثير من المسائل النقابية في اسرائيل ، وعلى الاقل لفظيا في مسائل السياسة الخارجية كذلك . ولكنه ظل على الدوام وفيا للصهيونية ، مما ادى به الى التعاون مع الامبريالية كما في السويس . وفي السياسة الاسرائيلية يلهث المابام دائما خلف ماباي محتجا ، ولكنه الاداة الرئيسية للدفاع عن الصهيونية في وجه الانتقادات التي يقدمها الاشتراكيون اوالماركسيون والثوريون في الداخل والخارج ، وهو لا يزال يلعب هذا الدور وان كان بنسبة اقل بعد عام ١٩٦٧ . يشير مابام دائما الى الكيبوتزات التابعة له على أنها نمط جديد من الحياة الجماعية ، ولكنه لا يذكر اطلاقا ان كثيرا منها يقوم على اراض طرد منها أصحابها من الفلاحين العرب وانه ليس هناك كيبوتز عربي — يهودي واحد وان كل هذه الكيبوتزات تتمول من صناديق صهيونية (٢) . ويتحدث المابام عن « حق اليهود في تقرير المصير في فلسطين » ، ولكنه لا يعني بذلك حقوق السكان اليهود الذين يعيشون الان في اسرائيل بل الحقوق السياسية ليهود العالم في فلسطين . ويصر المابام ككل الصهيونيين على الحفاظ على قانون الهجرة الاسرائيلي الذي يمنح حقوق هجرة اوتوماتيكية لليهود بينما يحرم هذه الحقوق على كل من عداهم . والمابام ككل الاحزاب الصهيونية يتمول من الوكالة اليهودية وهذا ما يمكنه من المحافظة على الته الحزبية وصحفه اليومية وشبكة دعايته في الخارج .

ان الصدام الدائم مع العالم العربي ومع الاتجاهات المعادية للامبريالية فيه يجبر الصهيونية على الاعتماد باطراد على الامبريالية ، وهذا يخلق ضغطا دائما يدفع باليسار الصهيوني نحو اليمين . فقد تخلى اليسار الصهيوني خلال مسيرته الطويلة من بداياته في روسيا ١٩٠٥ عن شعارات الثورة والاشتراكية والعداء للامبريالية واحدا تلو الاخر . وكل تحول نحو اليمين يخلف وراءه جماعة منشقة تتمسك بالشعار القديم .

واخر مولود من هذا النوع هو « سياخ » (اليسار الاسرائيلي الجديد) الذي تأسس بعد عام ١٩٦٧ على يد اعضاء من المابام عارضوا تعاون حزبهم مع كتلة دايان — اشكول — بيغن . والنقطة الرئيسية التي يؤكد عليها هؤلاء هي عدم قيام السياسة الاسرائيلية بمبادرات للسلام . وعلى الرغم من أن هؤلاء يعتبرون انفسهم ماركسيين وثوريين الا انهم يعلنون التزامهم بالصهيونية . وحديثا قال رئيس تحرير احدى نشراتهم « ان نضالنا لتغيير صورة المجتمع الاسرائيلي وتحقيق سياسة سلام يجب أن يكون قائما مهما حدث على التأكيد المستمر والمبدئي على دولة اسرائيل والمباديء الصهيونية التي قامت عليها. واي افتراق عن ذلك سيؤدي بسياخ الى الانحراف عن الاهداف التي وضعها لنفسه عندما تأسس » .

وفي الوقت ذاته استطاع سياخ أن يجتذب دعم الاسرائيليين الشباب المعادين للخط الرسمي ، وقد حضر مؤتمره الثاني الذي عقد في تل ابيب في تشرين الاول ١٩٧٠ ما مجموعه ٣٥٠ شخصا — معظمهم اعضاء سابقون في المابام وفي ماكي — واصدر المؤتمر قرارات تدعو الى السلام دون اقتطاع اراض عربية والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واجراء محادثات غير مشروطة مع العرب والفلسطينيين وقبول اسرائيل لمهمة يارينغ .

اليسار غير الصهيوني

توجد قوتان خارج المعسكر الصهيوني هما: الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) وجماعة ماتزبن . تأسس الحزب الشيوعي الاسرائيلي في أواخر العشرينات وقد كان منذ البداية حزبا ستالينيا . وبقي كذلك حتى اليوم . وقد تعرض الحزب خلال تاريخه الى عدة انشقاقات كان معظمها بسبب الخلاف حول السياسة التي يجب تبنيها تجاه القومية العربية . وقد كان الحزب بشكل عام يتبع على الدوام السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي . وأحدث المواقف السخيفة التي ادت اليها هذه السياسة هو دعم الحزب لمشروع روجرز ، الذي يهدف الى ترسيخ الوضع السياسي القائم في المنطقة وتعزيز النظام الصهيوني والانظمة الرجعية العربية . وقد عرف راكاح هذه الخطة في البداية بانها محاولة من الولايات المتحدة « لانقاذ نفوذها المتدهور في العالم العربي » ، وفيما بعد دعا راكاح الى نضال مشترك تشنه كل القوى المحبة للسلام في اسرائيل لتنفيذ هذا المشروع . ولا يمكن فهم هذا الموقف الا من خلال السياسة الخارجية السوفياتية ، فقد كان مشروع روجرز ثمرة اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وحدث انشقاق في الحزب عام ١٩٦٥ عندما طالبت قيادة ميكونيس — سينح ، التي كانت دائما تميل الى الصهيونية ، باعتماد سياسة « اكثر ايجابية » تجاه الصهيونية . هذه المجموعة ايدت حرب حزيران ١٩٦٧ وقدمت طلب انتساب لـ « المؤتمر الصهيوني » . وبالرغم من أنها استولت على جريدة الحزب اليومية الرسمية واحتفظت باسمه — « ماكي » طالبت قيادة ميكونيس — سينح ، التي كانت أما الجناح الاخر ، بقيادة فيلز وطوبي ، فهو الحزب الستاليني القديم عينه ، الذي يضم عددا متساويا من الاعضاء اليهود والعرب ويعمل تحت اسم « اللائحة الشيوعية الجديدة» — « راكاح » ، الواقع ان لا جديد يقال حول هذا الحزب الان . فالحزب الشيوعي يدافع عن حقوق العرب الفلسطينيين منذ البدء ، ليس حقهم في تقرير المصير فحسب ، بل العديد من حقوقهم اليومية في اسرائيل ايضا. وهو قد خاض نضالا نقابيا يوميا باسلا للدفاع عن حقوق الفلسطينيين الا انه قد تخلى عن الثورة نظريا وعمليا منذ زمن طويل . وهو الان مكرس نفسه لشعار « الطريق السلمي للاشتراكية » ويعتبر ان هدفه الرئيسي هو تحقيق « السلم والديمقراطية » .

ان غياب السياسة الثورية هو الذي دفع بعدد من اعضاء « ماكي » الى الانشقاق عام ١٩٦٢ وتكوين « المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية » ، المعروفة باسم مجلتها «ماتزبن» (البوصلة) . وكانت مجموعة ماتزبن تقبل بمواقف « ماكي » حول حق الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي في تقرير المصير . وهي تعطي الاولوية للنضال ضد الصهيونية ، وتخضع له كل القضايا الاخرى كالنضال الاقتصادي للطبقة العاملة مثلا . وتعتبر ماتزبن أن الاطاحة بالصهيونية هو المهمة الاولى الملقاة على عاتق الثوريين في اسرائيل ، وتعتقد ، في الوقت ذاته ، أن المجتمع الاسرائيلي ، على عكس مجتمع المستعمرين البيض في جنوب افريقيا — قابل للتثوير من الداخل ، شرط اخضاع عملية التثوير هذه للتطورات الثورية في العالم العربي . وبالرغم من صغر حجمها ، فقد تزايد نفوذ مجموعة ماتزبن بين الشباب في اسرائيل ، وبخاصة بعد حرب حزيران التي شجبتها . والواقع ان ماتزبن فتحت حوارا علنيا مع الاتجاهات اليسارية داخل حركة المقاومة ، وفي العالم العربي . وهي تؤيد النضالات المعادية للاستعمار والنضال الفلسطيني ضد السيطرة الاسرائيلية . الا انها لا تؤيد الحركة القومية العربية ولا الناصرية . وقد انشق عن ماتزبن مؤخرا جناحان لخلاف دار حول هذه القضايا . وكان احدهما يعتبر أن لا معنى للنضال ضد الصهيونية ، وهو يدعو لنضال عادي « للطبقة العاملة ضد السياسة البرجوازية » . أما الجناح الاخر ، فيعتبر أن الحركة القومية العربية قوة ثورية . وكان هذا الانشقاق متوقعا . لكن غالبية اعضاء ماتزبن فقد اختارت أن ترفض كلا الجناحين . تؤمن ماتزبن أن الثوريين في اسرائيل يستطيعون لعب دور هام في المساهمة بالاطاحة بالصهيونية داخل المجتمع الاسرائيلي . وتختلف ماتزبن بذلك ليس عن « سياخ » وعن الحزب الشيوعي وحسب ، وانما ايضا عن المجموعتين اللتين انشقتا عنها .

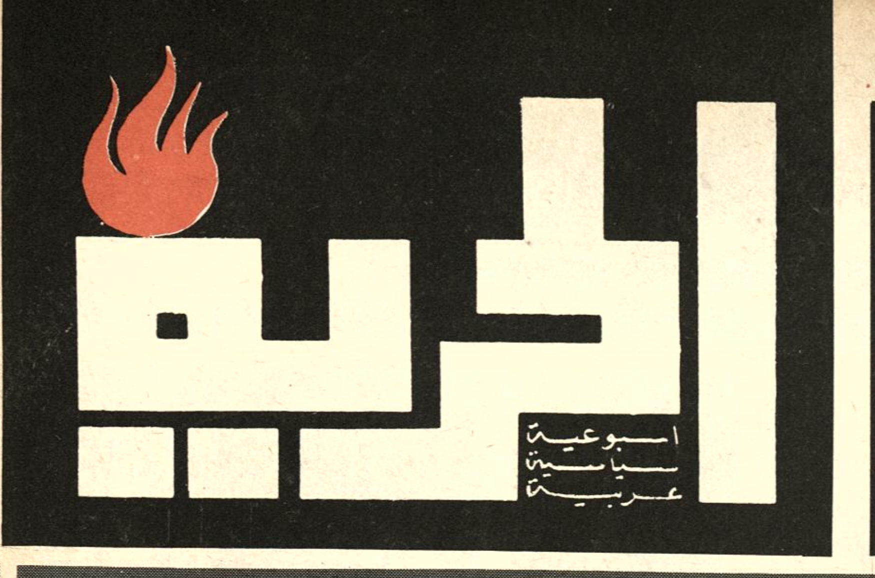
لقد بين هذا التحليل التركيب الطبقي المميز للمجتمع الاسرائيلي ، والتكوين المخصوص للطبقة الحاكمة . وهو مجتمع تكون خلال عملية هجرة واستيطان استعماري في ارض كانت ماهولة اصلا بالسكان ، مجتمع يحافظ على وحدته الداخلية عبر النزاع مع عدو خارجي . في هذا المجتمع ، ترتبط الطبقة الحاكمة بالامبريالية وتعتمد عليها ، لكنها لا تخدم الامبريالية عن طريق الاستغلال الاقتصادي للاسرائيليين انفسهم . وتحكم هذه الطبقة عن طريق عدد من المؤسسات البيروقراطية التي نشأت وترعرعت خلال عملية الاستيطان الاستعماري (الهستدروت ، الوكالة اليهودية) ، أما فرعها الذي يتمتع بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فهو الفرع الثانوي التابع . واذا كان يستحيل تفسير هذه السمات على أنها نتاج للدينامية الداخلية للمجتمع الاسرائيلي ، الا انه يسهل فهمها بوصفها نتاج دينامية المشروع الصهيوني برمته .

ان تجربة الممارسة السياسية في اسرائيل والخلاصات النظرية التي توصلت اليها تؤدي بنا الى الخلاصة التالية حول استراتيجية النضال الثوري في اسرائيل : ان النضال السياسي ضد الطبيعة الصهيونية للنظام يجب أن ياخذ الاولوية على النضالات الاخرى في المستقبل القريب . وينبغي توجيه هذا النضال لكسب تأييد جميع الذين يعانون مباشرة من الصهيونية . ويضم هؤلاء جميع الذين يصطدمون بالنظام الصهيوني خلال تجاربهم اليومية ، كالشبيبة الاسرائيلية او العرب الاسرائيليين . هذه هي الستراتيجية التي تؤدي الى ازالة الطابع الصهيوني للنظام .

« انتهى »

١ — ابلغ الامين العام لمشاريع الهستدروت وهو الجناح الصناعي الذي يسيطر على ٢٥ بالمئة من الاقتصاد مجموعة من رجال الاعمال الصهيونيين في لوس انجلوس في اوائل ١٩٦٩ ان مشاريع الهستدروت لا تختلف عن اي مؤسسة رأسمالية اخرى على الرغم من ارتباطاتها النقابية ، اذ يفترض فيها ان تحقق الارباح وتقدم العوائد على رأس المال تماما كأي مؤسسة خاصة .

٢ — لم تضم الكيبوتزات ابدا اكثر من ٥ بالمئة من السكان اليهود في فلسطين او اسرائيل . ولذا ، مهما كانت نقائصها ، فانه لا يمكن القول انها تشكل المجتمع الاسرائيلي أو أنها دليل على أن اسرائيل بلد اشتراكي .



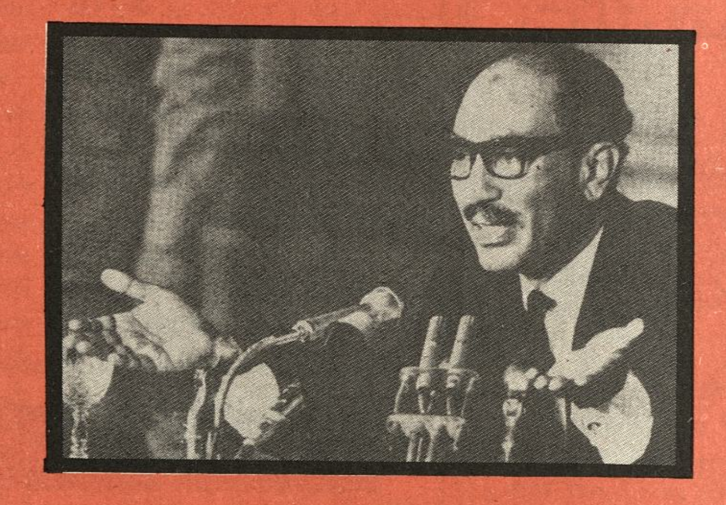
الجزائر

التحرّر من بقايا السيطرة الفرنسية وخطر الوقوع تحت سيطرة الامبريالية الأميركية الجديدة

AL-HOURRIAH • No. 568 - 25/5/1971 - BEYROUTH • بيروت - ٢٥ / ٥ /١٩٧١ - العدد ٥٦٨ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

الحدث المصري

إنقلاب السادات بين المعركة الوطنيّة ومصالح القوى البورجوازيّة الجديدة



- عودة جماعة زكريا محي الدين الى المخابرات الجديدة
- السادات وسيسكو : قدمت مصر كل التنازلات
- مديح لبريطانيا وتعاون وثيق مع ايران
- الحدث المصري .. في بيروت

الاضراب العمالي العام في ٢٥ أيار :

الطبقة العاملة تستكمل معركة الضمان وتوسع افقها